

در ۲۲م از قدیم بکتابخانه
 در ۲۲م از قدیم بکتابخانه
 در ۲۲م از قدیم بکتابخانه



۹۱۲

بازدید شد
 ۱۳۸۲

۱۳۹۸۲

این کتاب که ملک
 این کتاب که ملک

۸۴۶۹	
کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: اوستایان فیضیه	
موضوع تألیف:	مؤلف:
شماره دفتر: ۱۳۸۹	
مؤسسه: ۳۰۰۲	

نقلی - فهرست شده -
 ۸۴۶۹

مجلس شورای ملی
کتابخانه

نسخه فهرست شده

۸۴۶۹

هذا كتاب في سيرة ابن حزم رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله الكريم الاله العظيم النعماء والصلاة على نبي محمد خاتم الانبياء وسيد الدنيا
سيادة الاشياء الائمة الهداة النجباء فاني اوصيك يا بني بفقوى الله والاقتصاد بحبائه
والتمسك بطاعته والخروج عن معصيته والاخلاص في العمل بما يرضيه والنظر على الشكر بما
ينبغي في معرفتك ومصحك وبعثك على امور مهادك ودينك ويميلك عن التورط
في الشتماء وبرر عن التمسك بالاشياء ومواعك عن ركوب الحرام ومكث عن التسرع
الى الاشياء واماك وعقلك الاعتزاز وقترع الاصل صاور عليك بالاستقامة بالله
سبحا على امور دينك ودينك فانك ان توكلت عليه كذاك وعليك ببلاده كتابه
في اناء ليلك ومنازلك وحالتك استقرارك واسقارك فان ذلك شفاء لما في الصد
ونور يوم النشور ونجاة يوم يرل فيه الاقدام ومعصية الاحكام وعليك بالعمارة
فيه والبشاة الى وافى مطاويه فانه شافع منفع ارباب مل مصدق وعليك بسنة
محمد فافاجلا القلوب واستقامة الكروب وعليك سن لك الائمة الهداة
فانهم الى الجنة الدخار من النار الحاة وعليك بالبر الصالحين والاقتناع من
شؤددهم والاضتياس من فوائدهم الاستغفار بنفسك عن غيرك والوقوف على
الاكثار من حركك وليمكن ما تعرف من نفسك شاعلا لك عن سواك متحولا
منفذك ومشواك وعليك بالاكباب على طلب العلوم فانه ارجح ميزانا وانجح

امرا وشناك وليس عليك البلوغ في القهاية والوصول الى غايته فغايته ما الكفاية واخر
وعانتك واعوز عليك في املك وافراك ودينك وعقبك وعليك بالفتنة و
عليك بالفتنة وعليك بالفتنة فانه شفع لك في الدنيا وخرلك في الآخرة وان تيسر لك
ذلك الامحسن السيرة وثقاه الحب وطهارة الاخلاق والسوق في من العيب واقامة
دعائه الاسلام والادعان حقوق اعد الاحكام والتعظيم لاسم الله فان الله سبحانه يخلق الخلق
عشا ولم يتركهم مهلا بل خلقهم ليلا ولم يتركهم محلا وعلم منهم ابرهم وخبر سر ابرهم وصي
اعمالهم وحفظ احوالهم وامتح عليهم بارسال الرسل مبشرين ومنذرين واذ بالزل الكتب
اسرا وعجزا وراعياء واجبرا والله الخيرة العاقبة والنعمة السابقة والحمد لله على ما
على ضيق كسر به حمدا وانيا وشكرا كافيا ثم اني رايت ان اجعل لك كتابا في الفتنة لخطوة على
ترتيب لسييل على المسقط الشرعي في الخطوة وقد بينته على نيل الحمد وعصرها ونظم الحق
ولشرها وانقسام البواب على التميز بين الواجب والمندوب والمحذور والمكروه والفضل
والترك والكيفية والكتابة على وجه لا يخلو ولا يبلغ طال به ملل وقد بينته
بالوسيلة الى نيل الفضيلة مستهدا من الله التوفيق على الاتمام والنجاة بعد ذلك المرام
وان يحصل ذلك خالصا لوجهه فانه لا يضيع من استخذه ولا يجيب من رجا وهو اكرم
مسئول وافضل ما حول **كتاب العبادات** العبادات الشرعية من ران احد ما يجب
على الاتقان على الكلف مثل الصلوة والاشان يجب عند شروطة مثل الركوع والصوم والحج
والسجدة فان الركوع يجب عند حصول الماء على ما سندهم والصوم بشرط الصحة والافاقة
او حكمها والحج بشرط الاستطاعة والجهل بالبشرط الحاشية والاستطاعة وغيرها ما مقتضاها
لا تنقض من دونها وهي من ران احد ما يجب من ران احد ما يجب من ران احد ما يجب من ران احد ما يجب
الاسلام بالهوسل في العبادات والاشان تنجز لها وان تنجز من ران احد ما يجب من ران احد ما يجب

شرط في صحة الصلاة والطواف المفروض في الفضة في مثل دخول المساء والظهر
 القرآن والسعي بين الصفا والمروة من تقدمه الاسلام شرط في صحة جميع العبادات وتقدم
 الطهارة عما ذكرنا وللصلاة مقدمة ما اخر سنة كراهية انهم تقدموا في بيان اقسام العبادات
 عبادات الشريعة والصلاة والركن والصوم والحج والعمرة وغسل الجنابة والحج والعمرة
 والعمره والربا **كتاب الصلاة** للصلاة مقدمة ما اخر سنة كراهية انهم تقدموا في بيان اقسام العبادات
 الطهارة ومعرفة الوقت والقبلة وعدد الركعات وسائر العورات ومعرفة ما يجوز الصلاة
 فيه من البناء والكأ وما يجوز السجود عليه وتطهير البدن والثوب وموضع السجود
 من النجاسة ومعرفة النجاسات التي يمكن من الاضرار عنها ومعرفة ما ينقضه عنه اوله
 ومعرفة ما يطهره وكيفيته الظاهر والاذان والاقامة من شروط فصل الصلاة
 الخمس وروى العتقة **فصل في بيان الطهارة** للطهارة مقدمة ما اخر سنة كراهية انهم تقدموا في بيان اقسام العبادات
 فحجب بيان الطهارة وما يتبع عليها به بالانها وهي شتم قسمين واجب ونائب
 فالواجب تلك ما نوافي فصل وكيفيه وتركه فالفعل ثلث اشياء الاستنجاء والاستبراء
 وغسل مخرج البول بالمالا اذا وجد والكيفية اربعة صفة يشقيه موضع السجود بالمالا
 حتى تزول العين والاذن او بالحناء حتى يزول العين واللسان من عند مخرج البول
 النجوى الى اصل القصبة بالاصبع في الاستبراء ثلث موات ونثر القصب بين الاقدام
 والشيء ثلث موات واستحبابا سكار الالحاق انما يزول العين سوى ما يؤكل ومنع
 الحجور على موضع النجاسة لانها فان زالت النجاسة بواحدة لم تمل على تمام الثلثة سنة
 والتميز ثلث اشياء استعمل حتى تزول وقتها فان بقيت النجاسة من اللومض لم يجرى غير
 الماء لو وجد والثلث سنة ما شيا ما استقبل القبلة في حال الخل واستدبارها مع
 الامكان واستعمال ماء السجود من الاعجاز والحج والعمرة والاستحبابا له حرمة من المأكولات

تنقية

والسجدة

واستعمال الخوفة من وجهين اذا شئت والندب ثلث اشياء ادب وذكره مكره
 فالاول عشرة الاستينار وتقديم الرجل اليسر عند الدخول واليمين عند الخروج وتنظيف
 الرأس والجوارح للحدث على موضع مرتفع ولحج بن الحجاج والماء في الاستنجاء وتقديم
 الحج على الماء والاقضاء على الماء والاستحبابا ما يزول العين والاستنجاء باليسا واليسا باليد
 على اليمين بعد ما نظفتم قام عنه ونزع الخاتم من اليسا ان كان عليه باسم معظف او وضعة
 حجره حرمة وذكر سنة الدعا عند دخول الخل وعند الاستنجاء وعند الخروج وعند
 الحوض من الخل وذكر سنة فيها بينه وبين نفسه واما الاذان كذلك والكره
 اثنتان وعشرين شيئا الاستنجاء باليمين ثم باليسا اذا كان فيهما فافترقا على ذكرنا
 لاستقبال الشمس والقمر البول والغائط والريح بالبول والباقي الماء الجاري والوالد
 كل غائط والحدث على شطوط الانهار ومساقط الثمار وطرق المساكن وافنا النزال
 وافنية الدود والمواضع التي يتأذى الناس بها والمواضع التي يشرى بها اللحم فيها اللحم
 والحجوة الحيوان والبول على الارض الصلبة والطهور بغيرها هو وقراءة القرآن وسو
 اية الكرسي فيما بينه وبين نفسه ثلث اشياء لا يفوته شرف فغسلها والتكلم للواجبة مستحب
 والسواك والاكل والشرب **فصل في بيان الطهارة** الطهارة ضربان اختيارية وهي بالماء
 ومنزوعة وهي بالثلج او التراب او بما يقوم مقامه عند غرضه والاختيارية وضوء غسل
 وكل واحد منهما مفرض ومستوى بالمفروض من الوضوء شيئا ان احدهما الوضوء
 لصلاة ونهية لو ناداه ما حالة الوضوء والثاني للطواف المفروض والسنة احد
 عشر احد هاتين الاعلان الفريضة قبل دخول وقتها والثاني تجديده لكل صلاة
 مع مقادير حكمه والثالث لاداء النوافل والرابع لقراءة القرآن والخامس لمس لمس الحصى
 والسادس لسعي بين الصفا والمروة وان كان للطواف السجدة والثاني من دخول المسجد

شريف والثامن للشاهب والصلوات ثلثة والعاشر للنوم عليه والحادي عشر للحائض
 فافها يتوضأ ولا يرفع الحدث وتجلس في المصلي والركعة لله تمة بمقدار زمان صلاتها
 واذا توضأ ثمانية ونوى ونفا للحدث واستباحته للصلاة جاء المان بيؤى بر كل صلاة
 والطهارة وضوءه بالشح او بالتراب وهو النيم وهو عزاء احد فيكون كالماء الوضوء
 والثاني بدل من الفصل المفروض الا ان موضع واحد يكون فيه بدل من الفصل
 للاحوام اذ لم يجد الماء **فصل في ما يخص الوضوء** يشتمل على امور واجبة
 ومندوبة فالواجبة غسل وكيفية وتركه فالغسل سبعة اشياء الينة وغسل الوجه
 مرة واحدة وغسل واحد من اليدين ومسح الرأس ومسح كل رامة من الرجلين كذلك
 والكيفية ثلثة عشر شيئا مقارنة الينة محال الوضوء والابتعاد على حكمها و
 الابتداء في غسل الوجه من قصاص شعر الرأس الى الجوارد شعير الذقن طولاً واهرات
 عليه الاجام والوسطى وضوء غسل اليدين من المرفق الى اطراف الاصابع وادخال
 المرفق في الغسل ومسح مقدم الرأس بيلة الوضوء ومسح الرجلين من راس الائمة
 الى الكعبين بيلة اربعة والتدبير لهما رتبة ادر تدر عليه والمواظبة ان يوا الى
 بين غسل الاعضاء ولا يوضئ بعضها من بعض بمقدار ما يحيف ما تقدم وايضا الماء
 لا ما تحت الخاتم وغيره وان كان عليه الثلث غير ستيثا استقبال الشرف في غسل الوجه
 وفي غسل اليدين وفي مسح الرأس واستيقا الماء لمسح الرأس والرجلين ومسح
 مؤخر الرأس ومسح ارجلها بنيه ومسح جبه الرأس ومسح الاذنين وتخليها بالماء والمسح على
 الشمر اجمع وسط الرأس والمسح على ارجل بين العضو لا مسح والمسح ومسح باطن
 القدمين وغسل الرجلين للوضوء بمقدار المسح على الخفين وعلى الشمل وعلى الخنجر
 المسح مخففاً والمذكور في المسح والزيادة في الغسل على الرجلين والاسيفيتا مع العدة والعدة

خمسة اضرب زيادة في الغسل واربع ذكر وكيفية وتركه فالزيادة ثلثة اشياء غسل الوجه واليد
 الميمى واليمنى ثانياً والاربعة ثمانية وضوء الاغالي على الميمى وان اعتن منه باليد واحدة بالميمى
 واذا تر في غسل الميمى اليسار وغسل اليدين قبل ادخالهما الا اناء من بحيث حدث النوم او البول
 مرة ومن الغايضا مرتين والستة عند غسل اليدين فان ترك تيقن غسل الوجه والصفحة
 والاستنشاق والسواك خاصة في فاضلة الليل وكيفية النية ان يتقرر في نفسه انه يتوضأ
 فترتاد في الحدث واستباحته الصلاة فترتد الى سره وان لم يكن فترتد بغير ذلك وفيه الذكر
 عشر اشياء التسمية اذا نطق بالوضوء والدعاء عند غسل اليدين وعند الصفحة وعند
 الاستنشاق وعند غسل الوجه واليد الميمى واليمنى ومسح الرأس ومسح الرجلين والاضغ
 من الوضوء والكيفية ادر عشر شيئا الابتداء بالصفحة قبل الاستنشاق والابتداء بها
 ثلثا والصفحة بمكة واحدة من الماء وكذلك الاستنشاق وغسل الوجه باليد الميمى و
 غسل المسوكة على هيئة الواحدة ووضع الرجل الماء على ظهر راعه والمرأة على باطنها
 ومسح مقدم الرأس قد ثلث اصابع وضوء ومسح الرجلين من راس الائمة الى الكعبين
 والثلث ثلثة الاستغلة في الوضوء بالغير والتمتدك وتاضر الاستنجاء وغسل مخي البول
فصل في بيان المصالح العاصي الوضوء هو فيه اربعة اصناف احدها توجب إعادة
 الوضوء وذلك في ثمانية مواضع من شك ولم يدر بعينه وضوءه احدثه والثاني في
 الوضوء مع تيقن الحدث والشيئين معا والشك في الوضوء وهو الذي عليه وان
 يظن الاصل في الغسل واجب من افعال الوضوء وظن فعل شيء ينقض الوضوء او يبيد
 حدثا وقدره ثمانية اكل صلاة صلاها عقيب احدى ابل الغسل واشتبه عليه او يترك
 غسل عضو من اعضائه هذه الظواهرات كذلك والثاني لم يات به اعادة الوضوء وبما
 له الحق عليه وذلك في ثلثة مواضع من تيقن الوضوء وشك في الحدث وشك في

الوضوء بعد ما قام عنه او شك في غسل عضو كالثالث يجب عليه غسل المشكوك واعادة
 الترتيب عليه ومن قدم بعض اغتناء الطهارة على بعضه ذكر في على واجب الاستبراء به
 واعاد ما تقدمه عليه والرابع من غسل صلاة وقدمه والوجه هو الحال من غير حدث
 ثم ذكر ان ترك غسل عضو واحدة اعادة الصلاة الاولى وان ترك في اثنين اعادة الصلوتين
 وعلى هذا ومن على غير طهارة تطهر اعادة الصلاة **صل في بيان انفس الطهارة** نواقضها
 اربعة اخص اربعة ما ينفذها وتوجب الغسل من الطهارة وهو ستة اشياء حرم
 البول والغائط من الانسان وضوء شئ ملوث بالفاقة من مخروجه والريح والنوم الغالب
 على السطح والجهر وكل ما يزيل العقل والتمييز من اللغاء والخمور وغيره من سائر الارض
 وثانيها وجوب الطهارة الكبرى في الحيضة والجنابة وثالثها وجوب الغسل من كل طهارة
 اخرى وهو الاستحاضة واربعتها وجوبها معا وهو ثلثة اشياء الخيف والنقل
 ومن البيت من الناس وقطنة ابي حنيفة وميت فيها عظم برزخ بالمولود
 وقبل التطهير الغسل ولا ينفذ الطهارة غير ما ذكرناه **وصل في بيان الطهارة**
الكبرى وهي ضربان اما يجب انقائها على الكلف ثلثة او غير ذلك شيئا
 احدها غسل المولود والولادة والثاني غسل الميت من الناس والاول ضربان احدهما
 يوم من الغسل لا قامت له عليه والثاني اربعة اخص فرض وواجب مختلف غير وقت
 والجميع حقه وثلثون غسل فالغرض واحد وهو غسل الجنابة والواجب ثلثة
 غسل الخيف والاستحاضة والنفاس والمختلف فيه ثلثة غسل من الاموات وغسل
 ما هو صلاة الكسوف اذا تركتها عمدا وقد اصرق الغرض كله وغسل من سعي المصلوب
 عاما بعد ثلثة ايام والندوب ثمانية وعشرون من ولاية الضعف من شعبان واول
 الحلة من شهر رمضان واليلة الضعف منه ويلة سبع عشرة واحد وعشرين واليلة الفطر

ويوم الفطر يوم الاصحى وغسل الامراء وعند دخول الحرم ودخول مكة ودخول المسجد
 الحرم ودخول الكعبة ودخول المدينة وسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعند ذبائح الائمة
 وغسل يوم الباهلة ويوم الغدير ويوم المولد وغسل التوبة وصلاته الواجبة وصلاته
 فاما الجنابة فغيرها ما لا يملكه الذي من المولد وعلمته الدفق سوا كان معه شوق او لم يكن
 وان ومبدا شوق من غير وفق وكان موبيا فكل وان كان صحيحا لم يكن ذلك ما اذا لم يكن
 مع وفق وبنيوية الخسفة وفي حرم اميت قبل او بعد وجوب الغسل عليها معا اذا
 جنب الانسان باصدا فكثر ما حرم عليه ستة اشياء اربعة الغرائم ودخول الماء الى
 سبيل الا السجود ومحمية التيمم وورع شئ فيها ومن كذب القراء ومن كل كتابة
 معلقة من اسما دسرة او اسلم بنية اياه او منته عليهم السلام والتوضوء الجنابة وكوه
 المسبقة ما شيا الاكل والشرب المفضضة والاستنشاق والنوم الا بعد الوضوء
 الخفا من المصنف عاذا الكتابة وقراءة ما عدا الغرائم فوق سبعين اية والارتماق في
 الماء الراكد وان كان كثير واقاما الغسل ونيل الغرض والندب فالغرض مقدم عليه
 مقارن فالقدم ثلثة اشياء الاستبراء وكيفية هذه وان يبتري بالبول ان كان ربيلا
 فان لم يثابت له ربيته وازالة الخ من راس الاصل ومن جميع هذه اوصاياه والمقارن
 ضربان فعل وكيفية فالغسل النية وغسل جميع البدن والكيفية اربعة اشياء مقارن
 النية حال الغسل واستدامة حكمه عند الغرض وايصال الماء الى جميع امول الشعر
 والتركيب وهو ان يبدأ بغسل الرأس ثم باليدين ثم بالميا من وان افاض الماء بعد
 الغرض على جميع البدن كان افضل والندب خمسة اشياء اغتسل اليد من قبل اذالها
 الا اناء ثلث مرات والمغضضة والاستنشاق ثلثا ثلثا والغسل بماء من الماء فاذا
 والدماء عند الغسل والكافرا اسلم وقد اجنب كافرا الزه الغسل من الجنابة والاض

اذا استبرأ من طهر فافشاه لم يلزمه الامادة وان لم يبقها العادة وان اجتمع عليه اغسال كثيرة كفاه
 غسل الجنابة من الجحش ولم يكف عنه غيره وسائر الاغسال لا بد فيه من تقديم الوضوء
 عليه واتبعه معناه وينبغي في الغسل والوضوء معارف الحديث واستنباطه للصلاة ان كان
 الغسل واجباً او كفيها استوى من غسل من سعى الى الصلابة بعد ثلث ايام وان كان الغسل
 نقلاً او ارتفع الحدث بالوضوء لا به وضوءه بغية الغسل من الجنابة ما اخذناه من غسل
 من الجنابة فرضاً اقرب الى البر **فصل في احكام الحيض** الحيض هو الدم الاسود الغليظ
 الخارج عن المرأة بجرأته ومرتفع على وجهه له دفع ويتعلق به احكام من بلوغ المرأة
 وانقضاء العدة وغير ذلك من الحيض اسبق لها دون تسع سنين والامن ثلاث سنين
 على ستين سنة من القرشية والنبطية وعلى خمسة من غيرها والحيض ثلثة احوال
 اما من الدم قليلاً وهو ثلثة ايام متواليات او من مقدار ثلثة ايام من عشرة او كثيراً
 وهو عشرة ايام او متوالياً وهو ما بين الثلث الى العشرة فانما بلغت المرأة تسع سنين
 فصاعدت ورات دماً ايجل من عدته احوالاً فله فيه يفيئ انزله من حيضاً وغيره او اشبهه
 عليها فان عرفت يفيئاً علمت عليه وان اشبهه عليها بدم الاستحاضة فهو حيض وان
 اشبهه بدم المذرة اعني ببقلة فان انقضت فهو دم حيض وان تطوقت فهو
 دم عذرة وان اشبهه بدم القرح فان كان خارجاً من الجانبين فهو دم حيض وان كان
 خارجاً من الجانب الايسر فهو دم حيض والصفرة والكحة في ايام الحيض او ما يمكن
 ان يكون حيفاً حيف وفي ايام الطهر وازادات الدم بعد انقضاء تسع سنين ولم
 يشبهه عليها واشبهه وكان يحكموا عليه بالحيض ترك الصلاة والصوم وكما اربعة
 احوال امد ما ان تربع ثلثة ايام متواليات ثم ينقطع ولا يراه بعد ذلك الا انقضاء عشرة
 ايام والثاني ان ينقطع الدم ثم يعود قبل انقضاء عشرة الايام والثالث ان يربع ثلثة ايام

ينقطع عنها ولا يعود والرابع ان ينقطع عنها يوم او يومين ثم يعود قبل انقضاء عشرة
 ايام مبتدأً رسماً يتم به ثلثة ايام فالاول يلزمها ان تعمل عمل الحائض في الايام التي رأت فيها
 الدم ثم يغسل والثاني كان الدم ما معاً والظهر المحلل بينهما احياناً والثالث يكون دم
 من الحيض عليها انقضاء الصلاة والصوم والرابع ان يكون حيض عشرة ايام بحكم الحائض
 في احدى الروايتين وازادات الدم في شهر من متواليين على واحد واحد جعلت ذلك عاماً
 من حيض اليها وقيل عليها ويتعلق بالحائض وبرزجها احكام ينقسم الى اربعة اقسام واجب
 ونهياً وكلها افعال ترك فالفعل الواجب ثلثه امتشاء الموضع بالكسوف والاستشفاء
 ومنع الزنج من الوطى والتربة الواجب عشرة الصلوات والعيام والاعتكاف والطهور وحول
 السباغ ومنع شيء فيها ومس كتابه المصحف والاسما المعظم وقراءة القرآن وسجدة الكبر
 والفعل المندوب اربعة قراءات ما عدا القرآن ومس الصحف وحمله والخضاب وما يتعلق برزجها
 باربعة لا يصح منه طلاقها حائضاً بعد الدخول بها ويجرم عليه وطئها ويجوز عليها الكحل
 ان وطئها في اول الحيض يعني اذ في وسطه ينصف ويناد وفي اخره برزجاً ويناد وان طئ
 امته حائضاً كفر ثلثه اعداد من الطعام ويلزمه القنبر فانما ظهرت وكان عادهما
 اقل من عشرة ايام اسبرأت بقطعة فان خرجت نفثه فهو طاهر وان خرجت مملوثة
 صيرت الى النفل وان اشبهه عليها استظهرت بيوم او يومين ثم اعتسدت وان كانت
 عادتها عشرة ايام لم يكن عليها استبراء ولا استظهار او لم اغسلت واذا حاضت مسامة
 بكل صومها فان حاضت بعد دخول وقت الصلاة او ظهرت وتوارى في الاغسل
 والصلاة وجب عليها انقضاء تلك الصلاة وان لم يمكنها ذلك لم يجب عليها انقضاء بل يجب
 ولا يجب عليها قضاء الصلاة الفايته في ايام حيضها ويجب عليها قضاء الصوم **فصل في بيان**
احكام الحيض استقامت دم اصفر فيقربا بدرت المرأة عقب ايام الحيض ويجب

ايام النفاس والسفح خاصة مبتدئة وبغير مبتدئة فالمبتدئة لها اربعة احوال اذا استمرت
لها الدم اولها او ينتهي بها بالصقة وتعرف دم الحيض من دم الاستحاضة بغير ان تغفل
عليه ومالة الاستمرار اذا مر عليها ايام الحيض وهو ثلثة ايام واقل ايام الظهور وهو عشرة
ايام فاذا رأت الدم ثلثة ايام متواليات عرفت بيقين ان دم حيض فاذا استمر الى تمام
عشر ايام وجب عليها ان تغفل عن الحيض فاذا رأت على عشرة ايام ثلثة عرفت بيقين انه
دم استحاضة فاذا لم يفتلح جودت ان ذلك دم حيض لا يفتلح اقل ايام الظهور واقل
ايام الحيض ومبوزت مطلقا في ذلك فيلزمها تعرف الحال فان تميز بها بالصفة علمت
عليها وان لم يميز رجعت الى العادة لتساها من اهلها ومعدت عليها وان لم يكن لها
ثبوت من اهلها رجعت الى عادة ان تراها من اهل عادتها بل تاملت عليها وان لم يكن لها
شيء من ذلك تركت الصلاة والصوم في الشهر الاول اقل ايام الحيض وفي الثاني اكثر
ايام الحيض وترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة ايام وتغفل عن الاستحاضة والباقي
وان لم يكن مبتدئة كان لها اربعة احوال احوالها ان تكون لها عادة بلا تمييز والثاني
ان يكون لها عادة وتبين والثالث ان يكون لها تبيين بالعادة والرابع ان لا تكون لها عادة
ولا تبيين فالاول يلزمها العمل عليها مثاله امرأة كانت عادتها خمسة ايام من كل شهر
ثم رأت في شهر خمسة ايام وما وعشر طهر ثم حنة وما ولصقت الدم فقلت في
الدم الثاني ما فعله المستحاضة والطائين يجوز لها ان تغفل عن العادة والتمييز بغيرها
مثاله امرأة عادتها سبعة ايام من كل شهر ثم رأت الدم عشرة ايام بصقته دم الحيض
في شهر ثم انقل الدم ورأت ثلثة ايام بصقته دم الحيض والباقي وما امر وقد
انقل الدم فان شاءت علمت على العادة وان شاءت على التمييز وامثال ذلك كله
والثالث بغير علمها على الحيض فان رأت بعد ذلك حنة بصقته دم الاستحاضة وانقل

كان ثلثة الايام حيضا والباقي استحاضة وان انقطع ما كان الدمان حيضا والرابع لم يعلم من ثلث
اوجه اما كانت ذكوة لا ايام الحيض والعدد ناسية للوقت او ذكوة للوقت ناسية للعدد
او ناسية لها فالاول لو نما على الحيض عند ايام عادتها في وقت يكون الدم فيه اشبه بدم
الحيض وعمل المستحاضة فيبقى من الايام والثاني ترك الصلاة والصوم ثلثة ايام في
الشهر وعمل على المستحاضة في الباقي والثالث يكون لها وجهان احدهما ترك الصلاة
في كل شهر سبعة ايام والثاني ان تغفل ثلثة ايام من اول كل شهر وعمل على المستحاضة وتغفل
عند الحيض بعد ذلك لكل صلاة وقبيل ومقسم شهر رمضان ولا يطأ ما رويها
يصح فلا تقا بوجهه والمستحاضة ثلثة احوال احوالها ان ترى الدم غير راسخ على القطن وعليها
ان تقصصها الصلاة وتغفل بلا فصل بعد تغيير القطن والخزقة والثاني ان تراها
راسخا غير سامك وعليها الاعتسار الصلاة الغداة والومض لكل صلاة فريضة مع تعيين
القطن والخزقة بعد الوضوء بلا فصل والثالث ان تراها راسخا سامكا وعليها ثلثة احوال
في اليوم والليل غسل للمغرب والعشاء والافرة وغسل لصلاة الليل والغداة ان
اعتادت صلاة الليل ولا لصلاة الغداة وغسل للظهر والعصر وتنجس بين كل صلاة اثنين
وازا فقلت ما فعله المستحاضة لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحيض الا دخول الكعبة
فصل في شأن حكم النفاس واما النفاس فهي المرأة التي تزي الدم عقبيها الولادة
وحكمها حكم الحيض في جميع المحرمات المكروهات واكثر الايام ونشأتها في الاقل
قائه لسين على النفاس جد وان ولدت ولدين ودات الدم بعد وضع كل
واحد ابتدء حكم النفاس من وضع الاول ومك الايام من وضع الثاني **فصل في بيان**
احكام المني وكيفية غسلها ودفنها الفصل يشتمل على خمسة انواع حكم الاسماء و
الفصل والتكفين والنكاح والدفن وحكم الاحصاء وينقسم ثلثة اقسام

واجب ونادى ومكروه قالوا جيب شيئا واحدا استنبال القنينة بياكن قدومه والمنهوب
حسنة عشر شيئا بلقيته بالشهادتين والاقارب بالائمة واحدوا وحدا وكلمات
الفرج وقراءة القرآن عنده ونقله الى موضع ملائته وسكنا كان يصل
عليه تحته ان تصعب عليه فزوج نفسه وتعين عينه وشده لحيته واقلبا
نيم وسد مدبر الجنبه وهدا قية وتقطيعه بنقوب والاستقبال في
تجهيزه الائمة نصر المصعوق والمكث والمبطون والدحر والمهك
عليه ان اشتبه امر جاهلي ببيت الاسراج عنده ان كان بالليل وفاكوه انه
نعم والمكروه وبغير تركه ودمه وحسنو الحارفين والحين عنده من كاسه بالليل ومنع
معدية على رطله واما التفسيل فلم يحل الميت اما يكون ميتا حيا او ميتا او ميتا او ميتا
حق لا ينسل الا الاسم او من كان في حكمه من الطفل والمجنون وهو ضريبا
اما ان ينسل او لم يكن حقيقة تفتل او عاله من بالفضل او ميتا او ميتا او غير ذلك
والمخدوم والمحب ودنا في جيب ان يتم والاول يجب غسله فقل ان كان او غير ذلك
والمقتول لم يحل اما قتل بين يدي او امام عدله في نفس مترا ومن فامة للجهد او قتل بين
ذلك فالاول لم ينسل ان حل على المعركة تينلا وصل عليه واوفن بشيابه وحفته
ان اساءت الدم وقيل ينزع حفته وان حل على المعركة وجر من غسل كل ما سائر الصل
سالم يكن باغيا تامة لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه غارا وان وجبه من المقتول مقعة
فيما عظم مثل وصل عليه ان كان موضع الصد واول الناس بنسل الميت او ليهم يرفي
الديار والميت ذكر وانته فالذكر لم يحل موته من ستة او صراما مات من سب او
ولشاة مسلمين او مسلمين او رجال مسلمين او بين نساء مسلمات ولم تكن بينهما ذات رحم
او كانت له بينهما ذات رحم او بين كفار بينهما نسوة مسلمة او بين كفار لميت بينهما

مسألة فالاول بل غسله الرجال ورك النساء والثاني يغسله اولي الناس فيه بر والاثالث
لم يحل من ثلثة لو صبرا كان مبيدا ان ثلثة سنين او الاكثر من ذلك او مراهقا فالاول غسلها
غسلها الا يخرج من ثيابيه والثاني يغسله من فوق ثيابه والثالث يغسله من غير
غسله والرابع من تحت الامل عنده محار من ودا ثيابه والخامس امرأة النكح
لللمة او مال الكفار بغسله وعلهم تغسل اهل الاسلام والسادس يدفن من غير غسل و
الاشي لم يحل موقعا من سنة او جديعة فان ماتت بين رجال ونساء غسلها سنة الدنا
وان ماتت بين نساء سنة ان ماتت بين رجال مسلمين لم يحل اما كانت لها نيم وزحم
وغسلها من فوق ثيابها او لم يكن بينهما وزحم فان كانت ميتة لها ثلث سنين غسلها الا
من فوق ثيابها وان كانت لاكثر من ذلك دفنوها من غير غسل وان ماتت بين منقوع
كافرا ورجال مسلمين غير زوجهم لها السر النكح الكافر يغسلها وعلهم تغسل
الاسلام وان لم يكن بينهما رجال مسلمين دفن من غير غسل واما تعلق بالفضل فاربعة
أخرى واجبة مندوب ومغفل ومكروه فالواجب حقة استيقه بحسنة الميت غسله
مجردا من ثيابها به غير عور من الاهد ووغسله ثلث مرات عن اربعة غسل الجنابة
وقهية وغسل ما خرج من من النجاسة قبل التكفين فان كان الميت قتيل او لم يغسله
غسل الدم عنه والذوب سبعة وعشرين شيئا تغسله تحت سقف ومنع سرير
او ساحة ليقل عليه مستقبل القبلة وغسله او الماء البارد وثانيا بعد احوال الكافر
وثالثا الماء القراح وحسب به العرض والسدد والفرق على الدين عند الشيعة ثمها
عن اليد عند الفضل وحفر حفرة لانشاء الماء اليها وقوف الفاسل على باب عبيدته
نظنه في القندين الاولين وذاكر الدم والاستسقاء والميت عند الفضل وطرح السدد
فمنع من تخلف وصلى عليه وضربه من احدى رجليه برعوا ويطرحون دفنوه في موضع

تطهير الفسل واسه وفتح جب قيصه ونزعها من تحتها وتركه على قوته قدر ما ينسهر
وتلين ما سابعه انكسر والاكار من صبا لئلا عليه عند خفوه وغسل فيه وان غسله
واحد ويصعب عليه اخر وان ينسل مفتح وغسل به الفاسل المالحونين كلما فرغ من
غسله وغسل اللجاجة والاخذ اما جديده للفسله الاخرى وشيعة بجنتو تطهير
بعد الفسل من غسله وتقليم الفسل على الكفنين مالم يحف طهور ما حدث به وقرض
ما امنه الكفن ما خرج منه بالمعروض والخطو جسد ثلثا انقص شعرة وطفرة وشيعة
الراس واللحية وخلق شي من شعرة والكروم امد عشر شيئا غسله من الماء اغتذاء
واستحان الماء بالبريخا الفاسل منه عافته وانصب الماء الى البالوعة مع امكان
الحقن والى الكف على كل حال والتقفن الفسل وغسله على البطن الى عرض البطن في
المسئلة الثالثة وركوب الميت في حال الفسل والوقوف بين رجليه واقامه وحكا
الكفن من امد ما يتلقى بالكفن نفثه والاخرى بالكفنين والكفن فيه وقدره
ويستون بالفرض ماله الاخير ثلثا ثواب عبور وقتنيس وارادة وماله الاخير
وامد وهو قد ما ناف غير جسد وان لم يوجد اسلاد من عاريا والمسنون ستة
اشياء ان يزار للرجل ثوبان جبهة ستة عشرين غير مقرب شي من الذم والابوس
وضرقة ثلثها خذاه وعامه يهيم بها حنكا والبرقة لقا ثلثه او لقا ثلثه وعطو وثقة
شد بها ثلثها واما الكفنين والحنيط فينسل كلهما على رجليه واجبه وقدره وندي
ومحطود ومكروه والفرض ثلثه لثبات كونه فيل يجوز فيه الصلوة للرجل والقبول
الظاهر واما ساس شي من الكافور مسامحة والحنوب ثمانية وعشر وشيئا
تكتف في ثياب القطن الخالص واليا من منه واقامة لقا ثلثه مقام الحبرة وان لم يوجد
وخياكة الكفن بعينه واستعمال ثلث عشر درهم الكافور الحام واربعة مثاقيل الى

توجد اوردهم مع الاختيار وورنق عريدين حشر اربعين معه من الحبل والسدر والمذاق
او شجر رطب مرتب الاذ او جد واستعد مقدار رطل من القطن الحشيش بر الموضع التي يخاف من
شيء وفور شجرة الحيرة على موضع نظيف ونوشى من الدزيرة عليها وفور من الاراضى وقدره
شيء من الدزيرة عليه وفور من القطن فوق الارادوان يكب على الحيرة والارادوان القطن
والجديدين الشهادتان والاضار بالامنة بالتس به او بالاصبع ان لم توجد وان يند
من الدزيرة على القطن ويوضع على فريده قبله وربع ويحش على القطن في ربع للثا
يجزى منه شي وان تكون الحرقرة في طول ثلثه اربع ونصف في عرض شبر الكرو
او اقل وشد حقومه وركبه الى خذيه شدا ويثقا واخراج راسه من تحت رجليه
الى الجانب الايمن وتعمر في الوضع الذي يلف فيه الحرقرة وكون الاراد في عرضها ساق
من صدره الى الساق وتارين بر وسحق الكافور باليد وورنقه على مسامحة السبعة
ومسحها بذلك ورد القطن والارادوان يكون قد ركل واحدة منها مقدار عظم
الذراع وان يعم بعد ذلك ويوضع وسطها على راسه ويعم بالندوير ويحشا
وقدر كل واحدة منها ويطلع طرفها على صدره ثم يلف في اللقا ثلثه في الحيرة كما
حان بالاسير من طيه على الايمن ثم جانب الايمن على الاسير وان يتعد طرفه بعد
ما وضع في الكفن ماسقطه من شعرة والخطو ثلثا شيئا خطا الطبيب بالحنوب
والكفنين الحنوب واما ساس الكافور وحده والكرو
حنسة عشر شيئا الزيادة في الكفن على ما ذكرنا والتكفين في المروج بالاسير
مختار او في الكفن كحان وان لم يجد القطن كما ابتدا وقطع الكفن بالحد يد وبيل
الحقن بالريق وتخير الكفن بالطيب وكابة الشهادتين بالسوار على الكفن و
التكفين في الشياح المصبوغة وجعل القطن في غير الاذا خفيف خروبي شي منه وجعل

دخل الكافور في سبعة في سعة رنية سفضة بالبحر وغيره وتقيمه عمدة الإعراف من غير
 حنك فإذا سئل عليه حل إلى القبر ويتناق بذلك إجماعاً أحكام من الواجب والمندوب
 والمخلوق والمكروه فالواجب شين واحد وهو دفن الميت في حصة من الأرض سبعة أقدام
 أهل الأيمان حنكته للحيض والصلاة عليه وحمله على الميتة والميتة معفاه من أحد جانبيه اعتقاداً
 وترتيباً وهو أن يتبعه باليمين من مقدم السر ويدار يد ويد إلى الجاحق من جحى إلى العدم من
 الجاحق إلى اليسار والدعاء بالماء أو بالثياب أو بالطين أو بالطينة وليس التيميم ليس فيه
 فيه تيميم وتغرية المكافأة إذا أكل الطعام له لذي من قوامته وحسنه ووضع اليد في التراب عند دفن
 أو من طامع الولي حافياً من جانب اليمين وإخاذا القبر في حوزة الصالحين من أفضل قبائل
 ذلك البلد ومعرفة قد كانت أو ال البرقوة ملحوظة في سعة ما يمكنه العمل فيه من الجاوس
 وإن يؤخذ الرجل من جانب رأسه من قبل جبل القبر والمرة بالمرة والرجل إلى أهلها
 من غيرهما وإن توفقت من قبل كنفها من يد رجل آخر يد تحت حقه ما وإن يكشف رأسه
 من سبل إلى القبر ومطارداته ويسئل الميت إلى القبر سبلوا ببعضهم يرمي القبر ويتناكروا
 الميت ويصيح للميت على الجانب الأيمن ويستقبل به إلى القبلة إلا أن نحوه المدة وهو على
 من مسلم فأنه استند برأسه القبلة ويجعل عقد الكفن ويومئ منه على التراب فإن كان
 الميت حراً غطى وجهه ثوباً ويجعل معاشين من التربة ويستريح عليه اللبن و
 يعفوا أسره من يشترى ويلفن قبل التشييع بالثياب طرسون وإن سبل التراب عليه
 من حفرة سبل الإقرار بظهور الكفن بالإسراع ويدعو له ويخبر من القبر من قبل
 الرجل ويقيم القبر ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع مفرجاً ويستوى ويرفع و
 يجعل عند رأسه لوحاً أو لينة ويصب الماء على القبر من أربع جوانبه سداً للصبيح عند
 إلى أس ويصب ما فضل من الماء على وسط القبر ويترك شين من الحصى على الحصى ويتوق

بمقدار ذراعين للويل وحمله إلى القبر ثلاث
 دفعات وتقدم القبر كالأمره و
 نزول الأول إلى القبر

اليد بمسححة الأسابع ومعه مبر بعد ما تفتح بالماء والدعاء للميت وتأخر الولي لنفسه بالمروى في
 ذلك السبعين صراف الناس ورفع صوته بالتكبير ما لم يكن موضع تفسير والترحم عليه والمخلوق
 ثمانية أشياء اللطم والخدش وضرب الشرس والسيك وتحريق الثياب الألباب والإمخ وإرسال الأوزار
 على الرأس وإرسال طرف العانة إلى الجاهل ووضع الرداء في مصيبة الغير وروى أن ذلك مكروه
 والكروه تسعة عشر حمل سبعين على جناح واحدة ونظف على بلد آخر إلا إلى بعض مشاهد
 الأئمة فإنه من مستحب والمشي أمام الجنائز الأربعة وضرب سبعين في قبره وقدمه إلى القبر ورفع
 واحدة والتزول فيه بالحصى الأضحية والنزول فيه بالحصى إلى قبره وفي القبرة الأربعة الميرة
 وتسبح عليه وهيل الذي يندى في القبر والجاوس في القابر قبل أن يدفن وتحوطه إلى
 قبره والجلاوس للسرير يومين أو أكثر وتغريه السبابة الأجران بها وغسل الجاهل غسلاً
 وفرش القبر بالأسابع أو بالصفائح إذا لم يكن ندباً وتخصيص القبر والتظليل عليه والمقام عند
 وتجهيزه بعد الانداس وإذا كان الميت في السفينة وقعد في قبره في التراب قتل وطرح
 في البحر بعد الترخ من تجهيزه **فصل في بيان التيميم كراهة المصطرط لا يرتفع به الردة**
 وإنما يستلزم به التحول في الصلاة إذا اجتمع فيه ثلاث شروط وهو فضل الماء ومعه تيميم
 وقت الصلاة وتكبير قبل التيميم عن اليمين واليسار مقداره وميته في حوزة
 الأرض وموته في سهلهما وما هو في حكم فقد المادتين عشر شيئاً انقضاء التيميم
 وعدم ثبته أو كونه من الأحقاد والخوف من النفس من استعماله وصف الزيادة في
 عمله كانت به وخوف التعبد بالخلفه أو تغير الصوت إذا أضعف الحارس وما يجوز له
 وبين الماء من عدو أو سبع والمخاضه اليد لسد الوتر وتكفيه حيث لا يسع الظاهر
 والحديث بعد التيميم بدله غسل وغرويض ويكون معه بمقدار ما يكفي الوضوء وروى
 الفصل وجوه يعمم بعضها أعضا الطهارة بحيث لا يكون غسلها أو خوف المال ويستحب التيميم

التيميم
 المحدث

في رتبة لها من غير استباحة الصلاة عند حسن الجنان لغير المتطهر والحكم في السجدة الحرام
 ومسجد النخلة والخروج منه للاغتسال وللحديث في المسجد الجامع يوم الجمعة ولم يكن الخروج
 للتوضوء فانه يتم ويصل فانه يخرج توضوا واعاد الصلاة اربعاً وانما لا يجوز التيمم الا بعد التسبيح
 وقت الصلاة اذ لو قعد بالتيمم الى دخول الصلاة حضر وقتها فلما ان يتم ليصل بها فله ان يقضي
 فريضته جاز ذلك على كل حال وان يصلي بكل صلاة فريضته وان لم يدخل وقتها قبل تضيئه وقتها
 اذ انقضى الوقت وبين هذا الباب على ثلثة اقسام وقت وجوبه وكيفية فعله وبيان ما يجب
 ان يتم به تاما وقت وجوبه فنفذ ذكرناه واما ما يتم به فهو السجدة التي ذكرناه اسم تتم
 او ما يكون في حكمه والارض وما يحيل منها في اقسام ارض ومعدن وسقيل من الارض
 وهي حركات فالارض هو الاصل ترابا كان او معدناً وسحباً يكون من عوالم الارض
 يجوز من المانع والواجب فيه كونه طاهراً والمعدن لا يجوز التيمم منه حال والتحليل
 مثل التوتج والحجر ويجوز التيمم ارضها وبغض الحصى وروى السوتج والحجر جز التيمم
 اذا لم يذرعها التراب والصل وزعم الارض والسجدة كانه لم يجد شيئاً من ذلك
 نفى شوبه اوله سحره بايده وتيمم بغيره فان لم يكن لها شيء من ذلك ومعدن
 تيمم من غير سبيد به عليه وقد اطلق الشيوخ منهم من ذلك على الاطلاق والتخفف
 لانه انما يرفع ان يضر به يد على الوصل قليلا ويتركه عليها حتى يمس ثم يفيض بين
 اليه وتيمم به فان لم يجد شيئاً من ذلك وصعد التلج وضع يديه عليه باقاً حتى تشد با
 ويمسح الوبر واليد بين عاتق وتب الوضوء مثل الدمن ويمسح الراس والجلبين ومسح
 جميع الجبهة ان كان عليه غسل فان لم يجد شيئاً من ذلك اخر الصلاة الى ان يجده واما
 النبات فلا يجوز التيمم به يومه وان كان سحيقاً مثل الاشجار سحيقاً كان محلها
 بالتراب او لم يكن ومكتم النورة والحل والزنجير كانه واكيفية التيمم يشتمل على واجب وقت

والواجب على فعله واكيفية فالواجب خمسة وهي التيمم من اليد من الارض ومسح الوجه واليد
 اليمنى واليسرى واكيفية خمسة اشياء وهي مقارضة اليدين لمسح الوجه والعقد بها الى استباحة
 الصلاة ودون رفع اليدين والى ان يمسح به من الوضوء او من الغسل ومسح الوجه من وضوء
 شغل الراس الا من لا ينفذ وضوءه كمن يظهر كف العين من الزند الى السجدة اطراف الاصابع بطن
 الكف اليسرى ومسح ظهر الكف بطن الكف اليمنى والى ان يمسح به من الوضوء او من الغسل وهو اليد اليمنى باليمين
 من اليدين ثم باليسرى والتدبير ثلثة اشياء فيجب الاصابع اذا تمسك به على الارض وبعض
 اليدين بغيره والتيمم من عوالم الارض والارض بين الغصن والغسل الا في شيء واحد وهو
 ان يضر اليد من الارض من الوضوء والمزيت للغسل وتوافق التيمم توافق الوضوء
 وبطلان حكمه بوجدان الله والتحكم من الاستعمال **فصل في بيان حكم اليد** الاكله تطهير
 ما بقى على العمل خلفه ويفسد عشر اقسام جارية وما هو في حكمه واذن غسلها بالاعان
 وما هو في حكمها من العدلات والعليان وماه الاواني والحيامن وماه المستعمل وماه الايات
 والله الاقفا والماء الخبي والاسنات واما فالما الجاري طاهر ومطهر ولا يجس بحرقه
 القحاة فيه الا باستيلاءه على احد وصف من اللون والطعم والرائحة ويمكن تطهيره بلكار
 الماء الجدي بتركه الاستيلاء وما يكون في حكم الجاري هو الماء الحام ما دامت له مادة من الخبز
 فاذا انقطعت الماء او يفرغ عنه هذا الحكم وحكم الماء الجاري من المنقب من ماء المطر كونه ماء
 المانع لا يضاف اياها بل يغتسل كونه اعداً او يبلغ فان بلغ لم يجس بوقوعه في الماء فيه واما
 يجس اذا غلبت الجاسة على مضافه واذ يبلغ كرا يجس بوقوعه كل نجاسة فيه نجاسة
 كل نجس العين مثل الكلب والخنزير وسائر الموحج وكل نجس الحكم مثل الكافر والناصب
 وبارتاسا من الجنب فيه ولا يجس بولوغ السبلق والبهاشم والحمار غير سوى الوضوء والغسل
 وبولوغ الطير فيه سوا كل الحيف واما ما يكون في منقاة انثوم واذ يبلغ كرا فاضاً

البراءة والملك والحراج واللازمة والفرجة الدامية والثالث سوس ما ذكرناه من سائر الطهارة
 فان تحب ان تبالغ معتادهم ومساعد في موضع واحد وفي موضع آخر فمفرق وهو
 الكثير وشبهه انما انقص من ذلك وهو القليل وغيره انما يجب ان لا يقله وكثيره
 او شحبه فما يجب ان لا يقله وكثيره انما يجب غسله وامسه ان كانا رطبين
 او كانا جافين رطبا والثاني يجب رشه الموضع الذي مسه يابس الماء ان كان ثوبا وانما يجب
 مسحه بالتراب مسه البدن يابس والرابع يجب غسل ما اصابه الماء على كل حال قال
 والثالث والسبعة اثنا عشر والقلب والاذن والفاق والوزقة وحيد
 الذئب والكافر والثاني فانه يجب غسل الموضع الذي مسه رطبا بالاناء ان كان او يدقا
 ودش بالماء ان سالت يابس ومسحه بالتراب مسه البدن يابس والرابع
 وغفر شينا بول الاذي وغايطة والمز من جميع الحيوانا وبول ما لا يؤكل لحمه من جميع
 الحيوانا ودش ودفعه وذرقة الدجاج والخروف كل شرب فسكو والفقاق ولعاب الكافر
 والناسب والكلب والخنزير والسيح وصبه الميت من الناس بعد البرء بالموت قبل
 التطهير بالغسل وكل قطعت من وكل ما لدن من الحي وصبه الميت من غير الادوي الا
 ما ليس بنفسه سائلة سوى العذق والعقرب وعرق الجنين الحرام على احد القولين
 وليس الصبغ والنجاسة مريضة وقبر مريضة فالحريته يجب ان تقاوم كانت مقدار لدن
 اربعه وغيره لريته اذ لم او قلب على النطن فكل ذلك وما يتجر ان الله فاشا عشرة شتا وهي
 بول الدابة والبغال والحمير ودوى وجوب ذلك وادواها وذرقة من الابل من الدجاج
 على دواية فبول ما يؤكل لحمه وعرق الجنين من جرحه وعرق الخبيث ما لدن والوزي
 وطير الطير بعد ثلث ايام مالم يغيب النجاسة عليه والقي ما لم يؤكل شينا وبول الصبي
 قبل ان يطعم ولما يجب صب الماء على بول الصبي وغسله مستحب **مطلقا** حكم الطهارة

الطهارة ما يلزم تطهير المكلف منه اشياء بدنية وثوبية وفردية وسالفة وانه فاما تطهير
 البدن من النجاسة المريضة ونجاسته وبذلك الموضع الذي اصابته حتى يزيل العين والاذن وان
 جلا الماء ان مسح امرها حتى يزيل عبقها بالحق او بالاجار وان لم تكن مريضة وكان من سن
 الحيوانا التي ذكرناها ولم يمس عليها الماء وغسلها من الموضع التي اصابته وان كانت نجاسة
 مسحة بالتراب ان اشبه عليه الموضع من جميع البدن غسل الجبهة اذا لم يغسل ومسح
 بالتراب اذا لم السج وان كان من غير سن ما ذكرناه وعلم الموضع التي اصابته مسحه وذلك
 وان اشبه عليه الموضع من احد جانبيه غسل جميع ذلك الجانب وان اشبه عليه من جميع
 البدن غسل الجبهة اما الثوب فيجب غسله بالماء وان كانت النجاسة مريضة حتى يزيل العين
 والاذن وان لم يزلها من ذلك كان من دم الحبيص والاستحانة والنفاس جميع مومع
 الاثر ببعض الاصابع ولم يغسله وان كانت غير مريضة غسله وغسله وان
 اشبه عليه الموضع كان حكمه ما ذكرناه في البدن وان لم يغسل الماء تركه حتى يجف وعلى
 عاريا على ما سنذكره انتم وان مستحيين فاما التي ذكرناها بابا ريش الموضع
 بالماء فانه اشبه الموضع كان حكمه ما ذكرناه واما الخف فان كانت النجاسة اصابته
 ونجاسة كان الحكم فيه مثل حكم البدن وان اصابته خادجة جازفة مسحة بالتراب حتى
 يزيله عينها وان كان افضل واما الصلح فحكمه حكم الخف واما ما يجلس عليه فان
 كان فرشاً وكانت النجاسة يابسة بحيث لا ينفذ اليه لم يكن بالوقوف عليه داس والسرة
 افضل وان كانت رطبة لم يجز الوقوف عليه حتى يغسل مثل الثوب وان كان صغيراً و
 كانت النجاسة رطبة وجب عليه غسله بماء عليه وذلك حتى يزيل وان كانت
 يابسة جازا الوقوف عليه على ما ذكرناه اذا كانت مريضة دون السجود وان كانت غير
 مريضة وامامة نجاسة مابغة وكانت رطبة غسله وان كانت يابسة ومفقهها

الشهر والوقت عليه دون السجود وان كان ارثا وكانت الخطاة مريضة وطيرة او نحو الوقوف
 على جثتي زول وان كانت يابسة فكله على ما ذكرنا وان كانت الفحاشة معا بعة وطيرة كانت
 او يابسة بالشمس وبغيرها فكله على ما ذكرنا واما الاناء فان مسه احد الحيوانات التي ذكرها
 يابس من شرب الماء وان وقع في شئ من الحيوانات ومات وفيه الماء او وقع فيه او وقع
 فيه نجاسة نجس الماء ووجب اصرافه وعن سبيل الامسحوت ما ليس له نفس سائلة سكو
 الوقت والمفسر سبع مرات او ثلثا احدى من بالاربعة عشر غير اعتبار بالاربعة
 واثمة فالاول ما يزم من شئين وقوع الخوض في الفاتحة فيه والثاني من شئ واحد هو
 ولو في الخليفة فانه يجب غسلها ثلث مرات احدى من بالاربعة وروى وسطا من الثا
 بج غسل ثلث مرات من وقوع كل نجاسة فيه وموت كل حيوان علمنا ذكرنا والاربعة يجب
 من مباشرة تسعة اشياء دون ولو غفيرة وهي الحيوانات التي ذكرناها **فصل في بيان**
 اعداد الصلاة الصلوة الفرضية في اليوم والمصلحة في الفرض والسنن الا ان عدد
 ركعات الفرض ناقصة من ركعات الفرض فكل صلاة الفرض ركعة وصلاة الفرض
 احدى عشرة ركعة والظهر اربع ركعات بنسبة من وتسلمية والعصر العشاء الا
 وكاء والمغرب ثلث ركعات بنسبة من وتسلمية والعشاء ركعتان بنسبة من وتسلمية
 الفجر ركعتان بنسبة من وتسلمية والعصر والعشاء الاخرة ثلث والمغرب والعشاء في
 الفجر والفجر في وقتا من وقتا من ركعتان ركعتان من ركعتان ركعتان من ركعتان ركعتان
 وثمان بعد ما تسقطان في السفر ونوافل المغرب اربع ركعات في الفجر والفجر ونوافل
 العشاء الاخرة ركعتان من كل يوم ركعة في الفجر دون السفر وتسمى الوتر
 ونوافل الليل احدى عشر ركعة في المالين سوا ونوافل العشاء ركعتان في المالين كل ركعتين
 من الحج بنسبة من وتسلمية وعلى هذا يكون نوافل الفجر سبع عشرة **فصل في بيان**

و
 و

و
 و

او ثمانية الصلاة لكل صلاة فترية وقت تفصل عنها اوله اول واخره الاول وقتها الا عدوله
 والاخر وقت سر له عند ايقاع الصلاة وقتها سدا وان كان في اول الوقت او اخره الا
 ان اول الوقت له فضل بعد خروج الوقت يكون غفلا ولا يجوز ايقاعها تارة في وقت
 ثم الصلاة فترية اما ان يكون له وقت تقوت اياها فهو انه لا يكون ذلك فان كان لم يحل
 اما بانم فقهه ما اوله لم يقضها وهي صلاة العيد والصلاة على المولى وما يلزم قضاءها وهي
 صلاتان احداهما يكون العتمة مثل العدا او يكون زائدا عليه مثل صلاة الجمعة فانهما ركعتان
 فاذ كانت لزم قضاءها اربع ركعات ما يكون العتمة مثل المقتضى بان احداهما يجب القضاء
 صلا الفجر مثل صلاة الكسوف اذا اشرق الفجر كله وتركتها ما صاحبها مستعدا والاخر لا يجب
 العتمة الفضل وهو صلاتان احداهما يجب عند سبب مثل صلاة الايام الاخرى دون سبب وهو
 صلاتان احداهما يكون مقصودا مثل صلاة السفر والخوف والاخر صلاتان وهو ما يكون له
 بدل من السجدة مثل صلاة المطاردة والاخر يكون له بدل وهو ما اذا ذكرناه او قات
 الصلاة الفجر فقامت مقامها اما يكون الوقت ومما للمعالي مثل صلاة الكسوف
 والخوف فانه يجب ان يشد بالصلاة اذا ابتداء الاحتراق بالعصر ويستحب الوضوء فيها
 حتى يقبل بالاجل واما ان يكون الوقت فاعمل منه مثل الصلاة الخمس واما ان يكون ناعضا
 وهو الصلاة الزاوية السود والاولى فانما يجب ان يشد بالصلاة اذا ظهر السبب وبما يقبل
 قبل الفجر منها فاذا اقبل قبل الفجر ثم صلاته وكانت اداء وان لم يشد بالصلاة فالتبر
 الظهور وبما قبل الشرع فيها كانت الصلاة قضاء واما الاخذ التي يجوز لها تأخير الصلاة
 الى اخر الوقت فاربعة السفر والمطر والمرض وشغل تركه بغير عذر منه ونيابة فاما اول
 وقت الظهر وقت الشمس واخره الخيل ان يغير محل شئ مثله سعي كل الرزاق ولصاحب
 العذر ان يمتدح العذر في شئ من مقدار ما يعلى منه ثمان ركعات ودون ان وقت الخيل اربعة

ممد مثل وقت صاحب العذر واول وقت العصر منه ما مضى من الزوال مقدار ما يصلي فيه وقت
 الظهيرة صوة الصلاة الا ان الظهيرة مقدم على العصر الى انه يفي وقت الظهيرة فالحق
 في خلاص الوقت للعصر ان يصير لكل شئ مثله وصاحب العذر الى ان يبقى من النهار ما
 يبقى يصلي فيه العصر وقت الظهر بعز و الشمس وعلامته زوال الحرمة من ناحية المشرق
 الى غروب الشفق للجنار والرياح الى صاحب العذر واول وقت العشاء الاخرة بعد الضيق
 من فضيلة المغرب وروي بعد غيبوبة الشفق و اخره تلك الليل المختار ونصير
 لصاحب العذر الى ان يبقى الى طلوع الشمس مقدار ما يصلي فيه ركعتان وروي ان وقت
 المختار وصاحب العذر واحد جميع الصلاة ووقت نوافل الظهيرة في يوم الجمعة بعد
 زوال الشمس الى عصر على تقدير وقت نوافل العصر بعد الضيق من فضيلة الظهيرة
 الى ان يصير على اربعة اقدم ووقت نوافل المغرب بعد الضيق من فضيلة العصر الى
 سقوط الشفق ووقت الوتيرة بعد الضيق من فضيلة العشاء ما لم يرد ان يصلي بعدها
 صلاة اخرى ان يفيق منها ثم صم فيها الصلاة ووقت نوافل الليل بعد ان تصاف
 الليل الى طلوع الفجر وطلوع الفجر افضل ووقت ركعتي الغداة بعد الغروب من صلاة
 الليل الى طلوع المحرمة من ناحية المشرق وترتيب نوافل الظهيرة والعصر يوم الجمعة
 يخالف ترتيبها في سائر الايام يستحب ان يصلي يوم الجمعة ستة ركعات عند انقضاء
 الشمس وستعداد شعاعها وسائر ما من الزوال وركعتي الاخرة وان عدلت الشئ
 بين الظهيرة والعصر او الى بعد الضيق من العصر جاز واما قضاء الغروب فلم ينعقد
 وقت الاخرة في وقت الصلاة الفريضة الحاضرة وقتها وهو ضربان اما ان شاء نسياناً
 وتركها قضاءً ولما اذا كان غائبة فانا وذكرها ثم وثقها حينئذ ينكسها الا عند تصديق
 وقت الفريضة قال ذكرها وصرف صلاة فريضة عدل بينها الى العشاء ما لم يفتيق

وقت

وقت الحاضرة وان تركها قضاءً جاز له الاشتغال بالفتن الى اخر الوقت الحاضر وان قدم الحاضر
 وقتاً على الفتنة كان افضل وان تركها اشتغلاً بالفتنة او اخر الاداء الى اخر الوقت كان غنياً
 واذا طعن الصلاة وحول وقت صلاة نافلة في المحضر فتدبر عليها امرأت قال ترى من قبل دخول
 وقتها عاود ويزال الا مراد بالظهر قبل ان يلبس بد الخضر ان اراد ان يصلي جماعة جئت صلوات
 يقضى في كل وقت عالم بكون وقت فريضة حاضرة او لم يفتيق وقتها او لها صلاة الاخرى وثابتها
 الطواف وثالثها صلاة الكسوف ففريضة الثلاث يجوز المشرق فيها ويجب ما لم يدخل وقت فريضة
 حاضرة واربعا قضاء الفريضة وقد ذكرنا حكمها وخامسها صلاة النباين فان تراهم الصلاة
 ما لها ما لم يفتيق وقت الحاضرة واما قضاء النوافل فتجب ما لم يكن وقت فريضة ويستحب
 وقتها ما قاله بالبناء وما مات فاداء بالليل ويجوز ان يفتي وقت او ما دلت واحد ان
 غير من وقتها النوافل فيها حصة بعد فريضة الغداة الى ان يطلع الشمس وعندئذ ما لها
 نصف النهار الا يوم الجمعة صلاة ركعتي الزوال وبعد فريضة العصر وقتها وفيها
 القبلة ضربان قبلة مختار وقبلة معتدلة قبله المختار والكعبة لمعه
 في المسجد الحرام مشاهدتها احول في حكم المشاهدة ولو لم يلبس عليه جهة وان كان فارحاً
 من المسجد والمسجد الحرام لمن صوم من اهل الحرم ومشاهدة او كان في حكم المشاهدة والحرم
 لمن دار عن الحرم والناس يتوجهون الى القبلة من اربع جهات فالركن المرقى لاهل
 العراق والاشاعرة لاهل الشام واليهان لاهل اليمن وعلى اهل العراق خاصة الشافعية قنديل
 والمصلي ضربان حاضراً حرم وغائبه فالحاضر يعزف الغدلة بالمشاهدة والغائب بها
 اربعة اشياء بالتحريم الموجب العلم وبان ينصب الشئ او احد من الائمة ثم قبلة وبان يصلي
 اليها او بالعلامات المعروفة لها فعلامات اهل العراق اربع الشمس والشفق والحي
 والفجر فاذا كان الشمس عند الزوال على الحاجب اليمين والشفق عند الكعب اليمين والفجر

من
 وقت

بجذاء المنكب الايسر حصل التوجه الى القبلة وعلاجات اهل الشام ست بنات المغشوش
 الحديدي وموضع مغيب سهيل وظلوعه والعباء والشمال فاذا كانت بنات نجر حال
 بينونما خلف الازن الميني والجدي خلف الكتف اليسرى اذا اطلق وموضع مغيب سديد
 على العين الميني وظلوعه بين العينين والصبا على الجدي والاسير والشمال على الكتف
 الميني كان مستقبلا الى القبلة وعلاجات اهل العرب تلك الشيا والعروق والجدي نارا
 كان الشيا على عينيه والعروق على شماله والجدي على صفحا الايسر فقد استقبل القبلة
 وعلاجات اهل الميمنة تلك الجدي وسهيل والمجنوب فاذا كان الميمنة وقت طلوعه بين
 عينيه وسهيل حين يغيب بين كفتيه والمجنوب على مرجع كفة اليمين فمقدومه الى
 القبلة والمظفر من انما استنبه عليه القبلة لعقد على ماها اولم يكن التوجه اليها المص
 في سفينة تدور على رجليه في السفول يمكنه التوجه عن اوقى مطاوعة ولا يمكنه
 الشقوق فيما لا اول على اربع جهات مع الاختيار والى جهة غلبت تلك وقال الشيخ
 والثالث ان امكنه اعيد ودمع السفينة واروان لم يكن استقبال القبلة بتكبيره الاحرام
 وصلى الى صدر السفينة والثالث لا يجوز للمفترض مخنا او يجوز حالة الضرورة فان
 امكن استقبال القبلة في جميع الاحوال افضل اذا امكن وان استقبال تكبيره الاحرام
 مخنا وصلى الباقي حيث توجهت برار الرأطة جاز والاربع كيف شاء وان استقبال
 تكبيره الاحرام كان افضل **مسألة** ما يجوز فيه الصلاة للباس ثلثة اضراب ما
 يجوز فيه الصلاة او كره او لا يجوز فيه الاول عشرة استياء القطن والكتان وكلما
 عدس من الارض من انواع الخشيش والنبات وجلبو ما يوق كل الحلة اذا كان مذكرا ومخ
 ما يؤكل لحمه وشعره وبره اذا لم يكن مسوقا عن حر او ميت والحوامل الحوارز في
 الحزن الخالص وما كان مخلوقا من ذلك بالحق والابرسم فما يجوز الصلاة في ذلك

بشرطين جواز التقرب منها بالملك او بالامانة ويكون ثلثة اشياء الخجاسة والثلثان احد عشر شيئا الشيا
 السودوسى العجالة والشو الشاف والسجى وما يكون فوق حله القلب والارنب ونحوها بين
 والحبر الحصى للنساء والعمامة اذا لم يكن لها حنك وشذ الارنب فوق القصر والقصير الكفوف با
 الحبر الحصى والشيا الفوشة بالثايل ونحو حفظه لك والاشمال الصبا وهو ان يحفظ بالازد
 ويدخل طريقه بغيره واحده ويظهرها على منك ولم يخل اليهود والثلث جشده عشرة شيئا الشيا
 المقدس مع العلم به مخنا والثلث النجس والحبر الحصى للرجال الا في حال الحرب والصوف الشعر
 والوبر اذا انقثت من الحر او الميت وان كانت عابثا كل لحمه وجلبو الميتة وان كانت صلبة بوجه
 وجلبو السباع وان كانت مذكاة وسقودها والقنك والسمود الاحالة الخسطة او الخراشوش
 مهور الارنب والغلب والشو الخلق قنك والقنك المشدود الا في حال الحرب والثلثان في موضع
 السجود واللغام اذا منع القراءة او ما لا يتم الصلاة فيه مصر وانضربا ان اعدا حكمه في الصلاة
 وهو سبعة اشياء النكة والجورب والقطن الحذات من شعر الارنب والغلب والقنك
 السندبر والشمشك والاعرا لا تكن فيه الصلاة وهو خمسة اشياء الختان والجرباقون اذا كان لهما
 ساق والذكور والقنك والجورب من غير ما ذكرناه **مسألة** سطر العروق عوى الرجال من
 الست الى الكبر يجب منها ستر السوسس وليغيب ما بقى والوكية فاحلة فيها وعروق النساء
 جميع البدن وعليها ستر الامم من السجود اذا كانت جرة بالغزو والصبيته والامم وام
 الولد والدمية والمكاتبية الشربة يجب عليها ستر ما سوى الرأس ويستحب لمن ستره ويستحب
 للرجل الصلاة فاذا رز سفنك وردا وقصص وردا والبروة ان تغلى في ثلثة اضراب معتقده
 فقصص ويرى **مسألة** ما يجوز فيه الصلاة في مكان يجوز الصلاة في كل مكان والوقوف فيه
 لعمام ميعر ما يقع صحته الصلاة فيه اولم يميز ما يكره فيه الصلاة لم يمنع فالمنع من معنى الصلاة
 ثلثة اشياء كونه مغموبا او غيبا بحيث يتعذر اليه الخجاسة او بحسب اوقاده وقيل امرة و

للركعة والمخطوط على ما يعلق الصلاة في كل حال وفي حال وقوعه والمفعول الواجب ثلثة اشياء ركن وغير
 ركن ومختلف غير ما لركن ستة اشياء القيام مع القعدة واستقبال القبلة عمداً والنية وتكبيرة الاحرام و
 الركوع والسجود وغير الركن المشق على وجوبه ستة اشياء قراءة الحمد وسورة معها في الركوع في القعدة
 مع القعدة والاختيار في سجدة الركوع وروعي الاربعه والعود الى السجود وسجدة فيه وروعي الاربعه
 والعود الى السجدة الثانية وسجدة فيها وروعي الاربعه والخاتمة فيها اثني عشر شيئاً مع اليديين
 يتكبره الاحرام وتكبيرة الركوع وروعي اليدين لها تكبيرة السجدة الاولى وروعي اليدين لها وتكبيرة
 السجدة الثانية وروعي اليدين لها وتكبيرة رفع الاربعه وروعي اليدين لها وجلسة الاستراحة اذا زاد
 القيام الى ثلثة ركعات وستة عشر شيئاً مقارنته النية للتحريم واستدانة ملكها لغيره والركوع و
 السجدة بركعتين والسمية ايام الفاتحة واول كل سورة يقرأ معها وروعي اليدين في كل موضع منها
 مع الاكثار في القراءة والجهر بالقراءة فيها بجهر وفي الخاتمة فيها بخافت وفي الاستدانة بالهشم بالركوع
 والتسوية في الصلاة والسمية في الركوع واول استماعها وفي السجدة الثانية وفي السجود وعلى
 سمعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين واصابع الرجلين واستقبال القبلة باصابع الرجلين والنية
 منها من فعل وكيفية فالفعل اربعة وثلاثون الاقبال على الصلاة والخشوع والاعلام والاعمال والادعية
 بعد الاقامة والقوله بسبع تكبيرات وروعيها تكبيرة الاحرام وثلثة ادعية بنية والاستعاقة قبل
 قراءة الحمد والترتيل في القراءة والفضل بين السورتين يسكنه خفيفه ومن السورة والركوع وعود
 ما زاد على السجدة واحدة في السجدة الاولى من التسبيح والحمداء مثل ذلك في الثانية والادعاء بالاعتقاد
 فيها والادعاء بينها والنطق حال القيام الى موضع السجود وفي حال الركوع الى ما بين رجليه واذا قعد
 خفيفه وفي السجود الى طرفة اذقته وفي جلوسه الى حموه وفي رفعه على فخذه بعد اعيان تكبيرة
 في حال الركوع وحذاء اذقته على الارض في حال السجود وعلى فخذه في حال الجلوس وتالي الارض باليدين
 اذا هوى الى السجود والاحتجاب على يديه حالته النهوض والادعاء حالة القيام والكيفية عشرة

شيئاً من اليديين الى شئ الا ان من سجد كل تكبيرة وعقد باصبع القدمين من الارض بحيث يكون بينهما اربع
 اصابع مفرقة الشبر للرجل والوجه لا تقرب من قديمه وتضع في حال القيام يديها على رجليها وان يركب
 الكعبين من الركبتين مفرقة الاصابع وروعي اليدين الى حلف ويسوي ظهره ويعد ثلثة والثاني في القراءة
 والادعاء والتسبيح وقول سمى الله من هذه اذا كان من القيام ونقد الاعراب والجهر بسم الله الرحمن الرحيم ثم
 لا يجهر بالقرآن فيه في الموضع في الخوض اذا مر بسجل السجود وسط الكعبين وفي الاصابع حال
 الوجود بين يدي الركبتين في السجود وروعي الاعضاء بعضها عن بعضها في السجود وكشف الشرة عن الكعبين
 للرجل والوجه عن الاعضاء بعضها على بعضها في السجود ولا ترجع يدها ولا تكشف عن شيء من
 اعضائها لاسي الجبهة والخصي من الخنثى الا ان يروى في ما عدا ذلك من اليديين على ما طرأ اليه بين السجود
 وان قد عثر بها جاز والوجه لا تقرب من قديمه وتضع يديها الى السجود وتضع يديها فوق ركبتيهما
 على فخذيهما في الركوع فاذا جلست ففك اكبيهما واذا اذارت السجود فقدت الامانة من حيث انك لا ترض
 واذا شئت شئت ففك يديها وروعي اليدين من الارض واذا اذارت السجود فقدت الامانة من حيث انك لا ترض
 على فخذيهما فاما الركعة الثانية فتستحق فيها من الواجبات خمسة اشياء النية والمقارنة فيها
 والخشوع وكيفية ومجلس الاستراحة ومن الفعل عشرة امثالا التكبيرات الست والادعية
 الشارة والاستعاقة وترتيبها من الواجبات ثمانية اشياء الجلوس المستقيم والطمع بنية فيه و
 الشهادتان والصلاة على النبي والصلوة على النبي والصلوة على النبي والصلوة على النبي والصلوة على النبي
 التسليم ان كانت الصلاة ثلثة ركعات ومن الفعل ثمانية اشياء الشفوت بالادعاء بالانزول وفي
 اليدين فيه وعمله قبل الركوع وبعد القعدة والشفوت في التسليم على الخنثى الا ان يروى في
 على الخنثى من مضبوط من الاصابع والنطق بالحج والادعاء بالتسليم جهاد المقابلة الى الجانب الايمن من
 الشفوت نادى به الخنثى من مواصلة الايام الى اليمين والاسم والى اليسار ايكون كان على
 غير ذلك من بعض الاصحاب ان التسليم سنة والعجيب ما ذكرناه وان كانت ثلثة اشياء واربعة

يتم الصلاة من غير ان يسمع جميع الركعات والمطلوب شئ من الاشياء وعقود الامام على كل حال وموضع
 مرتفع اذا كان المصوم اسفل منه ووقوف المصوم امام الامام او خلفه على ما بين يمينه وبين
 الصف المتصل بالامام الا النساء والشعير على الامام الى الركوع والى الجود او الى الاستسقاء منها ومكان
 الامام بعينه عند الركوع بعد قول الموعز قد قامت الصلاة الا ان يتصلق بها والتفاد ان كان يتيم
 مع وجود من تقوى الامتداء به والاعتناء في الثالثة الا ان كان كراهة المكون وسبب اشياء ووقوف الامام
 في الجوارح المخلو ووقوف المصوم من يسار من يمينه ووقوف مستقيم اذا كان الصغر في جهة والاشياء
 موزنة في صلاة ومسجد واحد والطائفة الصلاة انظار الغير وقا خبر الصلاة استظارا له في غير الصلاة
 وان سمع المصوم الامام والجارين سبع عشرة شيئا الا امتداء في رويته باخذ في الارباب العتق
 وعلى العكس والامتداء الغرض بالشفق بالضر من وترك الخلقه بغير علم وهو كاشية الاشياء الوصل
 والظفر والريح الشديدة او لغيره فاس وهو عشرة اشياء خوف الضر على النفس او المال والدين والكر
 والعرضين وغلبة النوم وفراق الرغبة والاطمئنان شدة الشرب وصفو الطعام ومعالاة الطعام
 والاستقرار في ووقوف الامام على موضع على من موضع للمصوم مع استوائ المكان ووقوف الامام
 بين الاساطين او على موضع عال او خارج السور مع شاهدة الامام ان جعلها وان يكون الصف
 في الصلاة اذا دارك الامام في الركوع قبل الوصول اليه وان يقف مستقيما حتى يحسن من يقف معه
 والاعتناء في القنول المشدود بحيث ان يحسن في غير المشدود طالما يحل بينهما ما نزلوا الامام لا يعنى
 او اسعد ووقف عن الامام المسجد او عنيف حركت الوقت او الفضل ومقارفة الامام امتدوا كراهة
 الركوع للامام اذا احسن مدخله وروى انه مستحب واستحلاله من يتم الصلاة بالنساء من سبقته
 حدث والاعتناء على تكبير الامتلاء اذا دارك الامام في الركوع وحق الصوت واما ترتيب وقوف
 الامام والمصوم فخير ان احدهما يقف للمصوم عن يمينه والامام والاخر يقف خلفه فالاول الاصل
 وعلو الجماعة وقف للمصوم على يمين الامام او على يمينه او من يسارها جميعا حلوسا والامام

وسلم

وسلمهم ووقف الامام الصلاة امامهم بركبته وركبته وحده بالاياء والمصومين ركعتين ويحيون او سلمت
 النساء جماعة ويقف التي تقيم لهم وسلمهم والثاني اذا سلم رجل وامرته جماعة وقفت المرأة خلفه
 او سلم رجل جماعة وقف خلف الامام او سلم رجال ونساء ونساء وقعد وجبان وعزلة وقف الرجال والا
 خلف الامام ثم البعده المصيبة ثم العدة على سائر الجنان اذا اشكلا من هاتم النساء وان وقف الرجال الكمين
 الامام جاد **فصل في** احكام صلاة السفر ثلث اشياء مفعية ومباح وطاعة فاسفر اذا كان بمعية
 لم يجز فيه التقصير في الصلاة حال ولا اقطاع الصوم وان كان مباحا او طاعة لم يجز له ما يفي احد التقصيرين
 ثمانية من اسخ او يلبغ فان لم يبلغ لم يجز له ان كان اربعة من اسخ فصاعدا او لم يكن لم يجز له ان كان
 لم يجز له ان اراد الرجوع من يومه او من غيره او لم ير الرجوع في كل ارض الرجوع من يومه وقصر وان كان
 الرجوع من فنة كانه محذور اسبب التقصير والاقام في الصلاة دون الصوم وان لم ير الرجوع اتم على
 كمال حال هذا لم يكن سفره في حكم الحضر فان كان سفره في حكم الحضر لم يجز له ان كان له دار فانه لم يكن فانه
 كان له دار فانه لم يكن له فيها مقام حنيفة ايم تقصر بالحقا واثم بالليل وان لم يكن له دار فانه
 اتم على حاله والذى يكون سفره في حكم الحضر ثلثة وسطا المكان والملاهي والاعمال والبدن
 والدره والديني وروى في ما رتد او جابهته او جازته من سوق الى سوق وان بلغ سفره مسافة
 التقصير لم يجز له من ثلثة او به اما نوى السفر ولم يخرج او خرج ولم يند او نوى وخرج فالاول يكون
 حاضرا والثاني يكون وحده الحاضر وان قطع منازل مثل من اعلى لمداربه او ابقي له عبد او امر
 غيره لم يخرج من قلبه والثالث لم يحل من ثلثة او به اما وقف في الطريق او عدله المصد او مر
 بمعية او معية غير مخرج او بقر فانه عتق في المقصد او لم يبق ثم شرا بالحق المصد او بقر فانه
 انه وان فله او نوى السفر الى احد الامم اربعة فالاول ان يورثا فانه عتق ثم اتم وان لم يورثا قصر
 والثاني ثلثة اشياء مباحة الا المصيبة الحوا او يجوز له التقصير او يطلب الصوت ويلزمه التقصير
 او اللجاجة ويلزمه التقصير في الصلاة دون الصوم والثالث ان كان له فيها مسكن لم يجز له

اشهر وضاعداً وان لم يكن فشر الا اذا قوى اذ ثلث عشرة والربع كان فرضه النقص في الصلاة والصوم
والحائض في غير النقص في الطريق والاقام في الغرض وان بدله والسادس في غير النقص في الطريق
فان باطل المصنف ولم يسله في الاقامة انتهى فانه لم يسل امانته مسلة واحدة بل يبرر الا انما اوبدا
له قبل ان يسله بل يبرر النقص في لم يسله ويعبر ما بين وبين شهر فان اقام شهر اتم بعد ذلك
ولو مسلة واحدة والسابع ان راى فله ان اتم ولو بدله واقام يوماً واحداً بعد وقته وقصر وان لم
ينجز الاقامة جنيته وبين شهر اذ لم يره والثامن يجب له الا ان اتم فيه وان لم يبقه ثلث عشرة ويجوز
له النقص بان اذ صرح الى بدله من قبل ان يضر وكان المسافة قد انقضت وقصر العاصي في السفر
عشر دهمه الباقي والعادى وما طلع الطريق والساعي مشاء والقاسم في الخوف والنازع لسقط
جاءه ان كان في غير الصلاة والابق والمارب من العزم وهو بقدر ما مضى، فممنوع من اجاف
بروالماء بزم الزجج وهي غير محسوبة في دار الكفر ومن طلب الصلوات لموا **فصل في**
الخوف من باب صلاة الخوف وصلاة شدة الخوف لا حد لثلاث اقسام لمن قال ثلثاً او اقلها او جابها
او من كان في حكم من لم يسلها حاشا للنازع عنه الفسق او المال لما دى سوارا وثلاثة عدوا وانما
يجوز ذلك لثلاثه شدة خوف كون العدو في خلاف جهته القبلية وخوف العدو والنجاب من عليهم
واكاد استراحتهم في وقتين ومما وقع كل فرقة منها العدو وهي مقصورة سفر وجعفر فاذا
ارادوا ذلك انصرفوا في وقتين ووفقت احديهما ما دام العدو والآخر في مع الامام عليهم السلام في
الامام بها وكثرة وقته الى الثانية ووقف فيها حتى قوت وركعت ناويز الحفاة فترى الامام
وامتثل الصلاة ورجعت الى مكان الاخرى وجاءت واستندت بالامام وصلت الثانية معه
فانما طلع الامام والشهادة تمامته ناويز الحفاة فترى الامام ومروا وتركعت وسجدت وشهدته
مسلم هم الامام وان كانت الصلاة تلك شدة على الامام بالفرقة الاولى وكثرة وقته في الثانية حتى
انتهى ووجبت المواضع الاخرى ما تها وانقضى بر واصلها ركعتين وطلعت في الشهادة

حتى قوامت ناويز الحفاة فترى الامام ومروا وتركعت وسجدت وشهدته
مسلم هم الامام وان كانت الصلاة تلك شدة على الامام بالفرقة الاولى وكثرة وقته في الثانية حتى
انتهى ووجبت المواضع الاخرى ما تها وانقضى بر واصلها ركعتين وطلعت في الشهادة
مسلة شدة الخوف **فصل في** صلاة العيد شدة الخوف وصلاة العيد شدة الخوف وصلاة العيد
الحجة وتجب على كل من يجب عليه وتسقط عنه سقطت عن الامام صلاة العيد اذا سقطت وجوبها اليقنة
استحبابها واذا كانت لا يلزم قضاءها الا اذا وصل الى الخطبة وطلب مستطابها واذا لم يقبل في الخطبة
استحب له تقبلها على الانفراد وينبغي ان معام مع الاختيار في الحضور الا يمكنه فانه يقبل في الجملة
ولا يجوز صلاة النافلة قبلها ولا بعد ما قبل الزوال وكيفية ركعتان باثنى عشر تكبيرة سبع
في الاولى وخمس في الثانية بزيادة تسع تكبيرات على التكبير المعتادة في سائر الصلاة ويجب
ان يقرأ في اولها بعد الحمد سورة الاحق وفي الاخرى سورة الشهي ويصلي بين كل تكبيرتين
بفوت ويرفع يده بالتكبير والفوت بغير الفقرة على التكبيرات وجوباً في الركعتين وكيفية
بعد السابعة في الاولى وبعد الثامنة في الثانية وتكبير بالتكبير المعروف بعد اربع ركعات وقوف
في عيد الفطر بعد المغرب والعشاء والعتاة وصلاة العيد وبعد ثلث عشرة صلاة في عيد النحر
اذا كان يمينى وبعد عشرة صلاة اذا لم يكن يمينى وبعد صلاة الظهر يوم العيد الى ان
ليتوقف والخطبة يوم العيد بعد الصلاة ويقوم الامام على منبر معلول من الطين ويخطب
مثل خطبة الجمعة ويعلم الناس الفطر والاشعبة **فصل في** صلاة الكسوف وتجب
عنه اربع ايات كسوف الشمس وخسوف القمر والاذل والياح السوداء الظلمة فاذا
انكسفت الشمس او خسف القمر جميعاً وترك الصلاة بعداً قضى بغيره وان تركها على غير وجه
قضى بغيره غسل وان امتنع بعض الصلوات وتركها متعمداً قضى بغيره وان ترك سهواً لم ينقض
واول وقتها اذا ابتدأ الا امتنع واخره اذا ابتدأ في الغل اذ اول وقت صلاة الزوال

صحة

صحة

والرباح السودا وله ظهورها ولي يركبها وقت صبحه وان كان وقتها وقت غير صبحه موافقة
ابتداء بالموقف وان كان وقتها في يمين وقت للموقف ودخل وقتها ثم دخل وقت للموقف امتها
ما لم يخف فوات للموقف فانه غاف فواتها فاعلم ان وقتها للموقف او حقه ان كان في عشر ركعات
بان يحسب سجدة او ركعتان بعشر ركعات وشعبان يمينه السورة الطوال والواسع فاذ اتمعت منها
تبل الاغلا وركعتها ان يفتح ويوجه ويقف الحمد وسورة طوارة مثل الانبياء والكهف فاذ اتمعت
ركعتين وطول فذان القراءة ورفع راسه بالكبير وقراء الحمد وسورة وعاد الى الركعة هكذا حسنا
وقال اذ ركعتين سجد ركعة واحدة مع السجدة وسجد ركعتين وقام ودخل مثل ما فعل
وتش اذا اراد الركعة العاشرة وان وقتها خمس ركعات فكل ركعة من ركعتين وان قرأ بعض السورة
جا زلت اراد انما سجد الركعة الاخرى بقراءة الحمد وان اراد قراءة اخرى فز **الحمد فصل في صلاة**
الاستسقاء وهي صلاة العبد مستغفرا وهين وتو تبارك وتعالى في الحروف يخرج الى المصلي الا ان لم يشأ
فيما الى قراءة سورة معينة وتعب اذا عديت البلاء وتلك الاسطر ونصب العيون والادبار
فاذا اراد الناس ذلك تقدم الامام بهم يصوم ثلثة ايام السبت والاحد والاشنب ثم يخرجهم
يوم الاثنين الى الصحراء او الى مكان من الناس وهو على ارجلهم بكثرة وقار وسلام فاذا
تفرغ من الصلاة قام وهو مستقبل القبلة والناس معه وكبروا وصوتهم صوته تكبيرة ومغلا
في الاصوات ثم انشؤا على انهم وسجدوا سجدتين ثم انشؤوا عن شاكلهم
على انهم انشؤوا ثم استقبلوا الامام الناس ومدوا اليه تيمنا ثم توجهوا نحو انهم
في جميع ذلك ثم خطب الامام بخطبة الاستسقاء الروية عن ابي المودين ثم انهم يعلم انهم
بالدعاء فان لم يسمعوا العادوا ثانيا وثالثا فاداسقوا استكروا وانا يحضرها الاستسقاء
التي فيها الكبار والصغيرة الصغار والحجرات من النساء والرجال ويكبروا على الله **فصل**
في صلاة المديون المديون في صلاة ثمانية اشرافه فان قدر على الصلاة تاما مستقرا

وروا

على

على ما شهدا وعكازة صلى قانما مستقرا عليه وان لم يكن القيام في بعضها صلى على وان لم يكن الا قاعدا
وامكنه الركوع قانما صلى قاعدا وتام للركوع وان لم يكن الا القيام للركوع وسجد على الارض ان امكنه
فان لم يكن بغير السجادة وسجد عليها وان لم يكن قاعدا وامكنه مضطجعا صلى على ركعتين وسجدتين
لم يكن اوى بالركوع والسجود مضطجعا فان لم يكن له استلق على قفاه او على عنقه عنيده اذا اراد
الركعة ومنها اذا اراد رفع الرأس منه واذا كان مضطجعا وصعدت بهما يفتش الصلاة فطهر وتطهر
وبين وان كان به سلس البول وكل اذا استبرأ ووجب عليه ان يفتح عنقه على ركعة لئلا تنقض
النجاسة الى بدن وشوبه واذا صلى قاعدا صلى على بين مقدم مقدم القيام وبين مقدم الجلوس يا
عليه وسلم من مترجعا الى القراءة وعلى ركعة مستند ان امكنه ان لم يكن مغلا كبريا مكثرا وان كان
مستافرا جازا فلها صلى القدرين راكبا وسجد على ما يمكن من ركعاته وان سجد على الارض فاجاز
فصل في صلاة الصلوات الصلوات على اربعة اشرافه وان سجد على الارض فاجاز
او الطين الطاهر سننهما برقان لم يجدوا اراد الصلاة جازة فتذكرنا حكمه وان صلى مقرا
حيثما سجد على الارض صلى قانما وان لم يامن صلى قاعدا ومن كان معه مؤخر يجلس فهو
في مكان العادي وان كانت جازة فمكة ومع اقدمها ليرتد الموضع استقبله اذا صلى فيها
ان لم يجرها اذا صلى قاعدا فمكة صلى قانما وان لم يامن صلى قاعدا ومن كان معه مؤخر يجلس فهو
في السفيرة ومن وكية السفيرة وقد روي السعة فالمستقبل ان يخرج الصلاة العريضة اليه فان
يخرج ويصل منها جازا قانما مستقبل القبلة فان لم يتمكن من القيام صلى بالساقان ودارت
السفيرة وامكن ان يبدو معها يكون وجهه الى القبلة دارقان لم يكن مستقبل بكنية الاخرى
وصلى كيف دارت يركب سجدة انشاء على حشبتها وان كانت معينة وكان له ثوب يغطي به فخلاه
وسجد عليه وان لم يكن ما يستبرأ من حشبه على القبر لم يكن له ما يسجد عليه والسجد يجوز له ان
يصل الى راسه السجدة وان راعى القبلة كان افضل والحج والافطار في ذلك سواء **فصل**

في صلاة الفريضة والمجمل والساجد هو الذي اذا دخل عليهم وقت الصلاة ولم يتكبر من موضع
 يصليون عليه سوا الميعة والسجود وانقضت من الركوع ولا بد من استقبال القبلة **فصل في**
 صلاة الليل ونوافل شهر رمضان وغيره صلاة الليل إحدى عشرة ركعة فاما الاول فثلاث ركعات
 واثنى فثلاث ركعات وكل ركعة منها بالحمد مرة والاخرى ثلثين مرة وقتها وعقب كل ركعتين
 بالدعاء المأثور او بالتسليم وعلى بعد ذلك ست ركعات كل ركعتين بقبليتها وقراءة فيها
 السورة الطويلة مثل النبيا والكهف والخواص وعقب سبكتل ركعتين وقتها الثانية قبل الركعة
 ثم على ركعتين صلاة الشفع وتوجه فيها في الاول سبع تكبيرات وتقرأ في الاول الحمد ويسوء
 الفلق والثانية الحمد ويسوء الناس وتنتهي بالاشد وعقب بالروي وسبكتل تمام الا بقراءة
 العترة وتوجه فيها الحمد وسوء الاخرى من ثلاث مرات والعوذتين وثنتيها ثم بالتسليم
 لروي ودعاء فيه أربعين نغمة من حار احاط به سوا من حار احاط به سوا من حار احاط به سوا من حار
 باسمهم واسماء اياهم ودعاء المؤمنين وسعي من قد علمه والذين سجدوا على اسم حار ورسوله
 وتقره واستغفر واناب فاذا مضى من القنوت وكبر ورفع راسه بها بالبط المأثور المروي
 فاذا مضى من الصلاة عقب على ما هو صواب ثم قام الى الركعتين العشاء وصلى وعقب واضطجع
 وضع خلفه الايمن على اليد اليمنى ودعا وقراء الايات المعروفة فذلك من القنوت على ما هو مذكور
 واما نوافل شهر رمضان فالصلاة ركعة فيها ثلثون ركعة في سبكتل ليلة تسع عشر واحدى وثلاثين
 وثلاث وستين وثلاث مائة وثلاثون ركعة في تسع عشر ليلة كل ليلة عشرين ركعة منها ثمان ركعات
 بعد الفجر قبل العشاء والباقي بعد العشاء وعاشاها واربعون ركعة في ثمانية ليال الباقية كل
 ليلة ثلثين ركعة العشاء ثمانية والباقي بعده وثلاثون ركعة الحمد مرة وتلجوه احدى عشر ركعة
 ودعاء بعد كل ركعتين بالمأثور احدى عشرة ركعة وكل جمعة منها عشر ركعات منها اربع ركعات صلاة
 امير المؤمنين وسجود السبكتل الاثني عشر ركعة صلاة النكاح مرة عليها السلام وعلى ليلة الشفع

رواه الامام

رواه الامام عاصم ركعة واحدة وامير المؤمنين ثم فاربى ركعات بشتين ركعات بشتين ركعات بشتين ركعات
 منها الحمد مرة والاخرى من عشرين مرة وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان يقرأ في الاولى مائة مرة وسورة
 القدر في الاخرى مائة مرة سورة الاخلاص بعد الفاتحة وصلاة جعفر في اربع ركعات بشتين ركعات
 وثلثين ركعات يقرأ في الاولى الحمد واذا قرأت الاخرة في الثانية الحمد العاشرة وفي الثالثة الحمد واذا قرأت
 وفي الرابعة الحمد وتلجوه احدى عشرة ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة
 بعد العترة ثمانية ركعات في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة
 من السجدة عشرين ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة ثلثين ركعة في كل ركعة
 والتسليم المروي ان لها وان صلى صلاة جعفر الليل او النهار ما عقب من ثمانين ركعة **فصل**
في الصلاة على الاموات الفضل يشتمل على بيان خمسة اقسام من يجب الصلاة عليهم من حفظ الصلاة
 عليهم ومن يصل عليه ستة وثلاثون يكبر عليه جسا ومن يكبر عليه اربعين ركعة فاولها كل من بلغ
 سنين ومضى ايام من اهل الايمان والحق ثلثة اقسام اولها من كان فاقا للمنفق والمفسد واغنيا والثالث
 كل طفل من اهل الايمان لم يبلغ سنين والرابع كل من اقرب بالولاية من المسلمين والخامس كل من
 يقتربها ومن يصل عليه ضربان مكس وعار فاما المكس فيوض نفسه بعد القبلة بحيث
 لو اضيق على يديه لكان بازا القبلة واسمها ان يمينها فان وضع سكوها وسط عليه وجبت اما
 الصلاة عليه مالم يدين ولم يحل اماكنه مضر او معدمت اخر فان كان مضر او كان رجلا او
 امرأة عند وسط القبلة وان كانت امرأة وقت عنددها وان كان مضر لم يجل من تسعة
 او جرحا كانا على يمين امرأتين او رجلا لا مرة لرجلا وسبيا او امرأة وصغيرا او رجلا وفنئ او
 رجلا او رجلا امرأته او امرأته ووضعت وسبيا او امرأة فالاول تقدم الاقل سنا الا حجة
 القبلة والثاني كل من الثالث قدمت المرأة والرابع تقدم الصبي والخامس قدمت الصبية و
 السادس قدمت المرأة اذا كان الصبي موهوبا للصلاة والسابع قدم الحنفى والثامن قدمت

قدم العبد التاسع قدمت الصبية والسادس قدمت المودة اذا كان الصبي من جيب عليه الصدقة
 والسابع قدم الخنزير والثامن قدم العبد والتاسع قدمت الصبية ثم المودة ثم الخنزير ثم الصبي
 ثم العبد ثم الخروا كان الصبي من جيب عليه الصدقة ثم المودة ومن يعطى على الميت سبعة اشياء
 اما كان رجلين او رجلا وامرأة او امرأتين او رجلا ورجلا او امرأة وامرأة او رجلا وامرأة او امرأة وامرأة
 وصبية وعبد فالاول يقف للمأموم خلف الامام والثاني كالماء والثالث يقف في النقرة خلفها
 والرابع يقف في المأموم خلف الامام الخامس يقف في المأموم من خلفهم واصف ايديهم على سواهم والسادس
 يقف في الامام ثم الرجل ثم الصبي ثم المودة ثم النساء وما اول الناس الصلاة على الميت فالرجل
 مير في الميراث الا ان الصبي والابن معا فان الابن يقف من اليمين والرجل يقف بالصلوة على المودة
 فان خسر الامام عازله هو الحق بالصلوة وليس له احد ان يقف به وان خسر شي كان اهله الامامة
 قدموا له استخبايا او الصلاة في موضع الخضر في القفل ويجوز في المساء والقفل المصغوف
 الاخير اذا انفرد بالصلوة ورفع يديه بالتكبير وشهد الشهادتين بعد ختم كبر الثانية وصل على
 علي النبي وعليه السلام ثم كبر الثالثة ورفع يديه ثم كبر الرابعة ورفع يديه ثم كبر الخامسة ورفع يديه
 لها ورفع الاذان كان مؤمنا وان كان مستضعفا دعا له يدعائه وان كان بالابيع في عقدين تدر
 سل الله ان يحسن معي من كان يتوكله وان كان قطلا سال الله ان يجعل له ولا يورثه
 ثم كبر الخامسة وقال ثلثه وان غفوك وليس الطهارة من شرط محبة هذه الصلاة وانما هي من
 فصلها ولا قراءتها ولا يرفع اليدها بالتكبير الا في الاول وروي يرفع اليدها في الجميع وان سبق للامام
 الامام بتكبيره اعادها معه وان فاتته واحدة كبر عليه بعد فراغ الامام وان رفع وان فاتته
 الصلاة يصلي على القبر الا انفقته يوم وليته واذا صلى عليه لم يمسح من مكانه حتى تتر الجنازة دعا
 ابنه الى المال **باب الزكوة** هذا الفصل في الزكوة على ارباب ذكوة الاموال وذكوة الرؤوس وذكوة
 الاموال يحتاج الى معرفة سنة عشر شيئا معرفة وجوبها وموعدها وجيب عليه وتوقيتها وان

والباقي من جيبها وبيها
 وان كان متوضعا بين يديه
 الصف ووقفه بآخرة من الصف
 والسلم يقف الامام

جيب عليه وتوقيتها وان فاتته واحدة كبر عليه وتوقيتها وان فاتته واحدة كبر عليه وتوقيتها
 اذا لم يروى من يمينه ومن سخط عن ارفاقه من جيب ذكوة الاموال وما سخط من اليدين
 الزكوة من الاموال والعبد الذي يجيب احدهما من الزكوة والوقت الذي يجيب من السحق لها
 لدرجتها الى السحق ومن اذا خرج الزكوة وصيب عليه اعداها فالاول يقف من يمينه وبينها
 والثاني في كل ركعة مسلم والثالث الكافي والربع الصبي والخامس كل من يتكلم من اخرها من المال
 واصحابها الا السحق او الامير البير النقر في السحق ولم يردوا لم يتكلم ولم يعزل قدر العشرة من
 المال اذا وصي بالاربعين لم يتكلم وقد عرل حق الزكوة من مال ولم يفرط في مال اربع الكاف
 اذا سلم فانزست سقطت الزكوة التي كانت واجبة عليه كافر والثاسر تسعة اشياء الذهب والفضة
 والنفقة والسعر والعمو والزبيد والابل والبقر والغنم والتاسع ستة اشياء الفيل والاسنة الاثا
 وقال القحطاني انما تلت براس المال ما كان ثاقل فالت بياض لم يلزم وقال قوم من اصحابنا يجيبه في خمسة
 الزكوة ومن قال بالاستسقاء قال بعضهم يكون فيه ركوة سنة وان مو عليه سنة وقال اخرون يلزم
 سنة وساما الذهب والفضة مالم يفر من الزكوة قال فزير وجبت والمال المحرم ليس عليه
 الرجال النساء وطل النساء للرجال مالم يفر من الزكوة قال في كل ما يخرج من الارض ما يكال او يوزن
 سوى الاجناس المستعرة اذا بلغ النقصا وكل ما قارن صاحبه سنة ثم يمكن من اخرج الزكوة لسنة
 واحدة استقبالا والعاشر سنة عشر شيئا الماملة من الحيوان او غير الماملة من الغنم والحمى
 والبناد والمقولة من الغنم والطيال على قول وعين الاصل من الحيوان اذا ملك وتانس وكل
 ماه سوى ما ذكرنا مما يجيب عليه ويستحب من الدود والمسالكين والفضيل والعتاد والافات والحي
 المباح الاستعمال ومال الطفل والمجنون من الذهب والفضة وكل ما لم يتكلم منه صاحبه فواتها
 كان او غير فرض والحرف والارواح والمال الزكوة اذا بلغ مقداره فسادا فسادا والفاقر
 مقداره عشرة من الثا عشر من السنة على النقصا ان كان المال ما يعتبه فيه تحويل الخول

وستين وبنوالبون خمسة وسبعين وعشرون وثلاث بنات لبون فبنات واحد
 وعشرون وبنوالبون وحشرون بنو ثلثين وعشرون فان لم يكن له ما يجب عليه وكان معه ما يجب
 فيما دون من الفضاوة فته دفع واستقر ثلثه اوستين ورجال كان فوته و دفع معروا
 ان كان دونه ثلثين وعشرين بنو البون ومعه بنو البون حتى عرفها هو وحكمها امر ابن البون
 او حشره وان حصل معرو النصف ما ينقسم على اربعات فحشاها ثلثين فانها اشغف على حشر
 اربعتا واربع فحشاها ثلثين ان شاء دفع اربع مقام وان شاء حشر بنوالبون والحمد للفضل
 وان كان الابن اصحا او ميرثا وسكنا ومها زيل البحر الادون ولم يلزم الاعمال يلزم الوسط وان
 تفرق بالابوة فقط احسن ولا يخرج فيما بينه المتفرق ولا يفرق بين الحق **فصل** في بيان زكوة البقر
 شروط زكوة البقر ثلث شروط زكوة الابن من الملك والشئ والحول والسم وما يتعلق بالزكاة
 نفسا وما يتعلق بروقصة والافوضه فربيعه فالنصف فيما اثنان ومائتا ثوبن واربعمائة
 والوقع اثنان ومائتا ثوبن والوقع اثنان يتبع او سبعة وستون فان انقسم المال على اربعين
 وثلثين مثل ما تروى وعشرين او كان المال مبيعيا ومعبيا وصيدا او دبا او سميا وهن بلا كان
 حكمه على ما ذكرنا في الاصل والبقر والاحصان من جنس الزكوة **فصل** في بيان زكوة الغنم شروطها
 وجوب زكوة الغنم مثل شروط الابل والبقر وما يتعلق بالثمن ما يبيع فذئبه الفريضة وما لا
 يتعلق به ليس بعقودا الثمن فيما اربعة والعشرون والغنم من جنس واحد وهو كل نكاح
 واحد من جنسه واختلاف الغنم بالان لم يغير الحكم والنساء الاول اربعون والثاني مائة
 واحد وعشرون والثالث مائتان وفارصة فاذا زاد على ذلك تغير هذا الحكم وكان في ذلك حكمه
 شفا ولا يجوز الرود ولا يلزم الافضل ونكح الصبي والمرثى والسمي والحر والحيه والودي
 على ما ذكرنا والسلي على ما حكم حول الثمن وان كان حكم ولد الابل والبقر والعنات والمزجنس واقله
 الابل التي تجزى الخبز من الفان ومائتين سنة من الغنم واذن **الحمل** والناظر او رهن

انصاب لم ينفذ في الفريضة وان صلت واحدة من النصاب قبل الحول عادت المستحق الزكاة وان لم ينفذ
فصل في بيان زكاة الذهب والفضة شهرا زكاة الذهب والفضة اربعة اضعاف الثلث والشارب والحول
 وكوفاه مفرق بين منقوشين ومن لم ينفذ في كل واحد من النصابين وعقوباته والاشارة
 فيها للبيوع في فريضة الفريضة فيها ربع العشرة النصف الاول في الذهب عشرة دراهم ودينار او غير ذلك من
 والفضة ما شئوا منهم وفيها خمسة دراهم والشارب الثاني في النصابين عشرة دراهم او غير ذلك من
 وفيها عشرة دراهم وفي الفريضة اربعة دراهم وفيها درهم وعاشرا بالغا ما بلغ والعقوبات الاول في الذهب
 قدرها نصف درهم في النصابين والعقوبات الثاني في الذهب اربعة دراهم وفي الفريضة اربعة دراهم
 نصف درهم في النصابين وعاشرا بالغا ما بلغ والعقوبات الثاني في الذهب اربعة دراهم وفي الفريضة اربعة دراهم
 طرق في السنة وروى وسقطها او في احد عشر يوما فيجب فيه الزكاة وان كان ما له هذا الجاهل بعينه ولم يكن
 مشروعا ويؤتى له او قوما على احد ولم يرد عليه او فريضة او قوما في اول يوم من الشهر او غير ذلك من
 ولاستحقاقه ولا ينفذ منه الزكاة لم يجز له ان يكون او من غير النصف من النصاب من الزكاة
 او لم يخذل المال من المستحق وهو يرد عليه وجب فيه الزكاة **فصل** في بيان زكاة الفلوات
 والثمار ما تجب زكاة في الجميع بشرطه المالك والشارب منها واحد والعقوبات واحد في النصاب
 خمسة اوساق والوسق ستون ماعا والصاع تسعة اكال بالعرف والعقوبات واحد في النصاب
 ولم يخل جميع ذلك من ثلثه او حدها ما سقى سحبا او بعللا او عذبا او سقى بالعرب او بالاولاد او
 يلزم عليه اللون الكثرة او سقى في ماعا فالاول يلزم فيه العشر والثاني نصف العشر والثالث ثلثي
 ثلثه اذ لم يملكه الغالب ما يلزم منه العشر او نصف العشر وكان قد سقى او ياتى بالاول يلزم فيه العشر
 والثاني نصف العشر والثالث ثلثي ثلثه اذ لم يملكه الغالب ما يلزم منه العشر او نصف العشر والثالث ثلثي
 زمانه اذ كان في السنة او كل سنة من ثلثه الاول يلزم منه العشر والثاني نصف العشر والثالث ثلثي
 يكون لكل واحد منكم نفسه وانواع الخبز والفلوات وكل من سقى بالاول لا يلزم الا ان يتبعه برزخين الاول

وان لم ينفذ

قبل ان ينفذ بعض المهر اعتبر بالحبس **فصل** في بيان من يستحق الزكاة مستحق الزكاة ثمانية اصناف الفقير
 والمساكين والعاملون عليها والمؤلفون عليهم ذوق الرقاب والغارمون وسبيل الله وسبيل السرور والسبيل ما
 دفع من لا يشترط له والمساكين من لم ينفذ من المال ولا ينفذ من المال ولا ينفذ من المال ولا ينفذ من المال
 اليوم والمؤلفون عليهم ذوق الرقاب الغارمون وسبيل الله وسبيل السرور والسبيل ما دفع من لا يشترط له
 وسقط سهمه يومه اليوم ذوق الرقاب الغارمون وسبيل الله وسبيل السرور والسبيل ما دفع من لا يشترط له
 الزكاة المستحقون وجب عليهم منقذ فقير لم يجد احد من الزكاة وكان الكاتب انما يخرج عن احوال
 الكتاب اعدت به الا ان ينفذ على فقير ومن ركب الدين في مصلحة نفسه او غيره في مصلحة اسوة
 سبيل الله وسبيل السرور والسبيل ما دفع من لا يشترط له اليوم سهم الجاهل والاولاد والاعوان
 المصالح وسبيل الله وسبيل السرور والسبيل ما دفع من لا يشترط له اليوم سهم الجاهل والاولاد والاعوان
 فقير لا ينفذ منه ومن يخذل الصدقة ثلثها ما لم ينفذ منها او ينفذ منها ثلثها ما لم ينفذ منها او ينفذ منها ثلثها
 او ينفذ منها ثلثها ما لم ينفذ منها او ينفذ منها ثلثها ما لم ينفذ منها او ينفذ منها ثلثها ما لم ينفذ منها
 والفقير والمساكين اربعة اشكال صنف الرقاب والغارمون ويتقسمون من وجبة اربعة قسمين
 احد ما يخذل من الغنى والفقير وهم خمسة نفر العامل والمؤلف والمرة والغارم المصلحة ذات
 الدين وسبيل الله وسبيل السرور والسبيل ما دفع من لا يشترط له اليوم سهم الجاهل والاولاد والاعوان
 الفقير والمساكين والرقاب والغارمون المصلحة لنفسه وسبيل الله وسبيل السرور والسبيل ما دفع من لا يشترط له
 قسمين اخرين ما يخذل من الغنى وسقطوا وهو اربعة اشكال الفقير والمساكين والعامل والمؤلف
 الا ان ينفذ على فقير مستحق وهو الباقي والغارم ان كان انفق ما استدان في معصية الله تعالى
 لم يعد من سهم الغارم شيئا واعطى من سهم الفقير ويعتبر الايمان في جميع الاصناف الا في المؤلفة
 والعدالة الا في المؤلفة وانقله وقسم الزكاة على ثلثي حاشم من غيرهم مع كل من من الحسن
 ولا يجوز دفع الزكاة الى الولد وان سقطوا الى الوالد من وان ملوا من سهم الفقير والمساكين

فصل

ارضه في الجبال والحقار والعيون في النواحي ويجوز لكل واحد الاستغفار بغير عسار وانه
 رضوا للسلطان صار اول برهم ملك والشاف الجاوي في ملكه من ملكه صاير اول برهم ملكه صاير
 ويجوز له بيع الفاضل منه وان يملك من قديم كان افضل وان كانوا الفاضل لاجل كانه اسوا بغير
 في التصرف والشاف للهادي في من غير ملكه وان لم يملك من قديم كان افضل لانه اسفل للشاف في السابق واللاحق
 الى الشراك والشجر الى القدم ويرسل الفاضل الى من هو اسفل منه والشاف من قسمه الاصل الى الملك
 يتصرف فيه كيف يشاء وليس الملك يبيع من حفر اخرى بحسبها اذا كان ملكا لملك الغير والاربع
 كان لصاحبها ان يبيع من حفر اخرى بحسبها الى اربعين ذراعا من حفرها ان يبيع من حفر اخرى
 الى مئتين ذراعا ودرهم في سبعين والسادس كان له ان يبيع من حفر اخرى الى خمسة اذرع
 وانه كان الارض ملكه والاربعين ذراعا من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها
 الاربعين ذراعا من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها
 هذا الباب يحتاج الى بيان حصة اشياء ما يجب فيه الخمس ومن يتحقق ذلك وكيف يقيم ومن
 اليه فتنه واشياء يتعلق بذلك الاول ثلثه وثلثون متباكل ما اخبرته للعامة من الفقه
 والراسخ والنحاس والاسر من الحديد والبريق والياقوت والزمرد واللؤلؤ والفضة والذهب
 والعقيق والكحل والزمرد واللؤلؤ والياقوت والبريق والياقوت والزمرد واللؤلؤ والفضة والذهب
 وغيره ان لم يغير في لها مال والعنصر وما موزع عارسان الماء والماء والعب والمسل و
 المشايخ من الخيال والفتاوى التي تروى من دار الحديث فقلت لم كثرت من المال والمال والمال
 الاشياء والمال والكنوز والارضين والعقار والقاتل من العقار من موت الستة بعد
 اضرار الزكاة منها كمال مال المتكفل فيه الخلال الحرام بالكل على ولا يبيع ولا يقر ولا يقر ولا يقر
 اللؤلؤ الحرام كله وانه من كل المكاسب مما يحتاج الى النفقة منه وارباع التجارات وكل ارض
 اشترى عا دمر عن مسلم والثالث من ولده هاشم من الطرنيين ومن قبل الاب خاسته بعد جارية

مقد

ارضه في الجبال والحقار والعيون في النواحي ويجوز لكل واحد الاستغفار بغير عسار وانه
 رضوا للسلطان صار اول برهم ملك والشاف الجاوي في ملكه من ملكه صاير اول برهم ملكه صاير
 ويجوز له بيع الفاضل منه وان يملك من قديم كان افضل وان كانوا الفاضل لاجل كانه اسوا بغير
 في التصرف والشاف للهادي في من غير ملكه وان لم يملك من قديم كان افضل لانه اسفل للشاف في السابق واللاحق
 الى الشراك والشجر الى القدم ويرسل الفاضل الى من هو اسفل منه والشاف من قسمه الاصل الى الملك
 يتصرف فيه كيف يشاء وليس الملك يبيع من حفر اخرى بحسبها اذا كان ملكا لملك الغير والاربع
 كان لصاحبها ان يبيع من حفر اخرى بحسبها الى اربعين ذراعا من حفرها ان يبيع من حفر اخرى
 الى مئتين ذراعا ودرهم في سبعين والسادس كان له ان يبيع من حفر اخرى الى خمسة اذرع
 وانه كان الارض ملكه والاربعين ذراعا من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها
 الاربعين ذراعا من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها ان يبيع من حفرها
 هذا الباب يحتاج الى بيان حصة اشياء ما يجب فيه الخمس ومن يتحقق ذلك وكيف يقيم ومن
 اليه فتنه واشياء يتعلق بذلك الاول ثلثه وثلثون متباكل ما اخبرته للعامة من الفقه
 والراسخ والنحاس والاسر من الحديد والبريق والياقوت والزمرد واللؤلؤ والفضة والذهب
 والعقيق والكحل والزمرد واللؤلؤ والياقوت والبريق والياقوت والزمرد واللؤلؤ والفضة والذهب
 وغيره ان لم يغير في لها مال والعنصر وما موزع عارسان الماء والماء والعب والمسل و
 المشايخ من الخيال والفتاوى التي تروى من دار الحديث فقلت لم كثرت من المال والمال والمال
 الاشياء والمال والكنوز والارضين والعقار والقاتل من العقار من موت الستة بعد
 اضرار الزكاة منها كمال مال المتكفل فيه الخلال الحرام بالكل على ولا يبيع ولا يقر ولا يقر ولا يقر
 اللؤلؤ الحرام كله وانه من كل المكاسب مما يحتاج الى النفقة منه وارباع التجارات وكل ارض
 اشترى عا دمر عن مسلم والثالث من ولده هاشم من الطرنيين ومن قبل الاب خاسته بعد جارية

ويقسم ستة اقسام قسم اولهم من اهل البيت فلهذا الامام وسهم
 لا تسبغهم وسهم لساكنهم وسهم لانبيا سبيلهم واولهم يكن الامام ماضيا وقد ذكر غير انبياء
 عندهم انهم يقسمون في سبب علي بن ابي طالب في حقهم بحجة من اهل البيت والصلوات
 الثالث يقسم بالسوية من الذكر والانثى والولد والوالدة الصغير والكبير في حق غير الامام والولد
 افضل من الفاسق ولا يغفل مع وجود المستحق الى بعد اخر وان لم يوجد عقل ولا يعطى نصيبه هذا
 ذاك والبالغ التسعة سقط حقه من هذا التوزيع دون المسكنة وعينه ما يبالغ الرجل عياله باحد
 ثلثه اشياء الاحتلام والانباء وتمام جنس شمس ستره بلوغ المرأة باحد عشر شهرا وتمام عشر
 سنين والحمل علامة البلوغ والواحد يكون الى الامام ان كان ماضيا واول من وجب عليه الجنس ان كان
 الامام غايبا وعرف صاحب الحق واحسن القسم وان رجع الى بعض الفقهاء الذي يوجب
 القسم كان افضل وان لم يبين القسم وجب عليه الى من عين من اهل العلم بالفتوة والمناصب
 لم يجل المال الذي وجب له الجنس من ان يقتصر في النكاح ولا يقتصر في الاول ثلثه اشياء بعد النكاح
 والعشرة كنوزها والغنم فانه يقتصر للمعادن الكثرة مقدار النصاب الذي يغيب فيه الكثرة وقد
 الغنم ما يقع تحت ربا او الثاني ما سوى ذلك وان اشق على عياله ما لا يوضع مقداره
 عنه ووقت الاداء في العام بعد الفولج من متممة او فيما يوجب من الذخيرة والفتنة من
 المعادن بعد الفولج من حصة ربه وما سوى ذلك حاله حصره **كتاب الصوم** الصوم
 في اللغة هو الامساك وحسن الشريعة امساك مخصوص او حكمه من يكون عليه في فترة مخصوصة
 على وجه مخصوص في زمان مخصوص اذا فطر الله او صكاه وهو من بابان متعين برهان
 مخصوص وغير متعين فالمتعين من بابا ما يتبين من جهة واحدة ومن النكاح فتنه لا وامن
 شهر رمضان والثاني صوم النذر المعين بيوم او ايام وصوم شهر رمضان بغير نية القربة
 ونية التعميم او قتل وتكفير ويجوز ان يكون نية القربة متقدمة وصوم شهر رمضان لا يوجب

ن
 س
 ص

الصوم
 كذا

الابنية الصغرى والقارئة وان اصبحت سالما في شهر رمضان لم يخل من اربعة ايام سوى بالليل
 او نوى البنية على نية الاطفا والانسافا او نوى صوم غيره رمضان شهر اعيان الاختلاف فاما الاول
 صومه والثاني بغيره والنية ان زوال الشمس فان صوم يومه صوم رمضان لا يجبه وحتى نزول الشمس يبقى
 وقطعه بابلها والواحد عشرين صومه من شهر رمضان وحكم النذر المعين كل وان نسي النية في صوم
 واجبه غير معين حدها ما بينه وبين زوال الشمس فان نسي ما في صوم فانه صوم واحد وان نسي بعد الزوال
 الا ان يتيقن من النذر مقدار ما يكونه العاقبة فيبطل صومه من شهر رمضان لم يخل من شهر رمضان حال
 اليوم الاول او شك فيه فان تيقن ما في اليقين وان شك في شهر رمضان لم يوجب له شيء
 العتقا ان يحقق بعد ذلك انه من شهر رمضان وان نوى صوم غيره رمضان ان كان منه وصوم
 غيره ان لم يكن اجزا **فصل في** اقسام الصوم ثلثة اشياء بغير نية رمضان او غيره
 والصوم في مطلق وسبب في المطلق صوم شهر رمضان وشركا وهو بريرة الى مال
 والنكاح واداءه فاحترق للثبات في الادب في البلوغ وكالاعتق والصحة والافاقة او حكمها
 والثبات للثبات كوقفا طاهر وشروط الصحة اربعة الاسلام او صحة والصحة والافاقة
 او حكمها او كونها طاهرة من الجنابة والحجض ويعرف رمضان شهر رمضان مع وقت العتد بركة
 الهلال ومع العتد بانقضاء ثلثين يوما من هلال الشهبان فان لم ير هلال الشهبان عتق
 يوما من هلال وجب ونية هلال رمضان لم يخل من ستة ايام اربعة ايام او اكثر وروي
 في البلوغ عتدا ومع مقتوه او خارج البلوغ وهو عتدا او فطره فالاول ان واه حقيقته
 لزم الصوم وسه وقال ابو نعيم يلزم الكافة والثاني لم يخل اما من روية شاذة او غير
 شاذة فالاول يلزم الصيام الكافة والثاني ان روية اشاد او اكثر وكان ما سأل عليه
 الصوم وهو الضم الثالث والاربع لا يشهد الا بشهادة جنس فقرأ والحاس والسادس
 مثل الثاني والثالث وروي في الشهادة انه تغلب فيه شهادة رجلين ولا يغيب فيه شهادة

ويصوم ويقضي يوما باله فان اظن نكاحا
 لزم العتقا والنكاح وان اظن نكاحا لزم
 العتقا وحده والثالث شهادة النكاح

شدة رطوبته ولا يقبل شربا شدة تشبه الموت والفاسق والصبي واذا وقع الحال بالهنا كان
 لايلة للستقبل والاعتدال بغير الحال وكسيرة واذا وقع في بلد ولم يزل ارض فان كانا متقاربا
 لزم الصوم اهله ما اذا كانا متقاربين فقل بغيره وعصر اول الاخراسان لم يلزم اصل الاخر
 ووقد الصوم من ايام الفجر الثاني الى الليل ووقت صلاة المغرب والافطار واحد والابن اذا بنا
 لصلاة او فقل اذا حصل ثلث اشياء شدة الجوع والعطش واشتياؤه وقوم على ما ذكره فاذا غابت الشمس
 افطر من غير افطار واما ان تناول الفطر الى طلوع الفجر الثاني الا ان الجاهل فانه لا يجوز له الا ان
 يمكن الاشارة بالفصل قبل طلوع الفجر وما يجب المسائل عشر فرباين واجب ومستحب في الاول
 فاحتمل ان يحد ما يفطر وتوجب العتقا والكفارة اجماعا بين الفقهاء والثاني يفطر عند
 دمجه ولا يفطر عند بعض والثالث يفطر ويوجب العتقا والكفارة ان قصد به الافطار
 وان لم يقصد به الافطار اوجب العتقا ودون الكفارة عند قوم من اصحابنا وكليه عند آخرين
 والرابع توجب العتقا دون الكفارة والثاني لا يفطر وان وجدنا جنة بعد الاول ثمانية
 اشياء الاكل والشرب للطعام والشرب وكل من اعتاد مثل الشرب والجوع وشرب وجبة الطعام
 والجماع واحد الفرجين وان لم يزل والاولى الفرجين وان كان باللامعة واللامعة والبقاء
 المقام على الجنازة من غير شرب حتى تطلع الفجر ومصادرة الصوم بعد ما هيى الى
 طلوع الفجر والثاني بعد اتيته بقدر الكذب على الله تعالى وسوله من حرمه الامانة والارثا
 في الماء والثالث ثلث اشياء اصيل الفجر الفليقة والراية الفليقة الى الخلق واذا زاد ما لا يجوز
 مثل الخمر والجوارح والنفقة والرابع تسعة عشر شيئا الا قيامه بالاكل والشرب من غير ان
 صدها ودايمه وهو يظن انه لم يطلع وقد طلع ولا تدم على الجماع وهو يظن انه تمكن من الفسل قبل
 طلوع الفجر ولم يتمكن من غير ان يمس الفجر والافطار على الفجر الاكل والشرب وهو شك في طهارة
 الفجر ثم شرب بعد طلوعه ونظيره الغير في وصول الليل وهو ان يعتد على من اعانته والافطار على

ما يفطر والافطار على الاقطار من غير امانه معلق على الظن بعد ارض والسماء ثلثا بغير الليل ولم
 يدخل وقت الفجر واستلزم ما ذكره من مصادره وفي الافطار الصوم وهو جنب بعد ان شربا ومثله
 الى طهارة الفجر ووصول الماء من غير قصد الخلق من يبرر والحفة بالماء وتقطيع المانع والاحليل
 بحيث يلزم الى الجوف واستلزم الخلق لا عار به المكان الفجر وحزب الفجر النظر والاشياء
 الى ما يحرم عليه او صيرته يستلزمه واستلزمه الاستقبال من الريق له طعم واستلزمه ما وصل من
 الفم من الريق والخامس عشرة شيئا النكاح الفجر والشرب والافطار والاستقبال الى النسيات
 والسعي الى المحلوات والافطار على الطعام العصب وشاول اللحم وارتكاب الفجر والمسيح ثلثا
 عشر شيئا ملة العترة النساء وراسهن عيشة والعتبة للشباب واخراج الدم اذا دعى الى الضعف
 واستلزمه الشيا والخامس عشرة شيئا من الافطار والاستقبال في الماء النساء وعلى الثوب
 على الجسد التبريد وشتم المسك او ما يحرم من غيره وشتم الواحدين والنزج لثا كاهن والسعوى
 اذا يبلغ الخلق فان يلم فطر وزم العتقا وتكاليد على الكفارة انهم والافطار باقية
 غير او مسك ودفن الحمام اذا دعى الى الضعف والصوم السبعة من ثمة وتغيرت في
 حتمه امتن في ذوقه في معصية وتغيرت في طاعة ومعصية من مقتضى الحال السن ومقتضى
 وتغيرت في لا يفطر في الصوم فلا يفطر في ذوقه والثاني يلزم فان اتى به على العود كان افضل
 وان احرز لا يلزم تناخيره والكفارة حتمية وان افطر زائدا فانه لا يلزم الكفارة والثالث
 حكم الصوم شهر رمضان في جميع الاقطار السحر وقضى يومه بالهلال ويجوز افطاره
 مسافرا والمسافر لا يفطر بحال مثل ايام التشريق بمسوم وصوم يوم العيد فان تقدم ما
 به منه ووافق ذلك اليوم العيد واما التشريق افطر وقضى حكمه واللعين حكم صوم
 رمضان فوجب الاكمام الا في النية على ما ذكرنا وفي لزوم العتقا وغير ذلك وغير العتق من ربه
 كفارة وغير كفارة فالكفارة تسعة اساس كفارة مثل الخطا وكفارة الظهار وكفارة منظر

البت يوم وهو الاربعاء ويوم الغد ويوم اول يوم من ذى الحجة ويوم عرفة اذا لم ينقض عن
 الدهاء وجب كفرا وخمسة عشر يوما اثنا سبعة او سبعة او يومين من اول ايام البيض من اول
 اليوم الاول وسعيا ن كله فاما الصوم المخطو ونقته صوم نذر العصة ويوم الشك بغير رخصة
 وصوم العتمة والوصال ويوم الفطر والاصحى وايام التشريق لم يكن من الاوقات الممنوعة
 الا شهر الحرم وصوم الدهر لدخول العيدين والتشريق فيه **فصل** في بيان الصوم في السفر
 السفر زيادة معصية وغير معصية فالاول لا يجوز فيه الاضطرار والثاني من باب ما يكون السفر
 في حكم الحجة لا يجوز فيه الاضطرار ولا يكون كذلك يجب فيه الاضطرار لا يلحق به العصى سواء كان السفر حجة
 او ميا حادثة اذا كان الصوم مستمرا ومعتادا او انما هو في الغيبة بحال السفر فان كان نذرا
 متقدما بحال السفر وصوم الكفارة الذي يلزم التساقط فيه ما اضطرر به يجب الاستسقاء وصوم
 ثلثة ايام لمصلحة او صيام كفارة مثل العهد والشرع الحرام وهو صوم يومين والنسك المستفاد
 طهرا بصوم في السفر وما سوى ذلك من الصيام المخصوص ويغيره الاضطرار والفرمان لم ينقض
 وعلم وجوب الاضطرار في الغيبة وان لم يعلم صح صور ولم يلزمه الغيبة ولم ياتم واما صيام
 النفل فغيره ما به منسحب وجاز في الاول صيام ثلثة ايام عند قبل النسخ لصلوة الخامسة والثاني
 ما سوى ذلك وروى كراهية صوم النافلة في السفر والاول اشد واذا اضطر في السفر تشربا
 لصلاته ولم يزل من الطعام والشراب ولم يقرب الى الماء اذا استندت حاجته الى الماء لم يخل
 من اربعة اوجع قبل الصبح من منزله او بعد الصبح قبل الزوال ناويا للسفر من الليل او في
 نارا وضريح بعد الزوال فالاول ينقض اذا خفي عليه اذان مصر او نواحيه قبل ان يبله والثاني ينقض
 ويتقضى والثالث لا ينقض ولا يتقضى والرابع يصوم ويتقضى واذا وصل الى البلد لم يخل من سنة
 او صبر ما وصل قبل الصبح او بعد قبل الزوال وقد كان يعلم انه يصل الى بلد لم يعلم وقد وصل
 قبل الزوال ولم يطر او وصل مقلرا قبل الزوال او بعد او وصل الى غير بلده ولم ينو فيه مقام

عشرة في الاول بمنزلة الصوم والثاني يستحب له ان لا ينقض فاما وصل منى وصام واجزه والثالث
 يتوى ويصوم والرابع يقبر العناد ناويا والخامس يكون عسافا لو السار من يكون حكمه حكم
 من يصل الى بلده **فصل** في بيان اصحاب الموضع والعاجز عن الصيام الموضع عشرة ايام
 يكون زائل العقل الاغلام والجنون وغيرهما وغير ذلك العقل ويقدر على الصوم من غير
 ضرر ويعود اليه او يعتد به في الزيادة في مرضه او مترضا او لا يقدر اصله في الموت
 من ذلك المرض او لا يموت ويقره في المرض او مترضا او لا يقدر على قضاء الحق
 يدخل اخره ويبرأ ولا يقدر ثم عرض وموت او يبرأ عنه ولا يقضى من غير هو ان لا يقضى
 فواينا فالاول لا يقطع عنه الصوم ولا يلزمه العتمة بحال وقال المعتزلة لا يلزمه العتمة
 كما لا يقطع في اول الشهر والثاني لا يلزم الصوم والثالث لا يلزم الاضطرار ان لم يقطر وما
 اثم ولو لم يقطع والرابع حكمه والخامس يلزم له العتمة عند استسقاء بالسداد من قبل
 على الصوم صام الحاضر وسقط عنه قضاء الغائبة مقصد من كل يوم يدين من مقام
 ان قد عليه وبذلك ان لم يقدر والسابع حكمه والثامن يلزم له العتمة عند وجوبه والاول
 هو اكبر اولاد الذكور فان كان له جماعة اولاد في سن واحد وقضى لغيره بالحصى وان خلف
 البنت وترت ما لا يعتد بذكرها والثاسع يصوم الحاضر ويصوم الاول ولا يعتد بقر
 عليه والعاشر يصوم العاشر ويتقضى الاول ويتصدق عن كل عاكرها والعاجز عن
 الصيام اربعة ايام فخر الحامل القدر في الموضع والشيخ العم ومنه العطاس فالاول والثاني
 ان خافنا على نفسها او على اولادها فطرنا وقضا وصعد قبا يذكرا والثالث لا يقطع عنه
 الصوم والعتمة وفي الصدقة روايات ان الرابع ان رجا فاطمة فطره ويقدر وان لم
 مرجح سقط عنه الصوم والعتمة وفي الصدقة وقول **كالاعتكاف** الاحتكاك بالفتنة
 اللبث الممتد وفي الشريعة مقصد باللبث في مكان محصور من مكان ومبرح من مكان مقصد

للعبادة واسم الاستقبال وجب بالعبادة من يجهل منه ويحتاج ذلك الى بيان اشهر عشر شيئا من يجهل
 منه الاعتكاف فاعلم ومن يجهل منه اذا اذن له غيره ومن لا يجهل منه حال والموضع الذي يجهل منه وقدر
 المدة التي تنقضي بها وما يملك الاعتكاف وما يلزم باطلاله والوقت الذي لا يجهل منه وما يستحب
 للمعتكف ان يفعل وما لا يجوز له فعله اذا اخرج من الذي اعتكف فيه لغير العذر الذي يجوز
 له الخروج لاجله وما يحرم عليه في الاول كطهر بالغ مسلم ما لا يراه في حجب اذا لم يكن واجبا
 عليه بالنذر والثاني سبعة نفر المدة ذات الزوج والعبد والدم والكاتب المستثنى من المدة
 عليه والاصغر والاضيق على ما ذكرنا والثالث خمسة نفر الكافر والصبي والمجنون والمأوى والعاقل
 لا الوجه والاربع لا يمسى قديما في الشجر والامام عليه الصلاة والخمسة بالناس وفي اربعة مساجد
 المسجد الحرام ومسجد النبوة ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وروى محمد بن ابي بكر في كتابه من ثلثة ايام
 فصاعدا او لا يجهل ما قبل منها والسابعة ستة اشياء الالهة وانزال المنى واخراج الخروج من المسجد
 عند الكسوف والارتداد والخمس للفساد والاسبع الكفارة ان اشد بها بالحج وبرائز المنى والقضاء
 ولم يخل حال المرأة اذا ما معها من سبعة اوجه اما كانت حرة ميتة او معتكة نبيها اذ نزلت وطا
 او اكرهها او كانت معتكة باذنه وكذا وعندها او اكرهها وجبا معها اليك او لقادها في الاول ثم اكره
 الكفارة ووفاء الثاني ثم كل واحد منها الكفارة والثالث لزم الرجل الكفارة وفاء وبطلان
 اعتكافه خاصة والاربع لزم واحد منها الكفارة والفاصل لزم الرجل كفارة من كفارة وقبيل
 والفاصل لزم كفارة واحدة والاسبع يلزم كفارتان احدهما من جهة الاعتكاف والاخرى
 من جهة الصوم فان جامع الرجل المعتكف وقبيل المعتكف ما اهرقها الرقة اربع كفارة
 والثامن من جهة تمتة الاولى العيطان وايام التشريق لم يكن بمنى والناسع ان يشتر
 على من الرجوع ان عرض له حارس فان شربا وعرض له ذلك جازله الخروج على كل حال وان لم يشتر
 وقد صام بذلك وان صام يومين لم يجز له الخروج حتى يتم والعاشر اربعة اشياء ان لا يخلص في وقت

الحج

واما

ولا يمشي تحت ظل مخمرا ولا يلبس فيه الا الصلوة ولا يخط الا في غير المسجد اعتكافه الا مكة فان
 يجوز له ان يمشي فيها في اي وقت شاء والحادى عشر اشياء البوالة والغارية وجعلوا الجاهل
 المؤمن وتبشيع الاخر له والحادى عشرة اشياء ومخاطبة اذاعت عليه والمؤمن والخوف على النفس او المال ولا يخرج
 من حجرة الموضع والخوف قد مضى بوجاهة عاد البهرا ان في الوقت الذي يخرج منه وصلى فيه عليه وان لم
 يمينه يوان او مضى واخرج له عند استانفاز والثاني عشر السبع والشرع وجعل ما يحرم على الحرام
الحج الحج المقصد وحضره الشريفة العقد الى بيت الله الحرام لاداء المناسك المحصورة عنه على وجه
 وبه محصور في وقت مخصوص والعمرة الواحدة في المفرة وحقت في الشريعة بزيادة البيت الحرام
 لاداء مناسك محصورة عنه على وجه مخصوص وكليهما من زمان مفضى لنفسه او لغيره في الاول من زمان
 فرض وقيل في الفرض ثلثة اشهر بطلاق وقتها وفقها والثلثة اشهر انما يلزم بالاحرة او الوصية
 او الولاية فالطلاق حجة الاسلام وهو قتر كان في المحرمين باحتياج لتسعة عشرة في الجبل والمروة
 فيها سبعة وهو السبعون وكما العقل والحقية والحجيرة وجوب الزاد والاحل في غلب السري من الوضوء
 وان كان المسر والرجوع الى كفاية من المال او الصيغة والحرف في ثلثة اشهر اقام منعها
 يوش في الوجوب وبعضها يؤثر في الصيغة بينها معا فالاول سبب السبب والحرة والصحة وجوب
 الزاد والاحلة وحل السرى وكان السرى والثاني تؤثر في الصحة وهو الاسلام والثالث
 كمال العقل لان المحبون والصبر يوجب عليهما والشاقر لا يجهل من دان ويحب عليه ولذا سقط الوجوب
 من كل واحد منهما الا في احوالهم ليقظة الاستقامة والاعوذ والمستحب لا يجزى عن الواجب والدين بالحج
 لا يجهل من اذنته الحاقق والتمس المحبون والعبد الا اذا كان مولا ويجهل من فخرهم ومن يجهل من
 لم يزل لا تقدر ان يحج حجة الاسلام ولم يلزمه سواها او قد رجع ولم يلزمه كغيره فحرم سد الشرا وطا
 لستة معينة لوفاء فان لم ينفذ لم يلزمه القضاء وان فاته لم ينجذ لزمه القضاء وكذا في النذر وان
 تقدم اشياء وقدمت بحجيرة واكبا وان لم ينفذ وركب وساق بدنه اهرقه والقضاء يلزم لكل مرة

الحزب الخاضع للحوم اولى بكندا اولا يحرم من موهنم والثاني يخرج اليه ويحرم من الثالث
يحرم من حبش انتن الير من احرم لم يحل حاله من ثلثه امترويه ما قدم الاحرام على المقات او اخر
عنه او احرم ومنه فالاول لا ينعقد الا بالثاني واحد ما من نذر تنعيم الاحرام على المقات والثاني
من يري ان يعقر قريه وبخاف ان لم يصوم وقبل الوصول اليه ابعثه الشهر والثاني لم يحل من
ثلثه وجهه اما ان ينعقد من غير عهد او نسيان او كونه حاكمها او ترك بعدد ومكان يحرم من حيث انتهى
اليه والثالث فضر ذلك ولا وقت عنه بطن الحقيق وهو لا يفرق وسرجه على طريقهم وله ثلثه
محرم او لها او صلها للسلخ وثا ينما عترة وثا لثا دت عرق ولا يقاود تات عرق الاعداء والثاني
سبقا تاحل المدينة والحرم سقاقات ذوال الحليفة والمحصر والثالث سقاقات اهل الشام وهو
الحصر وتسمى السبعة والرابع سقاقات اهل اليمن وهو يليهم والخامس سقاقات اهل الطائف وهو
قرن المنازلة ومن حج لم يحل ما كان منزله ووجه البقاء ومنه فالاول يحرم من منزله والثاني
يحرم من المقات ومن عجز عن الاحرام كمن احرم عن وجره فليزعم الاحداثه وقدم
احرامه والاحرام يشترط على افعال وترك على واجبات وسند قبا قالوا حيايت من استايشا بالاحرام
من المقات في اشهر الحج والسنه واستقامت حكمها حتى يفرغ وليس شرب ما رز باحد ما يشترط
بالاحرام التماس الاربع من الاحكام والايام للاخر من الاشعار والتقليد في حكم التلبس و
السند بغيره بان مقدم عليه ومقادير له فالمقدم تعتبر اشبه توفير شمس الرأس للمتبع
من اول ذوال الحجة والسقط او اراد الاحرام وقصر الاطوار وامتد الشارب وازالة الشعر
عن العاصم والابطين والفصل والاحرام عتيه جيلة الظاهر وعقبة يخرج من الصلوة الفريضة
ان لم يكن وقتها فان لم يكن وقتها بغيره صلى ست ركعات للاحرام واحرم بعد ما وان كان بغيره
صلى ركعتين وان يكون لله واحرم بعد ما وان صلى ست ركعات افضل وان لم يكن من حصل اليه
الركعات اذ لم يكن وقتها بغيره صلى ركعتين وان يكون ثوبا احرام من بياض العطن ويجوز

الاحرام وكل ثوب يجوز فيه الصلوة للرجال والافضل ما ذكرناه ثم التكتات والمقات احد عشر شيئا
الدهان الاحرام في كل ثوب يجوز فيه الصلوة للرجال والافضل ما ذكرناه وتعيين الحج الذي يحرم لله والشرع
على ربه والشجر والشعر للرجال دون النساء والاكتاف منها والنسائات الزاوية على الفخذ والاكثار من
قول يسك بالامعاء للسل والا فامر على التلبس المتبع حتى يري بيوت مكة في عطار في اهل
العراق واليوم عرفته من حج قرة او مفر او من تقص الا بالاضافتها في الحكم ان اعتمر وقضى حري
الكعبة ان حرم من منكر معتبر او من حج عطار بين المدينة ابنا باللبا زاعلت بر اهل البيت
حج عطار بغير حال بعد ما يمشي بظنات بعد الفرج من الصلوة ان كان ما شيا وصين حتى يفيض
بر بغيره ان كان اكلوا واستعا والتقليد والاشعار يكون للبصر والتقليد الغنم والذبح واذا تولى وديلب
اولى ولم ينل يحرم من منى الاحرام مطلقا في اشهر الحج قعين للهرة وللغرض من التلبس لسلك اللهم
لبيل لبيل ان الهى والنفرة والار والبلاد لا يفرى الى لبيل واذا منى باللهرة واللبيل بمقترة
الى الحج لبيل واذا منى وقضى مسالك الهرة وقضى الى قبل التخصير لاسيا ملين شين وان لم يملك
بطلت حتى يفر مقترة ومساوت حتى يفره وان اهل حجة مفردة وقضى مسالكها بركة ولم يلبس الطواف
واراد ان يجابها عترة جاز له ذلك ولا يجوز التلبس لله من حال الطواف ولا في مسجد من المسجد
عازر بر انزاله من غير عارض من يحلها عترة انه لم يكن حجة وكان له ان يحل والشرع لا يسقط التمسك
من قائل في اسقاط الدم ثايات **فصل** في بيان موجبات الكفاية ما يحل من الحج قال
احرامه وهي ثمانية وثلاثون مكر صيد البر ونحوه وصبر واكل لحمه والذلة عليه والاشارة اليه
وكسره بصره والوقوف بالشعر قبل طواف النساء والامتناع بالشرع لثا لبشوة
والعتد عليه من النفس والغنى والشاة عليه وتغيبا من مباشرتة لبشوة وليس الجيط من
التياب وتغلبه الرأس للرجل والخل والار تاس في الماء واكل ما فيه طيبا واو استمال السلك
والشافق والعبور والعود والرفق والورس والادعاء طبر كانتا وغير طبر والسهم

احرام

تكبر في العمل بغير واحدة وفي كثرة فاحته او تكبر في دفعات وتكرار في الكفاية تكبر العمل
 والكفاية دم وغير دم والدم من يات في الحال او بعده وما يلزم في الحال ضربان مطلق وحقيق
 والمقتضى تحت ضربين بشر وبقدر وشاة وحمل وصدى فالدم من يات في الحال او بعده وما يلزم في الحال
 ايشاء والشاة ماش وعشرون شاة على الجمل اربعة ايشاء والجدى اربعة ايشاء والمطلق اربعة عشر
 شاة والجدى اربعة عشر وثلاثين شاة فالدم من يات في الحال او بعده وما يلزم في الحال او بعده
 قبل الوقوف بغير كفاية الجمل ويوجب ان المضى في الفاسد والعقاة من قابل وبالجملة بعد الوقوف
 بغير ان يطوف من طواف النساء اربعة اشواط وبالجملة في دور العرج فالحرم للجمل او الهرة اذا نزل
 وبالجملة بعد الوقوف على السعي قبل التقصير في الهرة التي تمسح بالابوس ويجوز بيع المذبح اذا نظر
 الى غير اهله والامناء اذا طهر بشهوة الى اصابه او الامناء اذا اصابه اهله بشهوة وقبل اهله بشهوة
 وبان يعقد الشكاح لحرم طهارة وقد حل بها نحو ما والحمل اذا كان ثلث مرات وصل السامية وبا
 الاثام من غير ان كانت عند اقل من ثلث الشمس فان احقر بعد ما وجبت عليه الكفاية لزم العقاة ودم
 للكفارة ودم للحلال وفي العقاة لزم قتلها ودم واحد لها وانما اعمت المذبح ودم من لزمها ما يلزم
 الرجل ولا بد للمذبح الاثنا يلزم بعد السقام من ثلث عجز قومها واشترى بيمينها طعاما او قتل
 على ستين مكينا على كل واحد نصف صاع فان فضل شيء فله وان بعد ما يلزم ان يخرج
 الصدقة من صام ستين يوما فان عجز صام ثمانين يوما فان عجز استغفر الله ولم يعد اليه
 تانم بعد بقرة الوحش وحمال الوحش وبانتهاء المتوسقا اذا مضى الى غير اهله وبالجملة قبل الطلوع
 من سعي الحج وبالجملة قبل التقصير وبعد الضحك من المناسك وبالتقصير قبل الفراق من السعي وقيل
 شجر الحرم والجدى اذا كان باصرتيه ولا بد من تلك الاصباء البقش الوحش وانما على النصف من كفاية
 البذر في الاحكام والعصايم الاكثر والاقل والشاة تطهر بعد النسي والقلب والاذن وبما يخرج ما
 داخل الحرم من الغيرة والافان الساد على ايام الحرم حتى يوت وبما كان تقاضاه وقد عرفت وان لم يوج

لزم من كل حاشية شاه واما يصير النعام او الشاة له على من يات في الحال او بعده وما يلزم في الحال
 الحرم والكفاية وتقليم اظفار اليمين من قبل واحد وما صا الفير في تقليم الاظفار اذ فعل المستقي وادى
 اصبعه وعلق الاذن من كل واحد الصا واما ثلث مرات وكذا مرة وسعة الاذن فان سفل واصدا اعظم
 ثلثه صا كعب وليس ثوب على اليد له ولا طعام الاصل كذا وقيل شجر صغير من الحرم وحمال العسل
 التقصير قبل الوقوف قبل التقصير وبالحكم من التقصير قبل طواف الحجرة عاذا وصية الكركي على ابيه
 وصية السقط والاودر من اعلق الاربعة طام الحرم وفراقها وجنبا حتى ملكت لم عز كل بكير شاة ومن
 كل فرخ حل من كل صفة ودم ان كان نحو ما وان كان غير مجرم لزم كل غير دم ومن كل فرخ نصف
 ومن كل سبعة ربع وان كان كثر بغير نعام لم يحل طهرك في الفراق او لم يحل في الفراق لزم من كل بصفة
 شاة وان لم يحل لزم تقصيرها والحمل يلزم بعد فسخ الحمل وبالعلاق البار على وجه الفقهاء وما
 فقد صحتها والحمل يجب ان يكون مغلظا برعى الشجر والحد يلزم بالشفقة واليربوع والغيب وشبابها
 والدم المطلق يلزم وقد حل الحرم حاصلا الحرم وصل الحمل الصيد في الحرم وشاة من لبن الطين ولحمه يترفع
 الدم ومن المذبح بشهوة اولى اول يتولى وتعليم اظفار اليمين والرجلين معان علبس واحد وان كان
 في علبس يلزم زمان وعلق الاذن من كل واحد الفير من العجز التي تمتع بها قبل الاحرام بالحج ونسيان التقصير
 حتى يسهل بالحج والتقليم على نفسه والاثنا سوى الماء وليس للحقن والشمك تحت الا والعذو
 يلزم بالذلة على العبد وقتله والكلية واغارة الفير على غيره وقتله وقتل الحمل الحيد في الحرم وابقاد
 الفار لو فتر الصيد فيها وان اوقد حاصلا عجز لزم كل طاص قد يرب وان اوقد الفير وقتله وعرفق منها
 طهر لم الكفاية واحدة واصابة الحرم الصيد في الحرم على يرب من الحرم ودمي الحمل من الحرم صيد
 في الحمل واصابة من مات الصيد فالحرم اذا كان معه حالة الاحرام ولم يحله ولم يلزم من الحمل
 بالصيد واذا صاعدهم بارز سبي لزم السيد الحرام واستمال الطبيب تلعب الاسنان وليس
 السواد والفتيس وتقليم الاس يشوبها وعذابها ودم من حسن او قتل او سوطين وحل ما يظفل

الخ: وتبين العلم بمقتضى الأرض وقوله أكثر من اعدادها فانها على طريق المدينة والعنف لا يدخل مكة
ودخلها ما يشبه شيئا حافيا على سكبها وقادروا الفضل عند دخول المسجد وقول فيون باب من يشه
حافيا والصلابة على الشئ والسلب علم الحكم عند الباب والاستقبال الى الكعبة اذا مضى الدنيا والديار بالمر
سنة المعقول وعند ما مضى الى الكعبة وتعلق بالطواف افعال مفرقة ومسوطة ومقطوعة وكروية
وصبغة كالانعام والمفرقة سبعة اشياء السيرة والابتداء والطواف بالحجر والحجر وان يطوف سبعة
استواء وان يطوف بين المقام والبيت وان يطوف بظهره وركعتا الطواف بالحجر والحجر وان يطوف
في المقام او خلفه او يحذر ان كان رعاء في المقام والمستوية سبعة عشر شيئا استعمل في الحج في الاشياء
السبعة لله والاله الى البيت ورضي الدين منه بالله عند عقد الطواف والصلابة على الشئ واستقام
الاركان كالها باليمين وقاصدة الركن اليماني والديار على كل ركن والديار في الطواف والديار عند باب
الكعبة والدين من البيت في الطواف والصلابة استواء الاول والآخر والليل والاصبح ومن يطوف
ليلا والمشي في الاربعين وقاصدة طواف الزيادة والاستطباع والشيء بينه والاركان والديار عند البيت
والزمام السجدة في الشدة السابعة والديار عند المحظورة سبعة اشياء التجاوز في الطواف مرة المقام
واستدبار الكعبة وان يطوف بالمعكس وان يحيد اليسار الى المقام الشدة اساس البيت وحجر الحج
والكروية اربعة اشياء الطواف في ثوب عيسى واذا اصاب به من غاشته والكلام مائة الاشياء
ثم وثا والشم والبقلة ثلث عشرة شيئا الزيادة عند طواف وقطع الطواف قبل ان يطوف اربعة
اشواط يكون من بعد الحدوث ثلث عشرة شيئا في الطواف اربعة اشواط والرجوع عن بعض
عذر قبل الاقام والثلث عشرة غير تحصيل عدد المحظورات السبع والاهتمام ببعضها يتعلق بالطواف
المندوب والبر وهو خمسة اشياء ان يطوف بمعية كل مائة من السيرة طواف فان لم يتقدم فثوابه وان
يبني شجرة الاقل ان لم يحصل العدد مائة سبع مائة ان زاد على سبعة اشواط والصلابة في الارض
على الزمان واني بيني شجرة الاقل ان لم يحصل العدد مائة مائة ان رجع عنه عند ثلث اربعة اشواط والاركان

إذا طاف على غيره وصنوا رجليه الشومى للصلاة وقيل المطلق بالهوى واستبان وإن طافا عدة أشواط وقطع
لغيره أو شىء وذكر بعده من علمه وأدائه وإن زاد في الضميمة ناسيا أو ذكر في الأشواط الناس قبل أن يصل إلى الركعة
طوى الزيادة وإن ذكر بعد ما يصل إلى الركعة ثم استمع سبعين وإن سفل بعد الرجوع من الميمنة إلى اليمين وضعي الأصله
وذكر أنه تركه بعد الطواف أو طواف النساء أو شاي من نيم عشر ويكوف ومن قدم السجدة على الطواف لم يكن
استيعابه حكم لا يجوز تأخير السجدة بعد الطواف إلا عند وجوب المقادير والمقدرة على الطواف والسجدة في الوقت
بالوقوف ولا يجوز التحنق إلا عند المرض وصوف الحصى المرساة والخروج للصلاة ليس الحرم والخوف
على النفس والمال وقيل لم يطأ النساء حرام المصطبر دون الخنق فإن قدم على السجدة عاد وناسيا لم
يعيد لأنه لم يحل طواف ركعتيه وإن طاف استيعبين ناسيا في الخمر غيبة قطعا بين ركعتي كل واحد منهما
بشيء وإن كان في الثالثة سلم ولا وقت صلاة الطواف بعد الصلوة ومن بين من يصرح بخرجه من مكة
علا وليا أو صلحا مكة فإن لم يكن عليه مكانة فإنه قد غنى عنه وليه والأغلق لا يجوز له الطواف بالبيت
والردية من باب ما استكبر مساك العلهة أو لم يكن له فالأول طاف بولي له وإن نذر لنفسه طوافا حيا
والثانيه انتقل بولي بربها أو بيمينه وإن طاف وإن لم يبرأ من مرضه ويكوف وضع فقهه
وإن مرض حاله والطواف ولم يكن له إلا التماس فحكمه الانتظار على ما ذكرنا **فصل** في بيان السجدة وأحكامه
وهي اعتق بربها أو النفس بغيره فلا من ترك السجدة استحبها بقلعه وإن تركه ناسيا وذكره عكرمة
بعد الخروج منها وأما الركوع البهاري صحيح وسعى وإن لم يكنه امرئ يسعى عنه والسجدة هي قبل استنفاة
اليد أو سبعة استلام الحجر أو الزاوية أو الحجر أو يمين نعيم والشرمين مائة والصبي عايد من
الدوا من الحجر والخروج إلى باب القباب الحجر وقيل الذي يمشي من صبيته الصفا ويثقل
على مشيته وسبقه فالفقه سارعي النية والمبدية بالصفا الحزم بالركعة والسجدة سبع
سلمات والمنتفحة ثمانية عشر شيئا الصعد على الصفا وأما الوقوف عليه إن أمكن والمطأ البيت
واستبنا ذلك الحجر وحدها ستم والثمانية عليه وذكر الأئمة وباعين الركن من يلائم على قدره

والكبر سبع مرات والتهليل سبع مرات وقوله لا اله الا الله والاشهاد له للملك والحمد لله
وهو على كل شيء قدير ثلث مرات والصلوات على النبي والصلوة على الرمة والرهبا بالمرسوم والشمس
في السعي اذا كان السعي الى الجبال من عند المنارة الاولى الى الثانية في السعي ذاهبا واجبا الى ان يرجع الى المنارة
ان جاء وذهبت سائر السعي الى المنارة الاولى والصلوة على الرمة والرهبا والسبوتين على
خمس امدن ثلث مرات توجب الاعادة ورجع الى البيت بالمروة والربا من بعد الصلاة والصلوة وهو
لم يحصل على صدقته ان لا توجها لها وهي الزيادة في ناسيا فان زاد ناسيا حرم من طريق الزيادة وانما
سبعين والضعفان من ناسيا فان تسمى وذكر وجه فانهم ويجوز ان تطلع السعي عند من قضاها الحق
واذا تم الصلاة وعينها والجلوس على السعي للاستراحة من غير سبب تارة ويجوز ان يفتقر على التكرار
ولا فائده الى عند بعد الطواف والشفقة انما ان يعرض شيئا من شعر راسه او يقص اظفاره
والاصابع ما خاف من شغل اللحية او الشارب ويقتصر الاظفار فاذا اقتصر على ما حرم من الاس الصلوات
والحرم وعاد الى العمل ويحكي له الشبه بالحرم في تركه ليس بالخطا واذا دخل المنيح مكره فعلم بانكر
من الحج احدا وقضى للمسك وان شاء اى حرم ثانيا بالحج وقدره وان علم انه لا يتمكن فزاد على
احرامه وجعل حجة مفترقة فان حلق راسه بعد السعي او ندم ولا يجوز له الخروج من مكة
قبل وقته للمسك بها الا من نظر **فصل** في بيان الاحرام بالحج ونزول منى واذا فرغ من المناسك
للعمرة بالحج اما انكر الاملا من الاحرام بالحج والوقوف بالموقفين او لم يكن فان لم يكن وهو
نحو ان اشهد من يوم عرفه ولم يفزع من مناسك العمرة لم يهر لير التحلل وان كان قبل ذلك
جاءه التحلل وهو وقت الاحكام فاذا امكركم يحل تنسيق الوقت على نية الاحرام يوم الترو
فان كانا ما اوصا بعد من الليل والهم احرم قبل الزوال ليجزى الى من قبل ان يصل الى الظاهر
والعصر يكون وان لم يكن احاما ولا صاحبه عند تلافيا ففضل ان يحرم بعد الزوال اذا مضى الضيق
ومر شرا واحرام على ما ذكرناه الا ان يرجع الى الحج المزدودين ذلك بالشرك وعلما باحرام

على ما انتهى بالعمرة الى ذكر ذلك في احرامه فان سعى العمرة بالاحرام وان باق الى الحج او نزل الاحرام حتى
ان عرفات او نزل الاحرام اصله وكان في غرة الاحرام اجن وصح حجة فاذا احرم بالحج له ان يطوف بالبيت
فان طاف ناسيا حيدا الاحرام بالثنية ويجوز له الاحرام من واحد مكره والافضل ان يحرم بعد المقام
ثم من السج الحرام واذا نزل المسجد الاحرام دخله حانيا بسكته وقفا فاذا احرم من موضع الصلاة
ان كان ماشيا وحسين يمشى بربعه ان كان راكبا ورفع بها صوته اذا شق الى البيت من الزوم **فصل**
في بيان الغدوس من عرفات واذا اراد الخروج من منى عرفات وكان اما ما يخرج من اربعة طلوع
الشمس وفي الاحرام يخرج بعد طلوع الحجر الى طلوع الشمس ولا يغيره وان خرج الى بعد طلوع الشمس الضحى
وصلى في الطريق واذا توجه الى عرفات دعا بالمشاهدة والسرعة الى **فصل** في بيان نزول
عرفات وكيفيته والوقوف فيها والبقاء فيها الى الشغل بالوقوف بمبركها من مكة الى الحج و
الوقوف بالمسكة على ما هو اكد ولم يحل من ثلث اوجه اما ادرك الحاج الوقتين او لم يدركهما
معا او ادرك احداهما فان ادركهما معات حجه وان لم يدركهما معات ترك الحج ولو لم يقام على الاحرام
الى انقضاء ايام التشريق وورد مكره وجعلها غير التحلل بخبره والحج من قابل ان كان
ما قبله فرضا والوقوف في مشل باخرج منه اذا قضى الا اذا كان مغنوا او ماري ولم يكن منى
السج الحرام فان رجوعه الى المنى وكان الحج سقطوا لم يلزمه قضاء ولا دم واذا قاتل سقطوا عن
تعاينة الاقام بمعنى انه لا يحل له وان ادرك احد الموقفين وترك الاخر فمنا ذليل حجه
والباق على ما ذكرنا وان لم تركه منوره لم يحل فانه الوقف الاول والثاني فان قاتل الاول
لا نه وصل الى الليل والحرم لا يكثر الوقوف به وادرك الثاني حجه حرم وان ادرك الاول قبل طلوع
الفجر حجه وان وافى الشعر ليل ولم يقف بعين فاعلم ان قلنا ان منى البها ادركها
قبل طلوع الفجر لم يهر ذلك وان علم ان قلنا في ذلك لم يلزمه الضيق اليه وكما هو الوقوف بها
لشعره وان قاتل الثاني لا صاحبه في الطريق بعد ذلك قبل الزوال وقف به قليلا ثم مضى

والبقير وادرسا الغنم ولا يحزن من الابل والبقر غير الشير وروى في الارحام بينهما افضل والفضل
في الغنم ان يكون غلاما من الصغار فان لم يجد نيقسان القرو والحق في لسته تحوي واشارة اذ لم يجد
سواها والذين في ثمانية اجزاء العرجا بالبين عرجا والعود اليه من عودها والخذاء والجرباء والحجاء
والعصا والفضا انا وبعين عيون والمهرولة او اشتهر بها على ذلك ونحو سبعة امثاله المشقوق
الارض والتعويب والبصير واخذ العزق والبتاج على النخيل فخرج هريلا او على الفحل اخرج سدينا
والحق في اهل بيده من الرض وان احدى من موضع حصين اجزاء الابل افضل وان خيف
هناكه قبل بلوغ الحمل فيج مقتدر على السحق ان وجد فان لم يوجد عرس فلهذا الدم ومن يستره
سنا او كتب كتابه وقطع عليه ليعلم من يورثه ان يورثه فان ملكه ايتيم بره وان انكر الهدى
واستاد الى النحر ونحو اجزاء في الثالث اربعة ايام يوم النحر واليام السبق ويجوز في هذا المتن
طول في النجدة والاربع ان كان الهدى من الابل فخره قائما بعد ما ينفذ بها ما بين النخل الى الركبة
وقام من ما بين عينيه وطفن فانه يورث النحر بنفسه انما ذكره فان لم يكن مملوكا مع يده
النخل وان لم يفعل كفاه المصنوع ويصح له ان يورث وصيته الى موضع وامام السبق في الجاه
ثم يقول اللهم واليهم اسم وبالله واسم اكبر اللهم تقبل مني واذا حقت الهدى الواجب هدى
الستمن بنا بالواجب استحبابا والاستغفار بالهدى استغاثا للجزء والسبق شر لا يمحوا
والهدى مستحب واما النخل والبقر والغنم وهو من اسفل يجمع للحيث وهو قطع الخلق
والرهي والهدى وان اراد نفع البقر فقل بيده وعلقه فانه وان اراد نفع الغنم فقل
بيده وفرد عليه والاهوى واسم على صوته او مشغ دون اعصاة لان سرودان
مؤثر الهدى من صاحبه وذكره غيره سموا اجزاء الستة واما الحاسية الستة فانه ياكل من هديه
هنا ثلثة وهدى الى الاخوان ثلثة ويعطى القاص والميراث ثلثة ولا يعطى الحر ومن شئنا
يعطى الاجرة من فاضله ماله وصدق عليه ان يورثه ان اراد ويجوز ان يعترف بالحق بنفسه

وباسية وهدي القرن حكمة حكم الهدى المتفق الا في شير وامر وهو ان يورثه الى الامم ان يورثه واما
الكفاح فان عين مال الرض والملك فان باقى النحر ونحو مقتدر وان عطف في الطريق معى
في ذمتهم فيكون وان لم يعين كفى الرض ونحو او نفي بنا او ملكة على ما ذكرناه وما ياكل به النحر فان
عين مال ملكه عند ولونه سوت الى النحر ونحوه فان ساق مقتدره بها وعجله وار عطف
في الطريق في غير مقتدره فخره وان ادرك الدكا مقتدر على ملكه على الساكن فان لم يجدهم
افله لم يبق مال الرض فان كان الولد هديا واما الاصحية فتخرج بنا وغيره من الاضداد واما
بنا اربعة وعشر اثنان كان مبن وساق الاصحية مع الاحرم واشتر او قلدهم بجز ميعه
ولا يورثه الا اربا من الرض وان لم يشعر لم يبقه جاز ذلك وان مات في الطريق لم يورثه الا اربا
فان ساق في النحر ونحوه وان ساق في النحر عز مكنة ويجوز له ان ياكل من الهدى الواجب
الاراد احتاج اليه وصدق بيمينته وما يبيع في الاصحية من ربات نجزي وغيره نجزي فالنجزي
مطلق ويكرهه والافضل من الاثنان الشير من الابل والبقر والعيبر والحق من
الصغار ومن الالوان الساخر ثم العفخ ثم السواد والحق من الغنم كبش او امل او غلب
ينظر في سواد ويترك في سواد ويبيع في سواد والكره من الحلياء والفضاء
الحق والشركة والمقايمة والدابرة وغيره الخبز ثلثة عشر سنفا الحفيرة انا وعينه
والجذلي من المعيز والعود السهم العود والعرجا الشير العرجا والمريض العترة
المرض والحجاء غير النخبة والكسيرة النسي لا ينفى والعود النخل بنا والمصفرة والعفخ
والمستاملة والشفعة لمرض او هزال ويكره النخبة ككثير بهاء بنفسه والهدى
يجوز من الاصحية والحج منها افضل واما الخلق فترثه بعد الفلح من النحر او بعد
الهدى بمنزله وان لم يبيع والحق للرجال واما النساء فلهما النخبة بعد اذ نلت
الضرة وغير الضرة ان اذ نلت شعهم لم يجز غير الخلق وان لم يولد شعهم من الضرة

اجنء التفتيح فان كان البيت قبل الخلق اعاد الطواف بعده وان تركه عن الزمزم شاة وان
 خرج من منى ولم يحلق ولم يكثر الى جوف مكة وبشعره اليها ليدفن فيها
 وان لم يكثر ذلك لم يلحقه شيء وان امكته الرجوع اليها عاد اليها وعلق بها ويستحب في الخلق
 ثلثة اشياء الابداء بالناس من القرن الامين والانهاء بالعظمى حكمة والدعة بالماثور
 فان لم يكن على راسه شعرا لموسى عليه طسه والتمتع له ثلثة تحلات فاذا خلق الرجل
 اصل من كل شيء اصم من الامن الطيب والنساء فاذا طاف للزيارة حل له الطيب فانما
 طاف طواف التمام حلته النساء ايضاً ويستحب له ولا يلبس الخنجر الا بعد طواف الزيارة
 ولا يمس الطيب الا بعد طواف النساء والمقارن والمفرد تحللان ويحلان بعد الخلق
 من كل شيء الا من النساء وبعد طواف النساء من النساء فاذا فرغ المتمتع من النساء
 بها توجه الى مكة لزيارة البيت ولم يفر الى غيره من غيره والتمتع يجوز له ان يمشي
 والعقيم افضل واذا اراد رفقاً مكنه يستحب له اربعة اشياء الفسل والنظف وتقليم
 الاظفار والاخذ من الشارب وان اعتدل بمشي جازوا احد بعد الفسل اعد
 استنبأ فاذا دخل مكة فقل مثل فاعلم وليوم رحمة على من طواف وكعبه
 والخروج الى الصفاء والسعي بينه وبين الرقة فاذا فرغ من السعي عاد الى البيت لطواف
 النساء فاذا طاف وصل وكعبته ففقدتم حجه وعمرته ان كان متعمداً وان كان غير متعمد
 ثم حجه وبقيت عمرته بفعلها مستولمة من الحج فاذا فرغ من ذلك واراد ان يستبكر
 للمساءرة والطواف جاز فان مات قبلها وبغيرها الغير المسارة ولم يعد الى منى لبيت
 بها الزمزم من كل ليلة من الليالي بين الاوليين من ايام التشريق ولم يستحب الايام
 الخفية واربعة ايام من ذي الحجة يوم السابع منه ويوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر
 الاول ويعلم الناس ما يجب عليهم من المناسك والى المناسك بقى في ايام التشريق

بيت بها ولا يخرج الى التشريق من الاضحية مضطراً ليليل كراصة فاذا خرج مضطراً ليليل من ايام مكة
 الاضحية طواف الجود ويقتل به الاضحية من ايام التشريق ويوم من ايام التشريق ثلثة اشياء
 وعشرين حصاة وتعلق به فودعه ودوب الفضة ثلثة اشياء ان يرى كل جمعة يصير حصاة ويبدأ بالعظمى
 ويبدأ بحذافا والنداء ثلثة عشر شيئاً ان يرى من بطن السيل وعن يسارها ويكره كل حصاة و
 يبعثها بالمسوى في ذلك ثم يقوم من يسار الطريق ويستقبل القبلة ويحذر سرقته ويشترط عليه ويحذر على
 الشرع ثم يمشي ثلثاً ويبدأ من يسار الطريق فيطيل من فاذا اراد ان يرمى الحجة الثانية تقدم ورماها
 مداعية فيرميها وكونا فاذا فرغ منها الى جهة العقبة ورماها كما ذكرها الا ان يقيم عندها كما وقف عند
 الحجر بقى الاولتين ووقف الى منى طول النهار والفضيلة الزمزم الزوال فاذا فرغ اليوم الاول فرغ
 اليوم الثاني والثالث كما ذكرنا فان اراد الرجوع في الفضل الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشريق
 وقد احسب النساء والاصول حالة الاحرام ولم يجرى لذلك وان لم يصيب جازوا الرجوع في ثلثة اشياء
 احدها ان يسفر بعد الزوال والثاني ان يسفر قبل غروب الشمس والثالث ان يبيت في حقه اليوم
 الثالث فمن تسفر بعد غروب الشمس لم يقدم وان تسفر في الظهر الثالث وهو اليوم الثالث
 جازا له ذلك قبل الزوال والسوق فيه حجة اوجه اما تركه في جميع الايام او في بعض النعمان
 من بعض الحصاة او تركه في التيب والاقبال على الحجة فلا بد له من مكة او اذا رجع
 الى ارضه فانه ذكر مكة ومكة الرجوع الى مكة ويصلها كان او لم يكن رجع اليها ورضنها وان لم
 يمكنه استغاب وانه ذكر مسجد ما فرج من مكة فمضى القابلة ان حج واستأجره من الحج والثاني
 لم يخل ما ذكر من العذر وهو بمنى او بمكة او اخرج من مكة فان فطر من العذر فمضى وقدم القايته
 ورمى بمكة ورمى ما يمكنه من ايامه من الزوال ولم يجرى من القايته بالليل الا اضطراراً ليليل
 والحاج يبيت بالعد والزمزم وان فطر من يومه وماها في يوم النفر الثاني وان ذكر بمكة
 او بعد ما فرج منها كان حكمه حكم من تركه الرمي كلها وذكر بمكة او بعد ما فرج منها والثالث

اربعة اشواك اطلعت فصارت اول منها الاثانة على اصرارها والمخروج الى منى وعرفات والشمرة تصعد
 حيتاء وحررة فاذا فطنت منها فطنت العزرة ونبوالة وان دخلت مكة حايضا فكلها مثل حكم من حلت
 قبل ان تطفو اشواكها فان لم يحنس وانتهت العزرة وحرمت يوم التروية بالبحر وعاثت الخيض صارها
 قديم الطوائن طواف الحج وطواف النساء والسمي فان صاحبت خلال طواف النساء او طافته اربعة
 اشواك لم يحرمها الرجوع حتى تطفو فاذا زادت الوديع حايضا وادعت من ذوق بالسمي فان
 عجزت عن الطواف حليفها واسلمت الاركان فان لم يمكنها اشارت وان لم يكن الطواف لها فكان
 عنها ولها وجبها ما سجد الاجتناب عنه وتسعة عداها بايام العباد وبعثت اشيا كسفت الراس
 ورضع الصوت بالبلد والخلق ودخل البيت ويحرمها ما يحرم على الرجل من ثياب النساء لئلا يخطو النخل
 بالخل ويجوز للسحابة دخول الحرم وقضاء المناكح عليها الا دخول الكثير **فصل في بيان المحصر**
 والمصدود الاعصاد بالموتى فاذا حرم الحاج بعد ما احرم ولم يقدر على الدعاء الى مكة لم يزل ما ساق
 الصدى او لم يبق فان ساق بعثه الى المحل ففعل فعله الى الحرم الحاد يباح الصدى بماله لم يخل ما خضر
 من ممره ولم يحنس فان خضر لزمه التقوى ان ادى الى الموتين او احدهما وقد حج وان لم يدرك
 فعل ذلك فحرمه فان كان قد احرم بغيره لزمه القضاء من قال من هنا وان احرم بتطوع كان القضاء
 مقبولا فاذا قضى دخلا في مثل ما خرج منه وان لم يحنس اهل اذا بلغ الصدى محله والمحل من يوم
 الحقران كان حايضا بالحررة فبئنا الكثرة ان كان معتمرا فليزى اذا حل لمحل له كل ما يحرم عليه الا
 النساء حتى يخرج ومن قال ان كان الحج فريضة ويطوف طواف النساء او يبيت من يطوف عنه
 ادى الى الحج يتلوها ولم يحج او يبيت في الشهر الراعي ويطوف طواف النساء ان كان معتمرا وان لم يبيت
 الصدى بعثته ميتة مع اصحابه وادعاهم وقبضه بغيره اهل بعد ذلك والصدا بالعقد والجلد ما صد
 ظلم او غير ظلم فالاول حلال اذا لم يكن له طريق مسلوكة سواء قد شرع على غيره انما حلال
 ويجوز عليه القضاء ان كان مرفوقا وهو الحيا وان لم يكن مستطوعا وسقط الدم اذا شربا قولان

والشاة ان امكته النصف وسعد ذلك نصفان ادى الى احد الموتين فقتله واشتبا في قتلها بالكتاب
 وادعاهم بكثرة السوء وكان له طريق مسلوكة سواء حجت لم ينفذ ما رجعها ويشترط على من يحل وان
 منه من الموتين بعد ذبحه وحده ومعه ما ذكر **فصل في بيان الحج والكاتب والصدا والبدن والصبي**
 مشروط ومطلق فالمشروط في حكم الصدا في ذلك والطلاق ان ادى بعض مال الكتابه كان من الايام
 ميتا ما باه بغير الحج في ايام البين ادى سببه والعبد يحل ما احرم بالزبي او بغيره فان احرم بالزبي
 ما يريجه عن الاداء صح حجه فان لم يمت الكتابه كان فخره الصوم وودع التبع تاخذ من قبل الوقت
 بالمشترط من حجة الاسلام وان رجع عن الاداء ولم يسله او اعطاه وقد تلبس بالاحرام لم يكن له رجوعه
 تاثير وان رجع واعلم بلبسه بالاحرام او لم ياذن له فيه واحرم لم ينفذ امره وكان له سببه معتبر
 من ذلك وحكم المذكر والصبي انما يريه وليه وقد عمل الاحرام امره بالاحرام والاحرام على ما يجب
 على الحرم الاجتناب عنه وبما هو معتقده الناس فان باق قبل الوقت بالموتين او باحدهما اخرجته
 عن حجة الاسلام وان لم يبلغ الحرم منها وعليه حجة الاسلام بلق مستطوع او مريد الاستقامة
 بعد ذلك وان لم يعقل الاحرام احرم عنه وليه وجسر الحرمات وقفا بروسى ان امكته وفرة
 ان لم يكن وكما حكم بقتل الناس **فصل في بيان الحرة من ثوبان مرتبطة بالحج وغير مرتبطة**
 لم يطرده من ثوبان اما فقدت عليه او تاحرت عنه فالمعتقة هي الحرة المتمتع بالحج والمناقرة
 هي عمر الصلوات والافراد فان تمتع بها لم يحل ما احرم في شهر الحج وفي غيره ما لا الاول الا يجوز له ان يحلها
 مفردة او اذنى ذلك وان لم يمتحمت ما ذوالثاني لا يصح واذا اعتقر حجة الصلوات والافراد ان شأ
 احرم بعد انقضاء ايام التبريق وان شأ اخر الاستقبال الحرم ما لا ادر ما خرج التيمم واحرم منها
 وشتر على ما ذكرنا في الحج ونوى العزرة للحج ولى فاذا حل الحرم قطع التيمم وطاف طواف الزيارة
 وسعى بين الصفا والمروة وقصر وحلق والمطاف افضل وطواف النساء فان كان للحج واجبا
 او نذرا كانت العزرة مكرا غير المرتبطة بالحج حرمانا واحتراما بالنذر وسعى بين الصفا والمروة واجبا

فقد

احرم

الذين جاءوا من بعدهم الى الله ليعذبهم او يعطاهم ما يشاءون الا الذين اصابوا من قبل الله من العذاب فمنهم من يغفر له ومنهم من لا يغفر له
شهر رجب والرجز من الحج والفضل عليهم طواف النساء في كل سنة الا في التمتع بها في بيان رآه
الدين واما اذا اراد الرجل الحج وكان على طريق الصراط فالاول ان يبذل نيزارة النية وان اضرب يده بالحج
وصح الطريق المعينة واما اذا اراد ان المعسر وخلفه على حال وصل عليه وكفته فان حازه نازيا
وصح وصل فيه واستطاع وصل اية في مسجد القبر وكفته من اذا لمعه واعلم ان المدينة حرما مثل
مكة وحدها بين لابتيها من ظلالها الى وعده لا يملك سيد ما بين الحرمين ولا يعين شجرها ولا
يختل عراكها ويستحب غسل الدخول المدينة والدخول المسجد والدخول من باب جبرئيل والقيام
عند الاسطوانة المقابلة والارادة على ما هي مروية فاذا فرغ من النية مسح وجهه وعينه
برأسه وقام عنده حامدا لله قنينة على راسه وكفته بين القبر والمذبح فان فيه راحة
من رايته الحية ثم ان مقام ابراهيم النبي وصل فيه ما يدله ثم ان مقام جبرئيل ودعا
بدعاء الله فقد روي ان حافيا ووعده به مستغفلة القبلة لظهرته ثم رأت سيد النساء
عليها السلام تدور في قبرها في بيتها وتدور بين القبر والمذبح وتدور في البيت والاحتش
ان تروي في المواضع الثلاثة والحجادة في المدينة مستحبة واكتفاء الصلوات في الصلاة وان عرفت
له مقام تشرافا من اجسامها واعتكفت عند الاساطين وصل عند اسطوانة التوبة ليلة
الاربعاء وقعد عند ما يوصيها وصل ليلة الخميس عند الاسطوانة التي تليها وهي تسمى مقام جبرئيل
وقعد عند ما وصل ليلة وفاء وصل ليلة الجمعة عند مقام النبي وصل عند بيوتهم ولبس
ولا يكلم هذه الامام ان استطاع الا بالادلة منه ولا ينام ليلا ولا نهارا الا في الحاجة ولا يترك
من المسجد الا ضرورتا ولا ينام فيه ثم يروى انه يذهب الى المدبرين ووجهه وياقي سيد
قنا ومسيد الاحزاب ومسيد الفتيخ ومشرقة ابراهيم ويتطوع بالاستطاعة من الصلاة
واذا فرغ من الحج اذن موضع راس النبي وصل عليه ودعا وان النبي وصل له مثل ما ذكرنا

من

ورجع الى القبر والذين الكبار ليسوا على ست درجات قريبا من الاسطوانة التي خلف الاسطوانة
الخلفية ثم استقبل النية وودعهم **كالحج** او فرض من فرائض الاسلام
وهو من على الكفاية واذا قام به من يكف سقطا من الباقي وانما يجزئ شاة شاة واحدة
حصولها مع ذلك او من نفسه الامام للحج والثاني ان يبذل اليد والثالث ان يجزئ سبع
في الدعاء والوجه الحرة والبلوغ والذكور وكالاعتقاد والنية اذا افاض الى المعرفة
ويستقر عشر نفس النساء والصبيات والمجانين والشيخ الصغير والمريض والاهل والمسلمين
اذا لم يقدروا على الحرب فاصا ومن ليس من اهل المعرفة يروى ان ذنبا والذان ومن اصابه الحجاب
فرض عليه ما يجد شاة واحدة استنما من الامام اياه والثاني يكون في حضور الامام وعينه
بصره له وهو ان يدهم اسبغ بشبهه على الاسلام ومن اوجاه صلي في نفسه لو مالها اذا
حصل تشرطا وحضوره وقدرته على دفع ذلك وهو دعاء وان احتاج اليه لا يجوز للحج
بغير الامام ولا مع الحضور **فضل** في بيان اقسام الكفار ومن يجوز قتاله وبيان الفتا
الكفار رضوان فخره عجزوا عنه على دينهم وهم اليهود والنصارى والمجوس بشرط قبول
الحج والموافاة اجراء احكام الاسلام عليهم وهو ترك الظاهر للجومات ومعها ثمانية عشر
شيئا الاشياء الثلاثة لا مان من الفتا الصل على الاسلام وما يكون في حكم المناصرة **مسألة**
او سبب بينه واحدا من المسلمين بالكلية والارباب والاعا نزع على المسلمين ابا باطل في اهل الحرب
على احوال المسلمين او كتاب اليهم بالخيار اهل الاسلام وما يوجب عيب منهم اعيان فتان
مسلمين من دينه او يملكه احد من المسلمين او قطع طريق طيلة اظفارهم في دار الاسلام
من شر الحنجر ومكاس الحمرات وادخال الخنايف في بلادهم ومن اصاب القوس واحد الكيس
والهبة واقالة الميقات فاذا التزموا ترك جميع ذلك وهو الصغار جاز عقدا للمسلمين فان
خالفت شيئا من ذلك خرجوا من الدين والفتا لا يجوز ازاره على دينه وهو من هذا هو كذا

من الكفار لا يثبت لهم غير الاسلام وان لم يقبلوا وتولوا ولم يرجع عنهم الامم بعد ان يسلموا او يتقوا من اهل
والا فقولوا لم يبدلوا بالقتال الا بعد ان يدعوا الى الاسلام من اهل الظاهر والشماتين والاقربى حجة
سماحة ومردله والشرع الشرعية باسم حجة ان اهل الجحيم او بعضه صل قتالهم ووجه لم يحل حال
اصل الاسلام اما كان لهم شوكه وقوة او كان بهم ضعف وقلة او توسط حالهم فالاول يلزم قتالهم
على العتور ويبدل بالترتب والاقربى علم بكنى الاقتام بالعداوة ولا نوحه قتالهم الا اذا دعى الامام في
الانذار مصلحه ولا يصح للجم الامام خرق اربعة اشهر اذا رايه صل الصلواته والامام كيف يشاء ومن
يستأمنه او يمشى بالافاء باسم قبل الدم وان عتصموا فتولوا بغير وجه يكون صل الصلوات والجمع
القتال وتترسوا بالاطفال وبالسليمان اسروهم جاوزهم اذا فقدوا في انصافا انما يقتل
او السلم بالحجة اسم ولزمه الكفارة قتل المسلم ويجوز ثبوتهم بالليل وتخريب المنازل والاعمال
واضرارها وتطير الاشجار ان افشنت المصلحة وكراه ان لم يحج اليه ويجوز بقاء الجبل من
دله المصلحة المسلمين والنقل اذا كان بالمسلمين متفق ويخبر ذلك اذا اخرج اليه ويجوز
قتال النساء مسلمة المسلمين ولم يعاون عليهم والثاني يجوز للامام ما خيره قتالهم وموادعهم
الى عشر سنين ولا يجوز له ان يقتلهم اذ لم يستظهر بالرجال والسلاح وما يحتاج اليه في قتالهم
حتى يستظهر ويذهب عنهم بايدي صل الصلوات الثالث ان كان مكان كل اثنين من الكفار واحد المسلمين
وصح عليه الثبوت لما لا يجوز له الفزارة ومن مع من عتصموا فقتلوا او من عتصموا فقتلوا
باء بغضب من اسروهم على الامام ان يقتلهم ويصالحهم على حسب ما يراه صوابا واما الاوام فلم
يجز اما كان الحوفي اسيرا او مشتما فان كان اسيرا لم يجز لغير الامام اذامه وان كان مشتما جاز
للامام عقد الامان لمانر الكفار والمعتوبين من جهة ان يمدن بغير واحد المسلمين ان
والواحد عشرة وليس احد يمدن على الامام ويبدل المال فيما للقتل والعقد وان اسندوا
الى المسلمين ولم يمدنهم وتوجه ان لا يظلم الاوام فانهم لم يجز الشعر من لهم وردوا الى اهلهم

ليكونوا

ليكونوا احرار باناسم الحربي في الحرب كان اسلامه حقا لانه ولوله الصناد من اسر وان كان
حلا وسبب له ولاله من الاخذ ما يمكن نقله الى الاسلام ولا يجوز العذر من معتدله الفتنة فان
احضر منهم لعذر عند اليهم عديم ووردوا اليهم بعد استيفاء كل حق له تتم للمسلمين **فصل**
في بيان حكم البلد اذا نضحت كل ارض يصح على المسلمين لم يجز من اربعة اوجه اما نضحت عنوة او
صلحا او بغير اذن الامام او مسلم من غير قتال فالاول كان المحسن لاهله والباقي لجميع المسلمين
والثاني حكمها على ما شره ولا يصح ذلك الامم بعد ان يقبلوا الكلام الذمة والثالث والرابع من الامم
فصل في بيان حكم الاساقفة المسيحية في ارض اسلامية واولا في ارض اسلامية اما اسر قبل
انفتقها القتال او بعده فالاول ان لم سلم كان الامام مخيرا بين شيئين قبله وقطع يديرو
رجليه وترك حتى سرق والثاني ضربا به اما يجوز له عقد الذمة او لا يجوز فالاول يكون للامام
مخيرا بين ثلثة اشياء احدهم الفدية والآخر ثاق والمن والثاني يكون الخيارات بين شيئين
المن والفدية واما الفدية فمما لا يخفى السروان كان معها ولد بلغ سبع سنين وما زاد
بينها بالبيع وان لم يبلغ لم يجز واما الذمار فان اشكل امرها اعتبرت حالها بالامنيات
فان امنت من حكم الرجال فان لم يمت فمنها اليك **فصل** في بيان الفتي والفتنة ومن
يستحبها وكيفية تسميتها الفتي في الشريعة ما حصل في ايدي المسلمين من غير قتال وهو من
الاقوال والفتنة ما يستفاد من الرمال ويتقسم قسمين اما يستفاد من الكثرة والعدد
وقد ذكرنا حكمها في كتاب الجسر او يستفاد بالعدبة من دوا الحروب وهو ايقم قسما اما ان
تقلدوا لم يكن فلاول منها ما مال وساما والاموال الخبز منها الصفايا بالامام قبل القيمة
وهو ما لا تطلبه من الضرر الفاقة والشوب المرفعة والحجارت الحسناء وغير ذلك ثم يخرج
هذا المكون وهي ثمانية اقسام اولها نكاح النكاح والجهاد والرخصة للعبدة
والنساء ومن عاونهم من الوثنية والاعراب على حسب ما يراه الامام ثم يخرج المحسن من الباقي

لا يملك قسم الباقي سب من قاتل ومن صوف يحكم بالسوية للداخل سبهم ولا غارس سبهم اذا لم يكن
سبهم وتاما ولا معصوبا ومن كان له اصل من جماعة اعطى سبهم فترسين لا اكثر ويستحق العتية ثمانية
الرصد للقتال والعلو حرة والباعة والصنعة او حضر او كان من غرضهم الجهاد او قاتل او كان لم يكن من غرضهم
الجهاد والصناعات المحض ومن ولع قبل القتية ومن وصل اليهم للهد قبل القتية او انقذت من
اسر المسلمين ووصل قبل القتية وما يوقن من العائنه في المراكبة كان حكمه كحكم من دخل دار
الغزو او غير الغزو استحق السبم والاجرة والسبا به الذي والنساء وقد ذكرنا حكمها فان كانت من
من اسرها الكفار من اولاد المسلمين واسترقوه العاقول ليه لشرب عرقه وافتاح البئر والثا
يخرج من الجن والباقي للمسلمين فاطمة وامره الى الامام وما يحصل من ماله انه يصرف في مصالح
المسلمين **فصل** في بيان احكام الجزية هذا الفصل يحتل الى بيان خمسة اشياء من يجوز تحت
الدنة له ومن يؤمن عليه الجزية ومن لا يؤمنه وقد الجزية ومن يستحقها قالوا اليهود و
النصارى والمجوس وقد ذكرناهم والثاني من اجتمع فيه خمس خصال الجزية والذكور والبالغين
وكمال العقل وانقضاء السنة من غير ان يداووا له والثالث سنة بغير المروءة والعبد
والعبدون والصبي والابنة والنسبة للعنف والاربع ما يكون بر الذمى ما عزا وتدره موكل
الداري الامام ويجوز زل الزيادة والنقصان عنه وان شئت عليهم الصيانة ووضوا ما بعد
استقرار الجزية لئلا يظلم احد ما ان لا يبالغ في الزيادة على مثل ما يجب عليهم من الجزية
والثاني ان يكون معلوم من المقدار اربعة اشياء الامام ومعد المادة بهم والمحصن الى المال
والشرسان وقد اعفوت من الجزية والارام وقد علف الدواب ويضع على الرواسي اذا
لا يجمع بينها والخاص من يقوم مقام المهاجرين في دفع الاسلام **فصل** في بيان احكام البقاء
وكيفية قتالهم بالقتال من خرج على امام عادل وقتلهم على ثلثة اشهر واجب وبما يرضون ويحظون
فالاولة ما اصبحت اربعة اشهر ولا يكون في صنعته لا يكون مقرب جميع الاباء الغنال وضروهم

عن قتيبة

من

من



عن قتيبة الامام شقير بن عمرو بن بلده او غيره وسائسهم ثمانية سابع صدقهم فان باينوا بابل وغير
سابع كانوا محاربين واستندوا من الامام امامهم للقتال والثاني ما يكون دفاعا لنفسه والثالث اذا
كانوا في قبضة الامام وغيره مشعين واذا قاتلوا لم يرجع عنهم حتى يرضوا الى الطاعة ويقبلوا عن ارضهم
فان ائتمروا وكان لهم نفقة وجعوه اليها جاز الا جازة على صريحهم والبيع لمن يرضون وقتل ارضهم
وان لم يكن لهم نفقة لم يجز ذلك وما حاربوا العسكر من المال فهو غنيمته وما لم يحاربوا فلا حمله ولا يجوز
منى زيارتهم بحال **فصل** في بيان حكم الحان الحان ويحكم من اظهر السلج من الرجال والنساء ان
او قتل او مروع يكون ولم يجل حاله من شاة وعيا ما يتوب قبل ان يظهر بر او يظهر بر
قبل ان يتوب ولا يتوب ولا يظفر به قالوا للمخيل اما لم يحس او حتى بالامو جب القود في غير
الحاربة رفضت العقوبة او حتى جنابة قويا ولم يحس فان جن جنابة لم يجل اما حتى في الحاربة
او في غيرهما فان حتى في الحاربة لم يجز العقوبة ولا الصلح عمال **فصل** في غير الجزية
جاز من ذلك وان لم يحس واخاف من مقلد من البلد وعلم هذا حتى سوب وان حتى وخبره اقتض
منه ونفقه البلد وان اخذ المال قطع يده ورجله من خلاف ومضى وان قتل وغر منق
اصلاح السلج الفتل كان ول الدم حتى يابن القود والعفو والميرة وان كان من
المال كان قتله حتما وصلب بعد الفتل وان قطع اليد ولم يخذل المال قطع ونفى وان خرج
وقتل نفس منهم قتل وصلب وان يخرج وقطع واصلا المال خرج وقطع العصاص واللا
ان كان قطع اليد اليسرى ثم قطع يده اليه لاخذ المال ولم يوال بين القطعين وان كان قطع
اليمين قطعت يمينه وقصاصا ورجله اليسرى لاخذ المال يقطع حتى يظفر بر ويقام عليه الحد
فصل في بيان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما من فروض الايمان باقتراح خمسة
مشروطة ان يعرف المعروف ويعرفه والنهي عن المنكر ويتبين استمرار ذلك من تركه ويجوز
تأثير امر ونهيه ولا يفسد الاكثر ولا يكون فيه مضرة من الحقوق على النفس والمال له

الإشارة والثبوت والبرهان والحق والصدق والعدل والبر والنجاة وعصاها بأشياء ذلك
من الدعي والمدعي عليه والمشتبه ودان قلنا يجوز أن يكون الدعي والمدعي عليه
والشهود وقدر الخلق في حال ما أحل المسألة اهل مسجد أو سوقا أو حين الله كانا
وبين قهاسرا في موضعين ودرج كل واحد منهما إلى واحد بحيث لا يبلغ عليه الاخر ولا يقبل
التعديل والجرح الا من اثنين ويغير من شرط الشهادة فيقبل التعديل فيجرح الجرح
لا يقبل الا من قبل الحاكم ولا يقبل اهلها بعد ما بال التعديل والجرح او دمج احدهما بالتعديل
والاخر بالجرح فان رجع بالتعديل على الحكم وان رجع بالجرح توقف عنه وانه اختلفا من
موضع واحد وجعل الخبر والمرصم بالسؤال والبيان فان رجعوا بتمام بين الجرح والتعديل حكم عليه
وان رجعوا بتمام اليقين احد يقول منه الجرح ولا يشهدوا الا من غيرهم وان رجعوا
وسمح مناه ومن غيرهما جازوا احضر جماعة دفعت افرح من خرجت قهرت ابتداء في الحكم
وان علم من جاء اولاد ياب وان اشبه كقيا سابعهم في رفع مخططات وجعلوا عقد ما جعل
عليه واضحي واحدة فواحدة من خرجت قرعة برباب واذا حضر خفيان للتماعي لم يحل
ما لها من اربعة اوجه ما عرف الدعي الاخر انه احضر يدعي عليه قال ولا يسمع دعواه
ويحكم على مقتضى الشك بينها والثاني ان كان لاحدهما سركم عليها وان لم يكن اقرح
بينها والثالث يسمع من يكون على عيني الخصم والرابع يسمع من يدا بال دعوى اذا لم يكن
للاخر عينته على ما ادعاه ولم يحل الدعي عليه من ثلثة اوجه اما يكون اقرحيا وسكت عن الجرح
تعتنا او لبا بقالا ولا تصل الحاكم الى افعاله من مفرقة ما عتده وحكم على ما اشار به من
الاقرح والالتزام والثاني يحبس حقه بغيره ويترك الا ان يعفو الخصم والثالث من تأخر
اما اقرح اذ ادعاه او غيرهما وانك فان اقرح اذ ادعاه وكان عينا قائمته في يد المشتبه بها وان
كان حقا فذمتها منه بالابقاء فان ادعى الاعسار من غير دها سب مال قبل من ان يقيم
خصمه به من عياله وان ادعى ذهاب ماله لم يقبل منه الا بيته اهل الجيرة الباقية فاذا

ثبت اعساره على سبيله ان لم يكن واحدا فيكتسب بها وامره بالتقيل وان كان ذاهرا في غير
اليه يستعمل فيما يقبل من قوته وقوت عياله بالمرور فانه جرحه وان اقرح بينه ولم يكن
ليقبل منه وان كان مالا وكان منها الزم بانه فان بين وكان موافقا لدعواه فالحكم فيه فاذ كان
وان كان مخالفا له او اقرح من غير مخالفا له من غير مفسد ما ادعاه وادعى المدعي ان ذلك لا يسمع بطله
لذا لم يخرج من اقرح به المدعي بما ادعاه وان اقرح بينه اقل ما ادعى اقرح ما اقرح به وعلم بالحق
بالدعوى وان لم يصدقه المدعي بما اقرح به كان دعواه بحالها وان الجواب فان اقرح فله ما ذكره وان
انكر قبل المدعي الكسبية فان قالتم وكان شرا صخره انا ما وان لم يكن ما صخره قبل له اصغر
وانها ونظر في امر غيرهما فاذا اصغرهما سمع منها دها فان انفتحت ووافقت دعواه
امضاها وان خالفها اسقطها وان ادعى عينية بينه اقرح من كسبل حقه فحضر البينة ما لم تزد
المدة على ثلثة ايام فان تاذت لم يلزمه الكسبل فان اصغرهما قبل انقضائه المدة فذلك وان لم
يحضرهما برئت رقة الكسبل وان قال ليس لي بينة قبل له ما تريد فان سكتا قاتلها
وان قال تاخذني تحي قال المدعي عليه الخلف قال انتم قال المدعي اقرح بينه فان قال
لا اقرحها وان قال نعم وعظه وصوفه وعرفه عاتبة اليمين اقرح بينه وان اقرح ذلك
وان امره بغيره فاذا اختلف اسقط دعواه وان ردا البينة كان له ذلك فاذا احكف
ثبت ما ادعاه وان كمال بطل وقته وان اختلف الدعي عليه وشروط اليمين ان اذا
حلف لم يكن له رجوع عليه بعد ذلك بوجه لزم الشرط وان لم يشط وادى بعد ذلك
عليه واقام بينة قبل من ذلك واذا اثبت المال على غير مفسد وطالبه برقة فاعده والتمس
صاحب الحق حسب الحاكم حتى يبرر اليه من حقه وان اقرح المدعي عليه بالمال وكان المقر بالغا
عاملا امره بغيره محمودا على لزم حكم اقرحه وان كان غير عاقل ولا بالغ ليسمى اقرحه وان كان
عبدا وسد قوسه سيد وكان يحق في النفس اقرح منه الا ان يصدقه سيد فان بالغ

القدرة فيمنه كان سيده مجتبا بين الفناء وتسلم العبد وان كان عالما في الذم وكان ما دونه في
الاستدانة لم يزلوا وان كان ما دونه في التنازع ولفن المدين كونه ما دونه في الدراستي
فيه وان لم يكن ما دونه كان في ذمته فاذا اعتق طوبى به وان كان محبوا على كماله على ثلثه الحق
اما العن يابو عيب القصاص ما يابو عيب او بالايكون محبة واعية فالاول يغتفر من
والثاني لا يسمي اقراره والثالث يسمي اقراره فاذا ثبت الحق باقرار من يصح اقراره وطلب
الدعي من الحاكم اثبات اقراره فان كان الحاكم عرف الفرق بينه وبين غيره وعينه
وشأنه وكال عقله انبه وان لم يعرفه توقف عن الا ان ياتي بغيره عارلة فان التمس
بعد ظهور الحال محض او محمل وكان مع المدعي كتاب يحقده وثبت ما فيه بالبينة اعلم في اول
الكتاب وكتب تحت كل شهادة مشهود عندي في محاسن حكمي او قضا او كتب له محض
لشهود الحق وان ثبت الحق بالبينة من شهادة رجلين او رجل واحد او شهود
ويبين وذكر ذلك في المحضر وان التمس انما زامه الحاكم به فهو محمل ولا يجوز للحاكم ان يقبل كتاب
حاكم اخر ويحكم به الا بالبينة وان شهدت البينة على التفصيل حكمه بر اقرار المدعي على
حاضر يعبر عن نفسه او على غايب او سميت او حاضر الا يعبر عن نفسه مثل المول عليه فالاول
قد ذكرنا حكمه والثاني يحكم له بشيئين اما قد بينة عارلة ومن ما حلف لم يخل اما يكون الدعوى
بر عينا ثابتة او دينيا في رسته فالاول ياخذها الحاكم ويسلبه من الدعي والثاني ان كان الدعي
عليه مال من عتس حقه قضى حقه منه وان كان من عتس حقه باع عليه وقضى الحق بر شئ
ان التمس صاحبه الا ان يكون الدعي على ميت فان رجحوا لورثته ان يقتصوا الحق من غيره
او ضررون بمن ما يباي عليه وان لم يكن له مال اصله قضى حقه في الدين ان كان يجب العتس
او المول عليه يعني ذلك ما لا وان سأل من له الحق على الغايب ولم يكن له حقه الحاكم ما لا يجب
شئ من ان يجب له كتابا الى الحاكم اخر يحكم له به اجابة المدعي او الملسا ان القربة والبيعة في

سواء فاذا ثبت عند الحاكم الاخر احضر الحاكم عليه وعنه ولم يخل من ستة اوجه اما اقربه او انكر اوارعي
قضاها او ادعى له بينة او حرمه المسمودا والعتس اليه ان ادعى ان دعيه المكتوب عليه فالاول يلزمه
حكم اقراره والثاني يعبر به بالحكم عليه والثالث لا يقبل عنه الا بينة والاربع يوجب ثلثا ايام فان
ان لها والا الزم الحق والخامس لا يلزم له لانه قد حلف مرة والسادس لم يخل اما لسمعه او ساءه
فالاول لا يقبل عنه والثاني لم يخل اما بوجه من ساءه او لا يوجد او يكون قد مات فان وجد وكان
للحكم له بينة بان الحاضر هو الحاكم عليه لم يسمع من المدعي عليه التمس وان لم تكن له بينة او حلف
الحاكم من ان اقر توجبه عليه الحق وان انكر الزم المكتوب بالشفقة بينه فان فرق حكم به وان
عبر التمس من الحاكم المكتوب عليه من بينة فان لم يبين توقف عنه فان لم يوجد
الزم الحاكم به عليه وان مات او لم يكن ان تكون العارلة بينهما في الاشكال بحاله وان لم يكن تثبت
الحكم على الحق فان التمس من الحاكم الثاني كتابا الى الحاكم اخر كان له مثل الشهادة دون الحكم والمسا
معتبر في ذلك ما يجوز فيه من قبول الشهادة على الشهادة وهو سبع يوم للذهاب والرجوع
معا فاذا استوفى الحق من له رد الكتاب بان كان الحق دينيا ولم يلزمه ان كان عينا **فصل في بيان**
سبل البنات وكيفية الحكم لهما المتخاضعة لغيره او حبه اما يكونان مسلمين او كافرين او يكون
احدهما مسلما والاخر كافرا فالاول والثاني يلزم التسوية بين الخصمين والثالث يرفع
المسلم عليه ولا يجوز للحاكم تسمية اشياء بان يصح باحدهما في غير موضع وتلقب احد الخصمين
ما يميزه بالآخر والاشارة على احدهما بغير ما قبله من الاقرار او اليمين او غير ذلك الا ان
يتعلق بحقوق اسبقه فان رجحوا فله على ما يتيقن الحق وتضعه الشاهد بالاعرافة في مقادير
ونشأ به اذا منقش وتكتب احدهما من الخيف واقرار احدهما بالخطاب وغيا نتر ويلزم
حتمه اشياء التسوية بينهما في المجلس والنظر في الخطاب مع شتا ويدر في الدين وتلك من تكون
لرجح من ياردها والتوكيل على من لا يتيقن لاقامة حجية وتفرق الشهود اذا لم يكن لهما

سعداء وحبوبه والذين قد عرفوا انهم اذ اشبه عليهم الحكماء او الشهود واذا عاين الحضانة بين يديه
وسكان الحكماء الذين يتكلمون في حصيل بين حشيتين يتولد عنهما الاخرى كما اذا كان للجملة دعوى حقوق
من مجلس واحد على واحد وكلوا باجمهم وكذا واحدا او اذ على عليهم وتوجه اليهم جاز الاضمار
على واحدة الحكم والاضمار على الحكم واصفة لخاصة ولا يجوز له الدعوى غير مرة الا في الوصية والنا
يتقرر الدعوى في الدين بثلاثة اشياء على التي ولست اشياء على الميت فاللثة مدد المال والجنس والشعر
و ما يحتاج الى وصف في اربع او اختلف النوع مثل مائة درهم فالا ان كان من سنة الصبي
والعامة فقامت لزمه بيان ذلك اما السنة فالثلاثة التي ذكرنا وبيان هو حق واثبات تركه على
التقنين في المدعى عليه ويتقرر في الدين ببيان الصفة اذا لم تكن متبطلها او بالقيمة اذا لم يكن وان
كانه بما لا يمكن الجدل من ثلثة اوجه اما ان يكون من روات الامثال او من روات التهمة او غلابة
الذمير والصفة في الاول يتقرر بالوصف والثاني بالقيمة والثالث ان كان علاقة بها بما
فرسها ثلثة وان كانت علاقة باحد من قوما يميز بينهم واهل رت الدعوى والتمس الطواب
طالبر الحكم فان سكنت حبيب حتى يصيب واذا ثبت الحق لم يحكم به الا بالناس صاحبه والحكم
ان عقول حكمت او قضيت على ذلك او اخرج ما يتشبه عليه والزمته وان انكر كان متحقق
بين وعرف المدعى كان الحاكم غيرا بين السكون وبين ان يتقاع الشبهة واعلم يعرف
قال لا يبينه واذا عدل الشهود قال للمدعى عليه ان يخرج من انتم امضه ثلثة وتكلم
براه التمس حقه وان قال لا يخرج لم يحكم عليه الا بالاثبات من له الحق وان جرح البينة قال
زلف في الشهود وهو والشهادة وان لم يخرج الشهود والتمس البينة لم يكن له ذلك
واذا غابت بينة معقولة او جرح عنها لم يكن له طلب الكفيل وكان له التمس او التخليه وعونه
الحاكم زلف وان طالب في مدين سرحا لم يحكم عليه كجفيل لم يكن له ذلك واذا غابت بينة
منه لا يبره ولا يستطاع بغير الناس من المدعى فان التمس التمس عرض عليه فان حلفا

ايضا

سقط دعواه على ما ذكرنا وان كان له ثلثة ان حلفت والا حلفا ثلثة ما كلف فان عاين قد لا وان
دفعه ذكرنا ما ذكرنا ان امره على حقه وان حلف ثلث حفته والحقوق ثلثة فان كانت له لم
يحكم بها على الغائب وان كانت للناس حكم على ما ذكرنا وان كانت لغيره من وجهه وللناس وجه
حكم على الغائب بحق الناس والتمس مثل السرقة ويجوز الحكم للمأمون الحكم جعله في حقوق الناس
والا لتمام في جميع الحقوق والحكم على ما يحجب حكمه او يبره فان اقر قال حكمت لفلان بكذا واقر
عندي بكذا او شهد له شاهدا وان قال اقر عندي بكذا فحكمت له كان شاهدا **اصل في بيان**
الحكم البينة وكيفيتها التي على الدعوى والمبين على من انكر البينة على الدال او على ما يكون
المرتب من المال امداد بغير اشتباه شاهدا وشاهد يدين وشاهد وامر ان و يمين فاذا
تام شاهدا كان غيرا بين ان يقوم احده او يقيم امراتين او يحلف فان تدعى اثنان علينا
قائمة او في يمينهما اولى يمكن في يد احد الا ان اربعة احدهما يكون لكل واحد منها بينة على
سواها وفي الخ لغيرها الاخرى بوجه او لا بينة لاحدهما او تكون لاحدهما بينة فان تساوى
البينة كان المدعى بر بينهما متعفين واذا اختلفت البينة من ثلثة اوجه ما يكون احدها مطلقا
والاخرى معتقده والحكم لمقتضى او يكون احدها عادلة والاخرى غير عادلة والحكم للعادلة او
تكون احدها اكثر من التساوى في العدالة والحكم لاكثرهما عددا وان لم تكن الاحدهما بينة
وتخالفا كان بينهما نصفان وان كانت البينة لاحدهما كان العيين له والثاني لا يمكن ان يكون
ملكها ولا يتكر زمان تكمل ملكها مثل الاوان المصبغة من الذهب والفضة والنحاس
واشباحها وكان لكل واحد منها بينة على سواها في صاحب اليد وان كانت البينة لاحدهما
فله وان لم تكن لاحدهما بينة لم يبره المدعى على صاحب اليد غير يمين وان كانتا البينة
والا يتكر ملكها لم يحكم من سبعة اوجه اما يكون لكل واحد منها بينة مطلقا او معتقده
بالا يبره احدهما او يكون احدهما مطلقا والاخرى معتقده او كانا مضمونين بالامانة الى الشايع

الصبر فان شهد اربع على وصية واستقلا الى صبي قبلت وحكم بها وانه شهدت ثلث قبلت ثلثا
 ارباعها وان شهدت اثنتان قبلت في النصف وان شهدت واحدة قبلت في الربع وذلك
 عند عدم الرجال ويعمل شهادة النساء في اربعة مواضع وقد ذكرنا ذكر موضعين يعمل
 شهادهن مع الرجال ومع اليقين اذا لم يكن رجال وفي موضعين في المال وفيما كان وصلة
 الغير مع ارباعها قبلت شهادهن مع الرجال ولا تقوم فيه اليقين مقام شاهد وذلك ضربان
 احدهما ان تشهد امرأتان مع رجل بالفضل ويجب للماء الدية دون القود والاخر اذا
 والسحق فان شهد اثنتان رجال وامرأتان باحد ما لزم لهما الزم على المحض وان شهد
 رجلا واحد وربع نسوة على المحض لزم الجدة دون الزم وما قبلت فيه شهادة النساء مع الرجال
 فقد ذكرنا ولا يعمل شهادة النساء مع الرجال في اربعة مواضع الحدود سوى ما ذكرناه
 وروية الحمل والطلاق في بيان تقاض بينة وحكم القعدة كل امر
 متعلق بغير القعدة وتعارض البينة بشكل وانما تقاضت انما شهدت باحد ما على الصدا
 شهدت بر الاخرى من غير ترجيح لاحدهما فاذا اكثر من اثنان وادعى غير واحد فاعلم
 من اربعة او حير او اختلفا فقد داروا الله او جئنا الامر عند هذا الاول اذا كان
 صاحبها اكرهية منها البيت الفلان بعتته وقال للكثير بل جميع الدار وانما كل واحد
 منها بينة موصوفة لم يخل من ستة او غيرا ما تساوى البينات من جميع الوجوه او سبق
 تاريخ بينة صاحبها او تاريخ بينة الكافر الكثير ولا يكون لاحدهما بينة وكان عقيب العقد
 او كان في اثنا العقد او كان لاحدهما بينة فالاول تقاضت بياحا والثاني بان
 الكثير عشرين والثالث كان الحكم بعشرة والرابع مخالفا ونسخ الحكم بينهما العقد
 ومرارا والخاص مخالفا انما انسخ الباقي وحكم باجرة المثل فيما سقى وان كان بعد ما سقطنا
 الله حالها ونسخ العقد وسقط المسمى ولم يفت اجرة المثل والسلس يكون الحكم لصا

البيت والثالث ان ادعى صاحب الدار شهرا والكثير شهرين لم يخل من اربعة او حير اما يكون
 كلمة منها بينة على سواء او سبق تاريخ احد البينتين او عريتان الفان يخ اولم يكن هناك
 بينة فالاول تقاضت فيه البينات والحكم بغير القعدة والثاني يكون الحكم للتاريخ السابق و
 الثالث مخالفا بغير حكم باجرة المثل والرابع حكمه حكم الثالث والرابع من القسم الاول
 يكون فيها البينة على الدعي واليمين على من انكر فان اقام على واحد منها بغيره على سواء تقاضت
 والحكم بغير القعدة وباقي الاحكام على ما ذكرنا وان ادعى رجل واحد منها ملكية عين في المال وانما
 بينة على سواء تقاضت واذا كان مينا في يد انسان ادعى بخفان عليه بانه استرهبها
 متى يكذب اقام كل واحد منها بينة على سواء تقاضت وكل موضع تقاضت فيه البينات
 والابد من القعدة من حريت عشرة وحلف كان الحكم له فان امتنع ردت على صاحب
 فان حلفا فخذ وان امتنع كان الدعي بيمينها على ما ذكرنا قبل **صل** في بيان دعوى اليك
 اذا مات انسان وحلف وارثا من واحد ما لو كان مقتولا لم يخل اما كان
 الورث للرجل واحدا او اكثر فان كان واحدا لم يرشع المقتول بحال وان كان اكثر من
 واحد فانفس الميراث وكل ذلك وان عتق قبل القسمة وبت معهم وان خلف ورثا
 مسلما وافر من الميراث مع المسلم الكافر سوى كان المورث مسلما او كافرا فان ادعى الكافر
 كسر الحد وصدة الاخر وادعى حوايقم لنفسه وذلك ولم يصدقه صاحب فان
 اقام بينة على ما ادعاه والا كان الميراث للفقير على اسلامه فان التمس بميمته كان له
 ذلك وان ادعى احد الورثين تقسيم موت المورث والاخر تامينه كان القول قول
 من ادعى التاخير فان لم تكن بينة على التقسيم وادعى انسان انه وادى فلان وقت
 مات واثام بينة على انه وادى ولم يشهد على الولا وارث له سواء فان كان الدعي
 وانما عطف الصفة مثل الاب والام والزوج والزوجين حتى يتخلى الام واليقين

انما بهيئة الميراث فان ظهر له وارث له سؤل فان كان المدعي رافض اعطى الميراث لغيره
 والزوج والزوجة حتى يتبين الامر والعبد لمن يحكمهم من السيد الاعلى الا ان يكون نفقا من احوالهم
 ما بقي الميراث الباقي وان لم يحكمهم وفي عليم تمام حكمهم واعطى باق من يستحقهم وان لم يظهر له وارث
 سؤلهم اعطوا تمام حقوقهم وان لم يكن المدعي رافض لم يعط شيئا حتى يتبين الامر وان شهد البينة
 الكاملة بالوارث له سؤل اعطى الجميع الميراث وان ادعى انه وارثه واحده فالبينة والوارث
 له سؤلهم وانما بينة على ذلك اعطى نصف الميراث فانما نصف الغائب وادعاه اعطى النصف الاخر
 وان لم يدعه السؤل في بيت المال ان كان المال موقفا في بيت المورث حتى يتبين الامر وان وضع في يده
 قيمه رد عليه وانما اعطى من حقها جميعا شيئا لم يعط الا بيمينه ومن ادعى ميراثا احد وحق في امر
 ورثته واشتد وانما بينة على انوارثه فقط او مع غيره حاضر كان او غائبا وكانت البينة كاذبة
 واستحق احد شيئا في الحال لم يعط الا بيمينه **ففيها** دعوى النسب اذا ادعى الانسان نسبيا
 لم يخل ما ادعى ان له له واحد بموته او خولته او احوته فالاول لم يخل ما ادعى بغيره او بغيره فرائس
 فان ادعى بغيره لم يخل من ثلثه او جده ما ادعى بغيره مستغنى او بغيره حق مستغنى فافترش
 المستغنى صريحا اما كان الولد صريحا او بالقائه كان صريحا قبله ان لم يكن له نسب محرم
 وان كان بالقائه او مراحمه او اقام بينة فكل الموان لم يقيم بينة قبله منه بشرط تصديقه
 اياه وان كان ان يكون ولدا له وان ادعى بغيره امره مستغنى وانما بينة قبله منه ويكون
 ذلكا شبهة بعد ويقع في موضع واحد وذلك اذا وجد له ابا له امره قائمة فاعفد
 انما رويته ووليها وان ادعى بغيره امره مشترك امره في ذلكا من خوصته وعقده من الشك
 الحق وعمن المباينين في الامة والولد على قدر نصيبهم وذلكا اذا كانتا بين شكا فلو حازها
 في ظهر واحد وعلمت وان ادعى بغيره امره اما ادعى بشبهة العقدة ان يبرها فان ادعى
 عقده وانما بينة قبله منه ويقع ذلكا في ثلثه سؤلهم او لها يكون بوطي امره قد عقدت
 بظاهر الحال ثم بان انها ذات زوج وثانيها يكون بوطي امره قد عقدت عليها عقدا فاسد وقد

وثانيها عقدت بوطي عليها عقدا فاسدا وثالثها يكون بوطي امره قد عقدت عليها عقدا فاسدا بعد
 ما طلقت امره عقدت عليها عقدا فاسدا ولدت الكشور سنة اسثموس وفي الثانية وان كان الولد
 من كل واحد منها بينة اقرب بينهما وان ادعى بغيره عقد لم يخل ما يكون صريحا او غير صريحا فان كان
 صريحا ولم يكن له نسب معروف فالحق بمرء ان كان الفاء او مراحمه او اقام بينة او صدق وان كان كاذبا
 ولدا له قبله من غيره والثاني ان صدق من ادعى بنسبه قبله من رثته **فصل** في بيان تدبير الزوجين
 في متعلق البينة اذا اختلف الزوجان او من يبرها في متعلق البينة لم يخل ما فركاه في ايديهما معا في
 يداهما فان كان في ايديهما وكان لكل واحد منهما بينة في الفاء وقسم بينهما وان لم يكن لواحد
 منها بينة ويصير لاحدها كان له وان صلح لهما معا كان بينهما وان كان لاحدهما بينة حكم له
 وان كان في يدهما كانت البينة على اليد الخارجة وللجميع المشبه **فصل** في بيان
 احكام المبيع وما يتعلق بها الميمين في الدعوى على بينة المستخفاف الا ان كان الخاف محسنا
 فاهما تكون على بينة ويجوز لهما ان يخلعا ان يبرهنه شيء ما ادعى بغيره ونحو في الحال وانما
 من ياد مسلم وكافر وكل واحد منهما صريحا اخرين وناقض والناقض رجل وامرأة فحق
 وصحيح وهو كذا الا ان بالعدد وجوب او بالزمان والمكان واللفظ استحبابا فالعدد
 يبرهن في الصامة واللعان ويستقر حقا والتاكيد بالزمان ان يخلع في الاوقات السرية
 وبعد السلوات المفترضا وبالمكان ان يخلع يقول له في السر في البقاء من كل بلد والثاني
 باللفظ ان يخلع يقول له وانما الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
 الظالم الغالب السامع الصار الذي لا اله الا الذي يعلم من السر ما يعلمه من العلانية
 والواجب قوله وانما وكلمين بغير ايتيم وبنات الحسنة مسقاة للعليان والحق
 كلف بما يراه ميمنا وما يكون له وامر له والاخر من يتوصل الحاكم الى معرفة اقاربه
 وانكاحه والى معرفة حكم الحاد شر بالاشاق واحضر مجلس الحكم من فهم اعراضه وانكح

انما له اذا اراد تخليفه اذ اتركه عليه وصنع به على المصنف عنه حكمها وحلفه بالايادى اسما
 لله نعم وان كتب اليه من على السج ثم عشاها وجميع المال في عينه وامره في شربه جاز فان شربه فقد
 حلف وان في الزم الحق والى حلفا اذا كان صحيحا احقر مجلس الحكم اذ اتركه عليه اليمين وماض
 فيه وان كان حريضا ما مكنه المصنوع من عينه من ذلك وان لم يكن حلف في منزله والمرة اذا
 كانت برزة في حكمها حكم الرجل وان كانت محذرة بحيث الحكم اليها من حكم بنتها وبين حلفها في منزله
 فاذا توجه عليها اليمين حلفها في منزلها واليمين بعد حلفها النكاح ان لم يكن للمدعى بينة وقد يكون
 في حجب المدعى ان لم يكن له غير شاة هدا امر اثنين فيما حكم فيه شاة هدا وبين حلفه الا بعد
 تقديم الشهود وتدخل اليمين في حقوق الناس لا غير وما كان حقا لاداء ثم من وجد حقا لاداء
 من وجهه وحلف اليمين في حقا الناس ووجه حقا ثم كالتسرة والحال ما حلف على حلف
 نفسه او قتل غيره فالاول حلف على القتل ثانيا وثالثا وحلف في الاشياء على
 القتل وفي السبق على العلم واذا حلف في اليمين على ما لم يكن له حلف على ما لم يكن له حلف على ما لم يكن له حلف
 او المدعى عليه اذ ادعى عليه اليمين فالاول لم يبرئه الجواب على اللقطة ولا اليمين وكذا اذا كان
 الجواب مستملا على مدعى الدعوى وكل حكم اليمين والثاني تكرر اليمين على اللقطة واليمين
 مقدرة على يمين المدعى واذا انكسر المدعى عليه من اليمين لم يثبت حكم النكاح ورد اليمين
 على المدعى فان نكح استثبت حكم النكاح ان لم ينعقد باثباته بينة او حلف او قتل في حلف
 اخر فان لم ينعقد بشيء من ذلك اخر فاذا حلف المستحق واذا استخلف لم يكن له الرجوع
 اليه من استخلفه واذا قام شاها وقال لا انا واليمين سقطت حقه من اذ ادعى
 ثانيا في حلفه اخر فحكم المدعى عليه من اليمين او دها عليه كان له ان حلف وان ادعى
 توهم الحق صادعا وكان عليه البينة واليمين على صاحبه بل هو واليمين **ع**
 في بيانها شاة هدا المشاهدة انما دثرت الحق لو اعد على غيره اولى من غيره ان تكون

على غيره ومن يكون لشاة هدا البينة يدل من اليمين كالعامة او لاداء ثلث حدين وذلك يحكم به شاة هدا
 حدين والثاني احد عشر مشاة هدا وسلم وعملوك والدولة والنج واخذت واحد الزوجين وصنى وامرودة
 وولد الزنا وكما في القلم الحرف مشاة هدا اذا كان عدلا في ثلث مشاة هدا الدين والبرقة والحلم والعدالة
 في الدين الاحسان من الكبار ومن الاصول على العصفان وفي السوقة الاحسان فيها بسطة البرقة من
 ترك حاشا القسوس ومن السلات وفي العلم البلوغ وكما العقل ولا يمتنع في حصول الشهادة احد
 عشر مشاة هدا العاصم والسادة والا فانه بالقرى والعدالة اذا كانت غير ظاهرة والظن
 في الناس اذا كان تدبيره في القضاة والمهر اذا ثبت صاحبه ولم يحلف في الاشياء الى الزينة
 وان تخالفا مع ما ذكره مشاة هدا في كل شيء اذا ثبت والصم ويؤخذ باول قول صاحبه
 والفتاوى والعبدية والاعلى سيدة والولادة من الزنا اذا كان المستحور به شيئا لم يقبل ولا يقبل
 شاة هدا حشة نفس شاة هدا من حدة شعيرة شاة هدا في بعضه مثل الغريم اذا شهد له بالفساد الجور
 عليه والسيدة اذا شهد له في الحاشية والوسى اذا شهد له في ما هو وصية فيه
 مادام امر الوصية والوكيل اذا شهد له بما هو وكيل فيه والامير اذا شهد له بما هو ما دام
 معروفا يجوز شاة هدا في غير ما ذكرناه اذا كانا بصحة من يقبل شاة هدا ويقبل شاة هدا او يبرئ
 فخر في دعة ولا يقبل عليه شاة هدا العقد في اللقطة والعقد والعقد من يبرئ اياهم في
 له ويرجع طريقا من ادعى عليه القطع والمال اول الا ان حصة العدة تقبل شاة هدا وترى حصة
 حدة شاة هدا اخر الا سيدة والدين وحكم العبد والمكاتب يقبل شاة هدا وترى سيدة بعد ما تحو
 من يقبل شاة هدا ثم لساداتهم والاول يقبل شاة هدا لا يبرئ ولا يقبل عليه اذا شهد به عدل اخر
 الا في الاحسان وكل حكم الزوجين على ذلك واليمين ان كان مراهاقا وهو ابلغ عشر سنين **ع**
 يقبل شاة هدا في القضاة والشاهج لا يبرئ ويؤخذ باول كلامه وان كان غير بل يقبل شاة هدا
 على ان حلفه صادعا بل هو وكذا على ان كان عدلا وكذا على الفاسق والشاها اذا حلفا شاة هدا

الفاصل واسم الكائن والمسمى فذكرنا حكم شهادتنا والفاصل وكل شهادته ولما ذكرنا **شهادتنا** في بيان شهادته
الفاصل الفاصل من بيان توافقه وشهرته والفاصل من بيان ما يجزئها فذكرنا وجوبها
فانه قد ذكرنا وجوبها وحققنا بانها مستحقة وان لم يقض وان لم يحقق ولم يزل من مستحق
وان قد ذكرنا وجوبها وحققنا بانها مستحقة بالفاصل لم يقض شهادته حتى يتوب والنوبة
غير سرية وحكيمة فالسرية فيما بينه وبين من يسمع على ما ذكرنا من العزم على ترك المعادة
او مشاورة الحكماء لانه قد صار قاضيا بدينه ومن استغنى او كان ياتى كان صار قاضيا بالدين
حرم ولا يعود الى ما قبله واصل العمل بالدين ما قاله ان كان كاذبا قال كذبنا فلما لم يزل
العمل وعزم التمساق من بيان ما ادركه معصية استغنى عن التمساق بالناس او ان يحكم معصية وقلم
غيره فالاولى بتدبيره من وجوبه واصل العمل بمبدأه من التمساق على ما ذكرنا من العزم على ترك المعادة
والاستغنى والثاني في توبه التوبة من وجوبه والاعمال فان تكللها سلم فمضت من قبله فاما
عصبة بالارادة واستحقاق من صاحبها وصالحه وان قد استغنى من وجوبه او خرج اناد من
بغيره وان تلقى ما اعزم واسم العمل بالدين في الجمع والجمع ما ذكرناه **فصل**
في بيان عمل الشهادة لا يجوز انما الشهادة لاحد لا بعد ان يثبتها وهو عالم بها والعلم
بذلك انما يثبت بشيئين بالمشاهدة وعداها بالسماع والمشاهدة معا وبالسماع
والاستغناء للمشاهدة يتعلق بالاعتقاد كالعلم والسرقة والزنا وشرب الخمر والرجس
واسباها مما اذا شاهد شيئا من ذلك وعلم جرمه فقد شهد به وما زلنا انما
الشهادة على حسب ما شاهد وقد يجب انما شاهد انما الاشهاد منها الى من يثق به
من حقوق المسلمين ولم يبق ادراكها الى من يثق به غير سماعه والشهادة قد يحل ان يثق به
شيء من ذلك وقد يكره ان يعلم او يظن ان يثق به وشهادته بعد هذا لو انما اصاحه يثق به في ذلك
فاداءه وسبقه او غيرهما من غير ما ذكرناه ولا مانع مما ذكرنا ان يشهد على نفسه والسماع والمشاهدة

فما يثبت بالاعتقاد مثل البين والبرهان والسلف والاصالة والشبهة فغيرها فانما شاهد
المشاهدة من وسام كلام من عرفها بالمشاهدة بعينه ما جاز لان يشهد به الا انما شاهد
استشهد به باي هذا الشيء الفلان من بعد ان كان قاضيا او قاضيا بعد ان يثبت له ان يشهد به
الغائب الا بعد حصول العلم بشيئين اشياء بالعين والسمع والنسب فانما شاهد ذلك وكان ذلك الحكم
او كان معصيا لا ضرر ذكره ان لم يكن ذاك الحكم الا انما شاهد الشهادة على ما ذكرنا والسماع والاستغناء
لشبهه اشياء بالنسب والحوث والعقود والوقف والملك المطلق والملك والحق والحق والحق
ان يشهد به بالاعتقاد من غير ان يثبت الى احد بشيئين سماعه من غيره فمضت او شهادته
والاستغناء من الناس وانما شاهد الشهادة لم يزل ما ان يثبت على امر او على شهادة فان تكلل على امر او
لم يزل ما ان يثبت على رجل وامرأة فان تكلل على رجل او امرأة فان تكلل على رجل لم يزل لا بعد المعرفة
بشبهه اشياء بغيره حتى يثبت انما شاهد عليه عايبا ويكون من بالاعمال جاز لا اقره ان لم يعلم بعض
ذلك ومن بعد ذلك انما يثبت بشيئين الاشهاد الوصل الذي يثبت وان تكلل على امره فمضت
السرقة ونظر النكاح لانه ليس فيهما كان اخوة وان تكلل على امره فمضت وان تكلل على امره فمضت
فغيره حتى استغنى من ما يثبت او درجته واحدة ولم يكن الحق امره باحد ثلثه او وجه بالاسترخاء
والسماع من شاهد الاصل وهو يشهد بالحق عند الحكم او يشهد به او يثبت به الى سبب وجوبه
ويجب ان يشهد على شهادة كل واحد اثنان فان شهد اثنان على شهادة اثنين جاز ولا مانع
الشهادة من الشهود مع حصول الاصل فانما شاهد الاصل او كان في حكم الغائب جاز وهو ان كان
مريضنا او موقفا او يقر عليه المصنوع وان شهد الشهود ثم حضر الاصل لم يزل من وجهين اما حكم
الحكم بالشهادة الغرض او لم يحكم فان حكم وصداق الاصل وكان عدلا بعد حكمه وان كان غير عدلا
في العدل لم يثبت الحكم وان ثقتا احد بعدوا عن الحكم وان لم يحكم بغيره لم يثبت من الاصل ومك
برهان لم يحضر الاصل وتغير حاله فيبقى ولم يحكم الحكم بالشهادة الغرض لم يحكم بها وان حكم سم

ان يتصور ان يقرب من الحق حكم بشهادة غيره **فصل في بيان حكم الرجوع عن الشهادة** اذا رجع الشهود
 عن الشهادة لم يخل من ثلثة اوجها استيفاء الحق بغير انما حكمه وان رجعوا بعد الاستيفاء وكان الحق
 مالا وقد بقي ورعي صاحب وان تكلمت عن الشهود وان رجعوا كلهم مخرجوا بالفساد المرة على التقيد
 من الرجل وان رجع بعضهم عزم بغيره وان كان الحق حقا او مقصدا وهكذا الجهد والافتقار
 منه لم يخل ما نالت البينة اخطا او مقدرنا ولم يعرف انه مضل ولم يدعوا الجهد فالاول ان لم يدر
 بحقيقة والثاني بعلل الدية والثالث بحجب عليهم العقود وان قال بعضهم اخطانا وبعضهم قدنا
 انهم الخطي الدية بالحساب والمقدما العقود على ما سنن كرهان كتاب القصاص انهم مع حكم الجرح
 والاروش وان شهد على انسان بالسرق فقتل ثم ما اخرجنا وقال قد ذهبتا والفساد وهذا
 عسار ما ربه بالفتوى ولم يبدل شهادتنا على الثاني وان شهد بالطلاق فاعتدت الميراث ورواها
 اخر ورواها فيهم ربها عزنا والمهر الثاني ووجه الموتة الى الاول بعد الاعتقاد من الثاني
فصل في بيان الجرح والفتيل الجرح من غير صاحب المال من التفرق فيه وانما يكون لاصد وجهين
 اما ان يكون نظرا لصاحبه او لغيره فالاول ثلث المصير والجنون والسفاهة والثاني ثلثه المصير
 والمكاتب والفقراء او يكون مجورا بغير حكمه وهو الباقي فاذا بلغ الصبر شيئا وان كان المكاتب
 ماله من قبل السفاهة ويصح المصير وهو محجور عليه من اذله ثلث ماله وقضى الدين بالفساد
 وانا في الجنون اقل الجرح والمفسر من ركة الدون وماله لا يفي بها ولا يفي بها ولا يفي بها
 وماله من الحكم الجرح عليه احابهم اليه بثلثه شروط ثلث الدين بحلول اجله وقصور ماله
 عن قضاء الدين ويلزم من الجرح ثلث احكام حصر تصرفه في ماله وتعلق الدون بعين ماله
 به من المال وجعل الحاكم من وجده متاعه بغير عهده احمقه من غيره وان ادعى الفرض عليه
 السادس عشر من القول قوله مع العبد وان وجد ماله فريده وقال هو لعاد وكان
 حاصلا وهو قد قبل منه وان كان لم يقبل منه وان ادعى لفان بخلق وان كان له اهل بعض

الدون محجور عليه له دونه عيه اذا لم يكن في المال ونسأ **كتاب البيوع** **فصل في بيان احكام**
 البيوع وحقيقة البيع عقد على اشياء معينة مملوكة او ما هو في حكمها من شخص الى غيره بموضع
 مقدور على جهة التراضي ويحتاج في صحته الى شقة اشياء يكون البيع ملكا للبايع اذ حكمه بان
 يكون بالبيع وكل المال الكذا واليا او يخير المالك لبايعه والثاني كون الماسعين ماله من القصر
 في الماله وانما لا تكون البيوع شاهدة او حكمه والرابع كون الثمن ملكا والخامس تعيين
 مقدار الثمن السادس الايجاب والسابع القبول والخامس تقديم الايجاب على القبول والسادس
 ان يكون في الايجاب والقبول بالقبول المايض وان كان البيع لشيء اشتبه الى شراء اخر وهو
 تعيينه على الثمن وان كان البيع سلفا اشتبه الى سعة ثمرة وهو كون البيع من دونه
 الامثال وتعيين اجله وتسليم الثمن قبل التفرق وكون السلف فيه مومونا عن حلول
 الاصل عام الوجود وتعيين موضع التسليم ان كان لفسد اجرة وان لا يكون مضمونا
 الى ما حصل منه وان كان البيع مارجحة افتناج الى شرطين اخرين الاخبار بربا من المال
 وبيان ما يعلل عليه من البيع غير منسوب الى اصل المال وان كان البيع صرفا اقتباس
 الى شرط ثلثه وهي السامع بالفسد والثاني بغيره قبل التفرق وثلثا من البايين والفسد
 اذا كانا من جنس واحد وان اختلفا الفسد في حكم ما يمدخل في الربح في لسانه
 البديل مع اتحاد الجنس او حكمه كذلك ويبدل البيوع ثمان خيالات خيار الاجارة وخيار
 العين وخيار العيب وخيار تبعض الصفة وستة احكامها في ابوابها في الادارة
 انما هي ما اجرة من غير ولم يعرف المايض بذلك فاذا عرف كان محجورا بين الضخ وبين
 الامتناع ويلزم العيب الى انقضاء مدة الاحاق وخيار العين ان تنقضي شيئا او يبيد
 وهو غير ماله بالقيمة ومنه عينة لا يتقارب ملكه ومثله تاذاهم كان له الخيار وخيار
 العيب لا يبلو شيئا معين الم يعرف به فاذا عرف كان له الخيار على ما سلكه وخيار تبعض

الصغر والاعيان على شيئا فاستحق بعضه فاعلم ان كان اختيار بين الرضا بقدر ما للبايع وبين
 منحه البيع وخيار اللذة وخيار اللبس وخيار الورس وخيار المنة وخيار المدة يستحق في بيع الحيوان
 والفقير والمسلخ في الحيوان له الخيار في ثلث ايام مما لم يوجب البيع على نفسه او لم يقرب من ان لم يقدر
 البيع على انتقاء الخيار لم يوجبها معا وخيار الفواكه للبايع فاما من البيع يوم ولم يقض
 المتاع كان للبايع الخيار وخيار المجلس للمنايعين معا لم يقربا ويستحق باحده عشر اشياء
 بالنقرة ولو بخطوة واحدة وباعيار البيع منها لا ومن احدى ما ورثه الله الحق به وباطاله
 الخيار وبالعقد شرط انتقاء الخيار وخيار الرديئة للمتايع وقد يقع للمبايع اربعة ويختص
 بالاعيان غير المربزة وباق حكمها فاذا باع البايع شيئا لم يره المثلغ اذ رده قبل ولم يره
 حال البيع وكان المبيع على ما وصف وبالرضا به وان لم يكن على ما وصف وبما خسر
 الصنع مع الاكمان لان الخيار يجب على الفور وخيار الشرط يكون لمن شرطه اما الباطل
 او لاحدها او لغيرها فان شرطه لامة حادثة فمعه من الرضا كان له الخيار في المدة وان
 شرطه لاما حادثة على فنح وانقضاء فقد وان لم يحتمل بطل وان شرطه لغيرها ورضي
 نقد البيع وان لم يرض كان المثلغ بالخيار بين الفسخ والامضاء وان اراد دفع الخيار
 كان لها وان شرطه لامة مجهولة او مطلقة لم يصح والبيع ينقسم عشرين قسمين
 الاعيان الرئيسية وبيع خيار الرعية وبيع الفسخ وبيع السلف وبيع الرابحة
 وبيع الصرف وبيع الخراف وبيع الفزق وبيع بعض الصفقة وبيع الحيوان
 وبيع الفضول وبيع الاقالة وبيع الثمار وبيع المياه وبيع الديون والارواق
 وبيع ما لم ينقص وبيع ما يباع على بعض حال اخره بعد حرة وبيع يد خلد الزوا
 والبيع الفاسد والحكام الرضا بالبيع **فصل** في بيان بيع الاعيان الرئيسية وبيع
 العين الرئيسية ضربان مطلق ومشروط فالملق يجب بنفس العقد ويستحق بالتفريق

او با هو زكرك من الصفقة انتقاء الخيار او باع بالبيع او باع بالخيار للجلس فان كان الشئ مشاهدا وخرج
 معينا انتقى البيع وان خرج احد البديلين مستحقا او كليهما ولم يره المستحق بكذا البيع وان كان العين موصوفة
 وفقا لهما او احدهما صحيح البيع وان خرج الشئ معينا او مستحقا وان لم يقضها ولا احدها كان للسلخ او لغير
 ال ثلث ايام فان وفي الشئ او وصف المبيع انتقى البيع فان لم يفعل كان البايع بعد ثلث ايام غير راسخ
 منحه البيع وانقضاء وان نكف المبيع قبل التسليم كان من ضمان البايع وان كان غير متصرف
 الا ان عرض التسليم ولم يتسلم المتنازع فان تلفت بشئ فله ان من ضمانه على حال والمشرط ضمان
 بنفس العقد عند شرط انتقاء الخيار وقد بينا حكمه ومشرطه لا يفسد العقد وهو ان يرضى بان
 احدهما يكون الشرط غير مقدر ويفسد بالبيع والثاني يكون ان يرضى بان احدهما يكون راسخا
 المبيع وهو ضمان الحيوان والفقير على ما ذكرنا والاشياء لا يفسد ضمان احدها بفساد العقد
 وان شرطه كان تاكيدا وهو بشرط اشياء خيار المجلس وضمان الدرلة ومعد البند او الفاسد النقص
 وان كان ما ساعا بل يرادل البند اكثر من واحد من النفور وان لم يكن احدها غاليا ولم يبين يقابل
 العقد والثاني لا يفسد العقد وهو ان يرضى بان احدهما يكون مصلحه المتعاقدين وهو تسعة
 اشياء اصل الشئ وخيار اللذة والاقالة والى من الشئ والاقرار والاسلاف والاستلاف
 مبيع اخره الفاسد للمعق ولا سداد والثلث ضمان احدهما مدرك في الشرع ووزم شرط
 الاعيان وبيع المملوك والاخر قد منع منه الشرع وكذا ما عدا اصل الشرط بترك النقص في البيع
 بما يقتضيه التملك وان كان المثلغ بستانا او ارضين بينهما ما او شجر او دغ او معدن او غنم
 فلهما وقال بعض هذه الارض كان البيع واقعا على الارض وكون ما بينهما وان قال بملك ما بينهما
 دخل جميع ما بينهما في البيع ما كان نفعه او لم يكن وان قال بملكها حقها ودخل ما كان نفعها
 دون المصروف فان كان ضمنا عينه بخرى ما حاله يرد فيه وان لم يرد فيه **فصل في بيان**
ما لا يرد من موصوفات غير موصوفة ولا مؤجل فهو مشروط بالخيار والرضا فان كان على

او عليها

فصل

الصفه وان ظهر في الحال الضم البع وان ساء في الذمة وقالوا ربنا بعشع درهم ثم بعد المدا
 الغالب وان عينا لم يعين فان ظهر باحدها عيب في اللبس بعد الشفايق كان له المدا والظاهر
 بعد الشفايق في البع عيب من جنسه فصاحبه غير من تلكه اشياء الرضا بالبيع والشرع
 والا بدال وان ظهر العيب بالكل فله الخيار ما يشي بغيره ثلث اشياء الرضا والشرع في الجميع والادب ان
 وان كان العيب من غير جنسه وظهر بالبيع سمعت الصفه وان ظهر بالكل انضج البيع
 وصوره الذهب يجوز به بالفضة ولا يجوز به بالذهب ولا يجوز الا اذا سقوا للخلوة
 بالفضة ضربان فان كان يمكن تخليص احدهما من الآخر لم يعلم مقدار ما فيه من الذهب والعقبة
 لم يمين به بالذهب ولا بالفضة ولا بالخلوة فان ارد ذلك نقاها وان علم مقدارها جاز
 ان لم يكن التخليص وعلم مقدار كل واحد منها جاز ان يبيع بالذهب وبالفضة او بغيرهما ويجوز
 مثله وان لم يعلم المقدار وعلم الغالب ببيع بغير الغالب فان اشتبه ببيع بغيره وان تم جنس
 اخر منه كان احوط وان كان كلا البعدين مخلوطين لم يجرى ذلك لبيع ببيع احدهما بالآخر واما الذهب
 المختوش فلا يجوز بيعه بالذهب ولا بالذهب المختوش الا اذا كان معلوم المقدار ويجوز
 بيعه بالفضة وبكم العقبة مثل حكم الذهب الا وجه الثانية ويجوز بيعها بالذهب
 متماثلا ومتفاوتا فداو الخلى من السيف والمنطقة وغيرها بالذهب والفضة فان
 كان معلوم القرار جاز بيعه بجنسه باكثر مما فيه ولم يجر مثله ولا باقل منه الا ان يستوي
 المتلو الزايد وما زبيعه بغير جنسه وان اشترى احد الجنسين من غيره ماله عليه
 الدين جاز وان دفع المسد من الدين شيئا من غير جنس ماله عليه لم يباعه
 ثم تغير السعر قوم بقتة يوم الدفع فان اشف على غيره فافره من اصل الجنس بغير
 مثله من جنسه واجره الهل في بيان بيع الخراف كل ما يباع كذا او وزنا او
 لا يجوز بيعه خرافا فان ارد ذلك كان بعض الكيل ووزن بعض الودون وعده بعض

المعروف وبيع مع الباقي من جنسه **فصل** في بيان بيع العذر واليمين منبذة وخسيلة بالمقدار
 ولا يوصى فيه التلغز قبل التسليم ويبطل العذر في بيع الرثبة وبيع حيا والوديع وبيع السلف
 ولا يبيع ببيع ما عذر الا اذا ضم مع ما لا يبيع فيه من العذر في الاشياء الرثبة مثل بيع الحاقلة
 والرائية الا في العرايا وبيع الملاصة والمنازة والخصاة والطير المذات في الهواء والعيد القريب
 مثل في الصخر وبيع الصوق والشعر والوبر منخر وبيع طير الجوان والعذر الدال في البيع خيار
 الرؤية وبطل ببيع ثوب على قوله وعرضه كذا قال لم يكن كذا لو عرض ثوب على ما وصف وبيع العبد
 ابتاع وبيع اللبون على ان يخلقه في كل يوم كذا وطلا وبيع ما حفر المسد على ما جوفه كذا من المسد
 واشتالها والعذر الزايل في بيع السلف مثل بيع الحمض صوبه ما في الارحام ومرة شجرة بعينها
 قبل بدو صلاحها سنة وطلا ما رهن بعينها وبيع النيق في صوف الياض ومزينة الغايبين
 واشتالها وبيع كذا ما لا يملك منبذة معتقدا كذلك وبيع هذه البيوع باطلاق الا تعذر ويجوز
 بيع الباقي وبيع الجوز وبيع البع في بعض الباعين مع غيره وكل بيع الصوق والشعر والوبر
 على طهر الحيوان مع غيرها جاز ببيع شجرة شجرة بعينها مسنن او اكثر وبيع اللبن في العنق
 اذا حلب بعينها وبيع الخلو وبيع ما في الشعر وبيع الثمار اذا اردت بعينها وبيع ما في الاجرة
 من السمل اذا اخذ منها شيئا او مع نفسها وشجرها وبيع الطير الطيارة اذا اوت الى رجليها
 وسد عليها بابها بحيث يمكن اخذها ويجوز النذر للظهور اذا كانت لها متدنا في شقص
 اخرى وتعدت عاقلها ببد الخمار وشرط المايح في البيع بقتة عليه دون ما لا يملك
 عليه وابيضان حمزة اهل الزمر وقبولها بشي من معلوم وابيضان تبين كذا او قدر من الطعام
 بشي من المعلوم يتد الكيل وابيضان بشي من النظام اذا لم يملك كونه عسفا واستثناء البعض
 من الكل في البيع اذا عينه كذا ما اشترى مكن خشيان من غير افساده ولم يبيع به من غير
 اشترا فان لم يكن ذلكا كان يبيع على الصمة وعلى البراة فان باع على الصمة وعلى البراة فان

وان لم يبدل بغيره اما بالو الشئ او اكثر او بلاء لستة واحدة لم يخل اما ببيع بشرط القرض في الحال وتخي
وان باع على ان يتولى على الشجر او ببيع لم يخل فان لم يخل فحق البيع كان من مال المتاع وان
تلف وكان البيع فاسدا كان من مال المبيع وان باع لشئ واكثر فحق وان لم يسله احد
والخاتمة والمراتب اربعة اقسام فاقسم مع السائل والمراتب اربعة بيع الثمر على رؤس الخيل بغير منه
وان باع بحساب اخر من نفسه وبشرط ان لا يخل الا في الغرابة وانما يخل في ذلك بشرط ان لا
مروءة في الخوض والقباض قبل الاثوث والعريضة اما تكون في الخيل دون غيره وقد روي في
بعض الاخبار جواز بيع ما في السبيل وما على راس الخيل بغيره ومن غيره وفي
العريضة بيع ما في الخيل بغيره والبيع ما ذكرنا **فصل** في بيان بيع الشرب الى حتران
مباح ومطل فالباح حتران انما يجري الى فرائع الناس واراضيهم او لا يجري فان جرى
كان له على ان يحبس على اسفل الزرع الى الشراك وللخيل الا الكعب ثم يرسل الى من هو
اسفل منه وليس لاحد ان يبيع شيئا من ذلك ولا ان يتحدث هذا اخر عليه الا اذا
وقل من مزاج من يجري الى مال الى مزارعه ولعلم بجواز بيع المزاج الى من يخله لانه يبيع
شيئا من ذلك ولا يخله بغيره هذا اخر عليه الا اذا خلت من مزاجه من يجري الى مال الى
مزارعه وان يجري الى فرائع الناس لم يخله احد ببيع شيئا من ذلك الا اذا ملكها بالثمن
المان يشق في قرية او قرية واستحدث هذا عليه في ملكه وفي ارض لا مال له واخرى الى
غيره اذا ملكها بالثمن جاز له ان يبيع ولا يخله الا من يملكه في ارض لا مال له واخرى الى
ان عياله والير والمالك جاز له بهر سوا كان من عين مملوكة او ثمانية او ثمانية استحدث
على ارض مملوكة او بلاك مال لها واخرى من مال المالك وسوا باع مباح
اسلم وقد راعينا نفقته بربوينا او اياها او بعض يوم **فصل** في بيان بيع الدينون
والاوقاف الدين سلف وغير سلف فاسلف فاسلف فاسلف فاسلف فاسلف فاسلف فاسلف فاسلف

الي على ما ذكرنا والطعام لا يجوز ان يباع بغيره قبل القبض سوا كان مبيعاً او قرضاً فان باع
القرض من الطعام من المستقر في طعام مثله كان مقبلاً له بغيره وان باع لطعام مبيع
جذر وحب في المجلس او ببيع بغير طعام معين في المجلس فحق وان لم يقبض من الطعام
جاز بغيره قبل القبض على كل حال والقبض يختلف باختلاف البيع فقبض ما يمكن تناوله
باليد السواك وقبض الحيوان الاشياء التي كان اخره قبض للمالك اقامتها في موضع
اخر وقبض الكيل والموزن والعدد والعدد وما يبيع من ذلك **فصل** في بيان بيع ما يبيع حاله بعد
الارضين والعقارات التحلية بين المتاع وبينها **فصل** في بيان بيع ما يبيع حاله بعد
حال او جزء بعد جزء كل ما يخرج الخيل بعد الخيل من الشجر مثل التبن ومن الحنظل مثل
القش والبطيخ والباذنجان وشياهما فانه يجوز بيعه من الخيل اذا برأه احد
دون ما لم يخل ويجوز ان يبيع الحاصل وغيره فان باع الحاصل وجب ذلك وان لم
يجز حتى يحصل كل واحد فان امتزج اسفل البيع فيما باع وان اخلط ولم يميز لم يسل البيع
حقه من العقد بينهما ويجوز بيعه ببيع الرطبة واشالها الحرة الاولى والثانية او
الثالثة او جميعا ولك يبيع ورق النوت والحناء والاس قرطه او قرطتين فان باع
القبيل على ان يقطع في الحال مثله كان للبايع ان يقطع عليه وان لم يقطع وسنبل
كان عليه اربعة الارض وراحها **فصل** في بيان بيع الربوا الى من يملكه ويوزن
من اخذ الخيل او حمله ولا يجوز بيع ما يملك او يوزن بغيره متفاسلاً بغيره ولا بغيره
ولا متفاسلاً بغيره والذهب والفضة حسان ويجوز احد ما بالآخر متفاسلاً ومتفاسلاً
نقد والمخضرة والشجر حسان في الزكاة وحب في البيع ولم يخل من ستة اوجه اباييل
مكيل بمكيل من حبس او من غير حبس او بوزن ماصوف حكم حبس او بوزن من غير
ذلك او بغير بوزن او بلاء معدود بغيره ولا يخل يجوز بيعه بغيره بغيره بغيره بغيره

الا ان تشدد وان خالف احد في السوق بزيادة او نقصان لم يغير في حكمه والظاهر استنبال المشتري
 والمشتري الى خارج البلد وانه اربعة فرائض وهو مذكور في البيع بالخيار على الفور مع الكفا
 فاذا لم يغير عند بطلان عيانه فان كان راجعا من موضع وراى جليلا او بائعا شيئا جارا والسر
 ان يبيع من غير البيع وى في الخمس وسيتضمن في بعية وليس له ان يبيع لغيره في البدو
مقتضى ان يبايع حكم الوان والناقة والناس والكلية والناطقة والوان اربعة
 الثمن واجر ثمنه البائع واجر ثمنه البائع واجر ثمنه البائع والناطقة اربعة الثمن
 والكلية على البائع والناطقة ان يبيع نفسه للبائع فاجر ثمنه على البائع وان يبيع لغيره
 فاجر ثمنه البائع وان يبيع نفسه لغيره فاجر ثمنه على البائع وان يبيع لغيره فاجر ثمنه
 وواجب البيع كان اصل المال لئلا يجر لغيره والناطقة والناطقة على البائع وان يبيع لغيره
 له سبعة لم يكن له خلافه فان خالفه لم يبيع نفسه لغيره وان يبيع لغيره فاجر ثمنه
 له بئس البيع لزمان يبيع نفعا بغيره لئلا يبيع نفسه لغيره فان خالفه ورضى الناظر وان
 يرضى لغيره البائع فان كانت ضمن تمام القيمة فمقدارها شترى به من ثمنه الا ان كان قد ضمن
 من الناظر كان المستأجر له دون الناظر وان لم يضمن من الناظر شترى به من ثمنه وناظر الناظر
 في البيع والاشياء كان الناظر وان لم يضمن من الناظر كان المستأجر لغيره والناطقة والناطقة
 مثله الثاني **مقتضى** ان يبايع شئ من العقود والعقود يتقسم ثلثة اقسام اما يكون الحققة
 او انما يكون من مثله البيع والاجارة والمساقاة والمزارعة او ما تسمى من العرف من مثله
 الشراكة والمعاذلة والجمالة او انما يكون من طرفه وعيانه من غير مثله الا ان كان من جهة
 الواحد جاز من جهة المرفوع في بئس عقد الشراكة الشراكة اربعة اشترط في
 الاعيان وشركة الحقوق وشركة المنافع وشركة الاعيان والمنافع وهى التى اردنا
 بياها وانما يبيع من ثلثة شركة السيات دون المعاذلة والوجه والاعيان فمقتضى

الصلوات بغير شرط يكون الشريك بينه وبينه في مالها وانما هو الدين والجنس والصفة
 بحيث لو اشترط ان يميز احد من الاخر وخطط احدهما بالآخر والعقد عليها من غير تعيين صفة
 لها فانما هو ذلك وان كان احد منهما الصاحب في التصرف كان له ذلك على حسب الاذن فان خالف
 وتلف صفة والبيع والوصية على قدر المالين وان شرط اتفاق الزوج والوصية مع اتفاق
 المالين او النفاذ مع اتفاق المالين صح على قولين بعض الاحتياط وعلى قول الاخرى فان
 وقع في التصرف كان الزوج والوصية على قدر المالين والتصرف اجرة المثل واما شركة الايمان
 بما قلده لكل واحد من الشريكين اجرة فان اشترطوا ان يبايعوا معا فمقتضى ان يبايعوا معا او كل واحد
 كان له ذلك وانما اشترطوا التصرف في مال واحد فمقتضى ان يبايعوا معا او كل واحد
 باخذ كل واحد نصيبه وما كان بينهما حصل وتلف وان رضى احدهما براس المال وتلف الباقي
 يتبرك به وان رضى الشريك **مقتضى** ان يبايعه فمقتضى ان يبايعه هو المعتاد به وهو ان يدفع الانسان
 الحيزه مالا ليجوز على ما ورد في اسماعيل من الفاتنة يكون بينهما على مقدار معين فان دفع
 احد الميزه مالا ليشترط به كان ودفعه وان دفعه لغيره فمقتضى ان يكون قرضا وان دفع
 اليه ليشترط به كان من غير اجرة كان مبنية وان دفع اليه لغيره فمقتضى ان يكون سفيحة
 وان دفع اليه لغيره فمقتضى ان يكون سفيحة وان دفع اليه لغيره فمقتضى ان يكون سفيحة
 فان وقع اليه والحرز ولم يبين مقدار كان له اجرة المثل والبيع لصاحب المال والحرز
 عليه على ذلك فمقتضى ان يكون من الثلث والبيع او ان كان اكثر من ذلك كان له ما عين وان
 حرز لغيره شيئا وكان الحرز على صاحب المال وهو عقد جاز من الطرفين وهو قرض جاز
 وفاسد والعقد ما اجتمع فيه شروط ثلثة العقد على الثمان من الدنانير والدوام غير
 المعتنوشة والاعيان وفي ذلك من غير تعيينها الايمان وتعيين مقدار المال فانما
 عقد على ذلك لم يخل اما من المصارف لم يضمنه فان ضمنه كان الربح له والحرز عليه وان لم

فبقيت الخلق لم يفرق ثلثا شيئا البيع بالشفقة بعينه الشئ فان قاله ذلك لم يفرق وان
 عيب له حيز الشرف فيه من جهة الارز ولزم له حيز الشرف دون السبي ولم يفرق القاض اما اطلق
 رب المال او شرط له العمل فان اطلق لم يلزم منه من العمل الا ما عمل بنفسه صاحب المال وان شرط له
 لفر العمل بنفسه وان لم يعمل كانا حيزه العمل في ما له فافترقا احداهما او كلاهما لم يفرق العمل بالشفقة
 فيما لا يبيع ويحصل المال من عبيده ولم يفرق بين ثلثه او فيما كانا مالنا او عروضا او
 الناس فان كانا اخذ صاحب المال الا قدر حتى العامل وان كان عروضا كان اختيارا بين ان
 ياخذ بالقيمة وبين ان لا العامل ما يعيبه من البيع وبين ان يامر العامل بسعه وان كان
 على الناس لم العامل بمصلحة وما التفتة فان كانت مشقة كان على شرط وان اختلفت كان
 له الاتفاق بالمعروف ومنه الشرف دون البلد الذي كان به صاحب المال **مفصل** في بيان حكم الرهن
 الرهن انما يبيع بثلاثة شروط بالايجاب والقبول والقبض برضا الراهن الا اذا شرط للعقد
 والرهن بالثمن في النكاح حصل سبيل رده من عاقل غير محو عليه وبعد ما دون له في
 التجار ويجوز وهو المثل والمقسم والرهن علقا ومشقة فالطلاق لا يجوز به ولا
 يادى الرهن فان لم ياذن او غاب باع الحاكم وقضى الدين من ثمنه فاذا باع الراهن منه
 الا شفع بالرهون الا وه على الحادثة ان كانت موهونة والشرط في ان احداهما يفسخ
 العقد والاحرة يفسخه الاول تأكيد للعقد مثل تسليم الرهن وسبق الدين واما فطر الرهن
 ودخول ما نزل الرهن اذا حصل عقد الرهن والثاني ثلثا ضربا من ما يباين معنى الرهن
 يبطل الشرط دونه الرهن مثل ان شرط ان لا يسلم الرهن ولا يبيع في الدين حال او الايا
 برضا الراهن او لغيره والثاني يكون مصلحة للرهن ويجوز ذلك مثل التوكيل في بيع
 الرهن بالبرقة او غيره ودخول النكاح الحاصل في الرهن فاشترط التوكيل في تسليم العقد
 لغيره لغيره وجاز به بيعه بغيره الراهن وعينه وان شرط بعد العقد كان له غرضه والثالث

وقد

ان بشرط النكاح المستقر وهو ثلثا ضربا من ما يباين معنى الرهن
 ويبطل الشرط والثاني ان يكون ذلك في زمن مستغنى ولا يبيع القرض ولا يبيع ثلثا
 والثالث ان يكون ذلك في زمن مستغنى وهو ضربان احدهما يكون انما محبوكا ولا يبيع الشرط والثاني يكون
 معلوما ومصرح ذلك واذا اشترط الرهن لبيع من الكد التفرقة منه بالبيع والعقد والذبيبة
 وغير ذلك الامن الرقعة فانه يبيع به من ربه وحيث ان الرهن لفر الشرط في وار ملك
 الرهن بين يفرقة ليعين المرتبة ان ملك بغير شرط منه ومن وار اختلف المتراهنان ليعين ليعتد
 او صراعا اختلفا في وقت ما على الرهن او في قيمة الرهن بعد التفرقة او في مدة الاجل ولم
 يكن لاحدهما فيه الاول كان القول قول الراهن مع اليمين والثاني كل الثالث كان القول
 قول المرتبة مع يمينه والراهن كان اذ وقع صاحب المثل كونه ربه وقرعته وضهر كونه
 وهذا فان اقرض صاحب المثل بالدين كان القول قول حقه وان لم يعين بالدين كان القول
 قول صاحب المثل مع اليمين وان رهن حيوانا كان بغيره على الراهن فان ائقن عليه
 المرتبة كان له الرجوع على صاحبه ما لم ينفق برة وانفق برة **مفصل** في بيان الاجارة
 عقد عاسفة يعرض للاربع فيه تعيين الاجل والعمل معا فان عين بطل والامير متفرقة
 وشركا فالتفرقة المخصصة بالعمل واحدة يصح استيجان بشرطين تعيين الاجل ان كان
 العمل محبوكا بتعيين الاجرة ونفس العمل لا يجره ان كان العمل معلوما والشرط تعيين
 قاله اذ يرتدون الله وكل واحد منهما من لحيته يترادش التفضل والتفرقة في التفرقة
 من غير مدقة يوم التفرقة والتفرقة مفيدة اكثر من يوم التفرقة وان تفرقت
 تفرقة ختم يمين وتبطل الاجارة بشرط اشياء بموت كليهما وموت احداهما
 فذلك للمستاجر قبل التسليم وبعده قبل القبض من الشرط ويجوز بيع الاجرة
 مستحقة اذا كانت مخصصة وبان بشرط في عقد الاجارة تسليم ما وقع عليه عقد

او باق تعبلاهم من وقت العقد وسقط الاجرة باستحقاق الموصى ولا يسقط التقطع باستحقاق الشئ
 ولحقنا في ذلك الاجرة ولما لم يلحق هذا التقطع فان انتم المسكن المستاجر بغير شرط من المستاجر
 لوضعه الاعادة او مثل ما كان عليه وتوفرت الاجرة وان انتم بغير شرط من الموصى بغير تقطع من اجدها
 سقطت الاجرة لان بيعه على حال العاقبة وان لم يمكن الاستغناء بالاستغناء من غير سبب
 من سقطت منه مال الاجارة حتى يعود الى حال بيع الاستغناء به ولا تسقط الاجارة وان لم يعلم كان له
 الخيار بين فسخ البيع والصبر والاجارة به على ما فيها وان خيار الروية انما هو موقوف على
 الشرط ولزم ما شرط الموصي فان شرطه تسكين المستاجر المسكن بغيره لم يكن له ان يسكن غيره
 وان استأجره على ما كان يسكن الشرط ولزم ما شرط الموصي فان شرطه تسكين المستاجر المسكن
 بغيره لم يكن له ان يسكن غيره الا ان قصدا والحد وان يبيع فيه المثلع الا ان يبيع به مثل
 السريفة وان يشار اليه في السكن وان يوجد من غيره بمثل واستاجر به ويوجد بعض
 باذله من مال الاجارة فان لم يجد فيه عدلين ببيع الاجرة جاز ان يبيع البعض بمثل مال
 الاجارة وما كثره المثل بالكثر من منفعة غير الحيوان بحسب كونهما مقدرة ومنفعة الحيوان
 يجوز ان يكون مقدرة وغير مقدرة فان استأجر به لغيره من ثلث او فيه استأجره بالركوب
 او للجل او للعل فان استأجره بالركوب غير عارية لثبات الركاب والقرى والنزل والركوب
 بالمحل او الاطراف والفتى بعد روية ذلك ما عداها فان عين الركوب وغيره انفق بمثل
 الاجارة فيما بقي فان استأجره من الثمن وصفه بالركوب باربعة اشياء بالجنس والنوع والعدد
 وكل ما خلفه الاجرة بسبب فان خالفه فلفا وغاب ضمن وان استأجره للجل ذكره سبعة
 اشياء الجنس والمقدار والموضع والمحل من المجرى والسير والبول والراحل وان
 استأجره للعل استأجره المار به اشياء كونه مشاعدا في حكمه وتعيين المدة والمحل
 وتعيين الاجرة ومشاهدة ما يعمل به او حكمه وان استأجره مرة او مرة للمرة واستأجر الى

حرة شرطه مشاهدة العين وتعيين البيت الذي ترعى فيه وتعيين المكان والاجرة تكون العمل
 محمولا فان الملك الاجارة لم الاجرة حاله وان قيدت له فصح على حسب الشرط وان عين الاحل
 ان يحدد على حسب المصروف بين الناس **كتاب المزارعة** المزارعة والمجازرة واحدة وهي عقد
 على أرض ببعض ما يخرج من ثمارها وهي المثلث المصوب محبته وهي ما اجتمع فيه ثلثان تعيين الاجل
 وتعيين ما يجب للعامل بالسهم متاعا منسوبا الى الكل ومكره وهو العقد على كذا كذا اشترط
 او ما لا يبرئ له من غير ان يخرج منها فاستدته وهي ما سوى ما ذكرناه وان كانت المزارعة على
 لزوم اجرة المثل وسقط السهم كان بالنصف او الثلث او شل ذلك ولم ان كان بالاسماء
 والعصران والمزارعة الصحيحة مريان مشرولة ومطلقة فالمشرولة لم تزل من ابقاها
 شرط ان يعمل فيه بغيره او شرط ان يزرع شيئا معين او شرط على العامل مؤنة الارض او على
 المزارع ولم الشرط الا ان يجرى للعامل ان يأخذ شريكه ليعمل معه وان كانت المؤنة معلومة
 ثم رادت لم يعمل العامل بقدر المعاونة ودون الزيادة وان شرط على العامل شيئا يؤدي الى
 الارض جاز على كراهته ولزم وان استأجر الارض للمزارعة والعرض عين ما يزرع
 بغيره من غير **باب المساقاة** المساقاة عبا عن دفع الانسان الى غيره ثلثا او
 شجرة للفرأكله او كرايا اصلها بها العاق على ان ياردها منه كان بينهما مشاعا على
 قدر معلوم وتخرج خمسة شروطين تعيين المدة وقد نصيب العامل وقد ظهر الثمر
 او بقاءه بعد ظهوره بمراد به الثمر وان لا يشرط معاملة صاحب الثمر ولا له ثمرة
 شجرة بعينها او اشياء او الثمر او الشجر جاز العقد على البعض من بعض الثمر والبعض
 مثله او اكثر والشرط سابع ما يؤدي الى سقوط العمل عن العامل وانفاق الحق على
 صاحب الارض في المساقاة ان شرط على العامل شيئا يؤدي الى صاحب الثمر لزم الا ان يلفق
 الثمر باخر سواه في المنة على صاحب الثمر وكل ما يبعد بالاستئجار بالاستئجار في الثمر فهو على

العادل وكل ما منه صفه الاصل هو على صاحبه وان تقا رصا قبل احدهما فبطل الآخر يخرج ولو لم
 زاد او نقص وان تلف احداهما على الآخر شيئا اذا تلف بشريه **فصل** في بيان الجاهل
 وهو عقربا من الطريق ويقطع بشرطين تعيينهما اولهما ان لا يجره من قبل له عيبا او فورا او ايق
 وقد رآه لم يجل اما وقفه واحدا على شيء معين على الاطلاق او وقفه على ان يجرى من موضع
 كذا وقال من جاء به فله كذا وقال الواحد حيث يتركه عشره والآخر حيث يتركه ثلثه
 او اقل من حيث يتركه ثلثه عشره الاول يتركه من راسه والآخر من جواربه من الموضع
 المسمى لهم المعين وان جاء من نصف الطريق لزم نصف الجرة وفي هذا الثالث لزم المسمى
 لمن جاء به واحد كان او اكثر والواضع ان جاء به واحد لم يملكه وان جاء به اثنان لم يملك كل واحد
 نصف مسمى له وان جاء به ثلثه لزم لكل واحد ثلث مسمى له وان ابقوا الواحد بشريه
 عزم قيمته وان ابقوا من غير بشريه لم يلزمه شيئا **فصل** في بيان القرض القرض مال لزم في الذمة
 بغير عوضا من مثله وهو قرضان مطلق ومشرط فالأول لا يملكه الا بقرضا فان اخذ قرضا على
 ان يرد مثله ملكه بنفس القرض وصار مثل سائر احواله وجاز الارجاء فان رد احوال
 منه او زاد عليه في النفع او القدر او بالعكس منه صح اذا تراضيا وكذلك ان اخذ حنظله
 ورد شعرا او شعيرا ورد حنظله وان رد من غير جنسه وتراضيا به من غير تقويم
 صح وان لم يتراضيا ولم يقوّم في الحال ثم تغير السعر كان ذلك بيعته يوم الدفع وليس له الرجوع
 صح وان سددنا البيع مثل شرط الزيادة على ما ورد القرض ببدل اخر البعوض من القرض
 الرهن والضمان وامثالها والفاصل ما يؤدى الى الواجب بشرط الزيادة في العتقة او القدر
 او اباة ما على الرهن فاذا كان كذلك لم يملكه بنفس القرض وبقي ما رد في رده ولا يصح
 الارتان به وان لم يشترط الا انقضاء بالرهن وسوغه القرض **فصل** في بيان الذي
 كمال لزم في الذمة عوضا من غير مثله وينقسم قسمين حال وجعل في الحال بالبره فتناه

نقل

نقل

نقل

متى لا يلزم صاحبه من نقد العتق والعتق الاسار ودخول وقت الصلاة حتى يخرج من اذانها غيبته
 الى العتق وتقدر عليه في الحال بسبب شرعي والمستند به ينقسم ثانيا الى قسمين احدهما هو
 غايته وهو موصوفه من اسداه هو بنفسه او اسداه عليه زوجته او ماله او ماله ومنه فان
 كان المستد به ينقسم ثانيا الى قسمين احدهما هو موصوفه بالدين وقد حل اداءه ولم يكن له عتق
 لوفر الاساء فان كان له عتق او ماله من ماله وان لم يكن له عتق او ماله بالعتق فان لم يقض حبه الحاكم
 ان اختر ماله بالدين فان ما كل في الحبس عزه فان امواله من ماله المال وكان له مال فان اصر
 من جنسه اضره عزه وقضى به بغيره وان كان من غير جنسه بيع عليه بغيره وقضى به بدينه
 ما لم يكن المال الذي يسكنه او العتق الذي يحمله وان كان غايها وان اثم من له الدين بينه وعتقه
 الحاكم لا يستحق تحمير اليوم جميع هذا المال فاذا حلفه كان له مال من جنسه كان حكمه على ما ذكرنا
 غير انه لا يدفع اليه المال الا بجل وان كان المستد موصوفه من غير ماله الدين حتى يحد فان
 كان يكتب امره لا كتاب الا اتفاق المرفوع على نفسه وبعياله ومرضه والعامل في ذمته
 وان كان غير مكتوب فحق سبيله حتى يجد فان كان مكتوبا امره لا كتابا وحق الوصي
 ان يقضى من سهم القارمين جاز ان لا ينفق ما استدان في معصية الله ثم وان استدان
 عليه رخصه كان حكمه حكمه بشرطين جاحدا الى النفقة وصوغا يملك بتركها نفقة
 لعقد المعروف والمولود الاستدان لم يجل من ثلثه او جده مادون في الاستدانة او في النكاح
 دون الاستدانة او غير مادون في ذلك كان حكمه حكمه من ماله وان اثم من له الدين فاعلم
 الدين ان غير مادون منها بقى رخصته الى ان يفيق فان لم يعلم استسعى فيه ان تلف لال
 والثالث يكون ضاميا الا اذا بقي المال له او كان قد دفع الوسيه فليتقربان اما
 خلافه وان لم يخلف فان خلف لم يجل اما كانت له بينة او لم يكن فان كانت اثمها ولف
 ولزم ماله ان لم يكن له بينة لم يجل اما اخذت بر الوشاة لم تستغفر فان اخذت ولم تأخذ

بعض الورث وكان من عدلين فكذا وان لم يكن ناعداً ليدن او اعترضا بعض لزم في بعضهما
 او نصيبه بقدر ما يجنبهما ويجنبه وان لم ينفذ برأيه لهما المدين على العام وان لم
 يحلف رفاً من حق وان قضى احد من اخوانه الموصي من سهم الفارين جاز وجاز
 به فضل الرجل بلومه اياه عند حلول اجله اذا طول له فانه من ماله الذي سئل عنه
 على ان يقضي حالاً جاز وان لا ومن عليه الذين سئلوا بالدين والاجل لم يسمع وان مات من عليه الذين
 حل اجله بموته وان مات من له الدين لم يحل الاجل وان لم يعرف عدته من له الدين برأيه
 من عليه الدين مصححهم جازاً اذا علم بمقتضى المال **فصل** في بيان الورث بين الوديعة وكل من
 مالاً ومن حصل فيه الغير للحفظ وما سرجع امتا والناس سوا الاله الموصو به بشئ
 شر طاً اذ عرفه عقبا ولم يخلط باله على وجه لا يتبين وامكن ان لا يدفع اليه وهو عقد
 جاز من الطرفين ويصح بشرطه بالعقد والتسليم ولم يفسد الا بشئ شر طاً بالقبض
 والقبض فيه او حكم القرض وترك الزاد اذا طول له لغيره فاذ صانعاً وتلف لزم
 قيمته التضرع يوم التفتق ان اختلفا في القيمة ولم يكن هناك بينة كان القول قول
 المودع مع اليقين وان لم يتلف لم يزل الضمان الا بالرد واستانف الوديعة ان شاء واذا
 ادعى من عنده الوديعة هذا كما تبين قوله لغيره من عالم نظيره من خاضعاً فادعى
 عليه القرض من سده لغيره اليقين ان لم ينفذ **فصل** في بيان الفارصة عقد على عين مملوكة
 للغير لم يفسد برغيره من غير اجرة وهو عقد من شرطه ان يبيع بالقبض والتسليم
 وهو مزاباً من وهو مضمون عقدين من وهو مزاباً من عقدين من عقدين من عقدين من
 اماضين الاصل وارث المقتضيات ان يفسد شيئاً من اجزائه او ذهب حبه فانه من
 الاصل لم يفسد الارش وان ضمن الارش لزم وغير المضمن لم يضمن في الغرض الا بالقبض
 وان اختلفا في القرض كان القول قول المستعير مع فقه البينة وان اختلفا في القرض

كان القول

كان القول قول المستعير مع فقه البينة وان اختلفا في القيمة كان القول قول المبيع مع فقه
 البينة وان اختلفا في القيمة لزم قيمته يوم القبض وان اختلفا في القيمة لزم قيمته
 يوم التلف **فصل** في بيان العقب والعقب الاضواء على مال الغير من غير تراش ويجب
 رده من غير مطالبته ان كان بائناً مع نائه ان كان له ناء مستقل او منفصل وبقي الناء
 ومع مثله ان تلفت وكان له مثل او قيمته ان كان من ذوات القيمة ومع ارش النقصان
 ان يفسد متعيناً من حصة اجرة العمل ان كان زائلاً ولم يعمل مع الاجرة ان كان له اجرة مثل
 الذر والعقار ومع القرض والولد والارش ان كان جارية او جليها ونقصت قيمته لولا اذ
 كما عدان على فعله هو اثر غير محبوس عين ان يرد عليه اجرة مثل من عصب صوفاً او قلنا
 وسحب منه ثوباً وان عمل عليه فله بالعرض مثل ان يبيع الثوب للعصب بغيره كتر صاحب
 العقب فان نقصت قيمته او فتر احداهما ضمن الارش وان تلف العصب من قيمته اكثر
 ما كانت من يوم القبض اليوم التلف وان عصب وجاجة بائنت واحفنت وحرمت
 فرائض ضمن الجميع وان عصب الارض فذبح بعد ذبح او الشعير من يوم القبض اليوم
 التلف وان عصب من يرد ائنه او البيض ووضعت الدجاجة لم يفسد غير الارض
 ويهت الشعير والبيض **فصل** في بيان اللقطة والصلالة اللقطة ما وجد الانسان
 لغيره فاضاه والصلالة ما يقع الانسان من حيوان وغيره فالحية كالثور او غيره
 انى ما هو شئ من صفات السبله مثل الابل والحيل والبقر والقطر وما هو فيه من شئ
 من صفات السبله مثل الحية والغم وغير الحيوان ما وجد في الحرم او غيره وهو مزابان
 اما وجد في فلاة او في غمران او في بطن حيوان او تحت الارض فالا دى هو حرم وعملوك
 والمملوك الصغير من ارض فاقوده فالحالي يملك الوصيان فاذا تلف هو صغيراً من صرع
 الى الحكم المفقود عليه فانه احد تلف هو عليه ان لم يفسد احد فاذ بائع وايسر بيع عليه ان شاء

فصل

فصل

فصل

والصغير من المملوك حكم اللقطة والراقيق دفع الى الحاكم ليشتق عليه فان لم يجد وكان ذاك
كانت نفسه في كسبه فان لم يكن الفسخ عليه ورجع بغير صاحب اذا ظهر فاذا ظهر وجعل له
جعل له اسحق فان لم يجد رجعت في البلد مما ذكره بشي واستحقه وان لم يجد وجدة في الصلح
له ربا وان وجد خادج الصلح كان له ان يعثر ما بين قيمة كل سنة عشرة دراهم والحيوان المشغ
منه خادج السبلح اما حصل ان تركه صاحبه فانه مثل وكان بغيره ان حكمه حكم المملوك اذا رد
على صاحبه وان كان غير بغير لم يكن من شئ من ممتلك فان جعل له صاحبه جعل له اسحق وان لم
يجد كان منته على حسب العاقبة واذا اخذه ضمن وان ترك صاحبه من وجهه وكل ذلك وما لم
يجز له ما قد جعل وان تركه في غير ذلك ولا ما فكل ذلك وان كان غير مشغ وجده في بركة
كان مختبرا بين تلك الاشياء ان كان غنا مالوا اكل الغنا او انفق عليه بقولوا او دفع
منه الى الحاكم ليحكم فيه وان وجد في الصلح او ما يملكه برالى نصف في بركة مختبر من الاثنا
عليه تعلقوا وبين ان يرفع حيزه الى الحاكم وان كان اداة او مختبر او حذا لم يغير من له
جبال وان كان غير ذلك مما قيمته درهم فما دونه اخذه وكان له وان كانت اداة على ذلك
منه سنة فان جاء صاحبه والا كان مختبرا بين شئين او ما حقق لصاحبه بغير ضمان
واما تقرر فيه ضمان وان وجد ضمان فملكه عرف على ما ذكرنا وان كان ذلك غير عرفنا
عرف كان له وان لم يغير حكمه ما ذكرنا وان وجد خادجيا تحت الارض فمملوك لم يعرف
له صاحب اخرج من الجنس والباقي له وان عرف له طالع عرف فان عرفه عليه وان لم
يعرف اخرج من الجنس على ما ذكرنا وان وجد في ملك الغير لم يعرفه كان حكمه على ما ذكرنا
وان وجد في بركة ملكه وقد ورثه ولم يعرف له صاحبا كان له وان هو شره وكيفية وان
اشترى من غير المشتري من فان عرفه الاضوله اخرج من الجنس وان وجد في بركة ملكه
اخرج من الجنس والباقي له وان وجد في بركة من صاحب الحيوان وكان قد ورثه كان حكمه

المسكن وان كان قد اشترى من غير المشتري من فان عرفه الاضوله على ما ذكرنا وان وجدها
اشترى واستبقا اليها كان لمن سبق النية وان اشترى او كان منته لها وان ادعاها احدنا حتى
لشاهد بين وان شاهد ويبيع بعد ما وصفتها بالامانة والوكالة والورق والعدد والحيالة
فصل في بيان التقصير في مال اليتيم لا يجوز التقصير في مال اليتيم الا احد ثلثه او لها الو
وهو المحدث الوصي وهو الذي نصبه ابن ثم الحاكم اذا لم يكن له جد ولا وصي او كانا عنده
تقصر وكل واحد من الجد والوصي لا يجز من ثلثه او وجه اما يكون تقصر في طيبا بالامر ولزم
اقراره او ثقة غير مل ولزم تقويته باخر او غير ثقة ولزم الابدال بغيره ولم يملك التقصير
في غير القيام باخره وحفظ مصالحه فاذا فعل جاز له ان ياخذ من ماله قدر الكفاية
يجب عليه ان ينفق عليه بالمعروف فان سبق ضمن الزائد وان خلطه لغيره جاز له
كاخذ من غير زيادة وان سأل له كان افضل فان اخرج به له كان الرجح له والخصم
غيره وان اخرج لنفسه كان له الرجح وعليه المختار اذا كان عليه مثل المال وان لم يكن
طيبا او تقصر فيه غير من له التقصير كان الرجح لليتيم المختار على التقصير وان كان
له مال على الغير ودار له العنطة والصلح عليه جاز له ان يعالج وكان الصلح ما ضا
فصل في بيان الضمان الضمان اثبات مال في الدقة بعدد وهو ضمان ضمان فان
وضمان بصفة ضمان المال ضمان ضمان معلوم وضمان مجهول وكلها ضمانان
ضمان مشغ وضمان غير مشغ وعلى الوجه ضمان ضمان ملى وضمان غير ملى
وينقسم قسمين ارضين صحيحين وفاسدين انا نخرج خمسة شروط بغيره اهل
المال ان الضمان يثبت للمال المدة من الضمان ولهذا يسمي قطعا من الضمان عنه
اذا سقط من الضمان ورضاء المضمون له والمضمون عنه ولو لم يرض المالى او كونه
ايلا الى الزعم وكونه معلوم المقادير على احدى القولين فالعلمون يصح ضمانه بل اخل

والجواب يصح ما نقله من يجوز ذلك اذا ضمن ماله عليه وانما يثبت على المبلغ وضمان
المستحق اذ لم ياب المضمون من وضمان في المستحق يصح على كل حال والذي يصح ضمانه
وغیر الملی ان المضمون له بذلك حال الضمان ولم يعلم ورضی برعده صح وان لم یحکم به
بر من یرجل والفا سند ما یخرج عن القوة التي ذكرناها فان ضمن مدياته امر لم یطال
واذا اذن المال كان له الرجوع بمثاله على المضمون غير الا اذا تبرع بالضمان وان لم یؤد له یکن
له الرجوع وان اسقط المضمون له المال من الضمان سقط من المضمون عنه وان اسقطه
عنه لم یسقط من الضمان وان اذن المال المضمون عنه صح في تقسيم قسمين اخص بغير ضمان
اقتراض وضمان اشترى الضمان الاقتراض وضمان اقتراض وضمان الاقتراض بالعكس
للتحيا وفي مطالبته المال من ائتم سقاء على الاقتراض وعلى الاقتراض وضمان الاقتراض بالعكس
من ذلكا وضمان العهدة لم یحل من اربعة اوجه اما ضمن قبل وصول الثمن فلم یصح وان
ضمن بعده وضمن قربة ما یجوز في البيع وقد شرط ذلك في العقد لم یصح وبطلان
البيع وان ضمن بنفس البيع لم یصح وان ضمن العهدة صح **فصل** في بيان الكفالة الكفالة
القبول بنفس انسان لمرء له عليه حق ولا یصح الا بشرط حسنة وهو ان لا یجاب
القبول وضمنه المكفول له والمكفول بر وتعيين ماله مدة الكفالة والكفالة
ضمان كفالة بالمقد وكفالة تلزم بغير عقد فالأولى ضمان مسرورة ومطلقة
فالأطلقه لم یلزم منها الكفيل غير اعضاء المكفول بر والمسرة طه هي ان تقيد
بتأدية المال هي ضمان فان قدم ضمان المال على الكفالة وعجز عن التسليم لزم
المال وان قدم الكفالة على ضمان المال لزم احضاره ودون المال والتسليم مطلق
مستند فان اطلق لزم التسليم في ذلكا والحكم اوفى من وضع لا یقيد على الاستثناء وان ثبت
بوضع مخصوصه لزم تسليمه في ذلكا الوضع ویجوز التكفيل بالمكفيل وبالكفو

لن

لن

من واحد وتكفل جماعة لواحد واذا سلمه احد الكفلاء لم یترد منه الباقيين وبطلان الكفالة
بموت الكفيل والمكفول بر یكفي واما ما هو في حكم الكفالة ما یلزم بغير ضمان القابل
من ردولي الدم وتخلية المستدين من يده من له الدين بغيره والتسليم لغيره والمديونية والدين **فصل**
في بيان الكفالة الكفالة انما قال حق من رقة الدفتر وتصح بعشرة شرط بالاجاب والقبول
ورضا المحيل والمحال ورضا الحال علیها الصحيح وكون الحال به من ذوات الامثال وانما
الحقین في الحبس والبيع والصفة وكونه ما حول غير اخذ البدل قبل القبض واذ قبل المدة
وابر رقة التحيل لم یکن له الرجوع علیه بحال فان كان مایا ومصر او علم اعان حاله الخ
وان لم یسلم اعان اوله بغير رقة التحيل **فصل** في بيان الكفالة الكفالة الكفالة الكفالة
فصل في بيان الكفالة الكفالة الكفالة الكفالة الكفالة الكفالة الكفالة الكفالة الكفالة
الاختصاص والقبول یدون الموكل من یصح منه ضمانه الا هو الذي یكفله فيكون الا
الشوكل فيه من حقوق الناس ويكون الوكيل ما قبل البصير بالامر للوكيل فيعارفها
للعلة التي یحتاج اليها في الحاقرة به وان یبقی كل من هو مثله في الدين على من هو
مثله في اودقته والوكالة من بان مطلقه ومشرطه لم یکن له فيما التقدي عارم
له الى عين فان تجاوز كان منامنا ولم یفقد مدير وانما یثبت الوكالة بالبيعة او
باعتار للوكيل عند الحكم ویصح ان یوکل الحاضر والغائب ویثبت قبول الوكالة
باللفظ او بالقرف في الامر وهو عقد حایز من الطرفين واذا قبل له لم یفقد الا
بالاعلام او بالاشهاد ولا یکن الاعلام فان اختلفا في ذلكا كان القبول قول
الوكيل مع البیين **فصل** في بيان الصلح الصلح قطع الخصومة بين المتخاصمين
ويجوز على اقراره انکاره ما یؤد الى تحليل حرام او تحريم حلال مثل صلح المتخاصمين
على التدارك او التبادل او الشهاد وشيخا فتر مثل صلح الشیخین في المال او المقتضى

على امر معلوم فاذن الشاغل لم يكن لا مصادره جوع على الاخر بعد ذلك **فصل** في بيان الاقرار
الاقرار اذ اصابه تحقق على نفسه وان يجهل ان يكون المقرب حقا للمقر له وان لا يؤدى
الاقرار الى ان يكون اقرارا على الغير الا ما ذكرته واذا اقر له لم يحل ما اخلت وقتئذ فان اخلت الى
حكم اقراره وحكم بجمته وان قيد وقال وهبت نفسه او عارضت هذا معناه بئله لم يلزم حكم
اقراره وصحت الامعة التسليم في الله والقبض في المعارضته واقرار الرعي اذا كان
صح العقل مثل اقرار الصبي الا في حق بعض الورثة بشيء اذا كان قننا فاذ اقر له لم يكن
للمقر له بغيره على محض ما اقر له ببره حكم الوصية مستكره بعد حكم الاقرار بوارثه في باب اقرار
انتم نعم **كتاب القضاء** في بيان ما يتعلق بقضايا النفقة باحد ثلاثة اشياء
بالرؤية وبالقرابة وبملك المدين فالرؤية يجب فيها النفقة بشرطين احدهما
الاستملاء بينهما معا والتمكين الكامل من حصة الرقبة ثلث اموال حرة شرعية
وغنى شرعية واهله فالعسر اذا تزوج بشرعية وصحت النفقة عليه لزمه
من الاطعام وما يحتاج اليه للزينة وان تزوج بجهل والادام على حسب عادة البلد
والكسوة للشاة والصف على حسب ابيان وقد المرزقة من الانبياء الكائن
وعندها لزمه الاطعام وما يحتاج اليه للزينة وان تزوج بجهل غير شرعية لزمه جميع
ذلك على قدر هارون الاضام وان تزوج بآفة لزمه الاتفاق عليها بالمعروف دون
الاخذ وان كانت جميلة والمتوسط لزمه النفقة على قدر ابيان ونذر المرأة
من الشرف والوسائط والاموة وما يلزمها من الاحكام الشرعية وان حدم نفسه
جاء والعسر لزمه النفقة ويكون للمرأة الخيال عليه بل بقدر حتم فاذ اقرت
عادت على قدر ما قد ذات به فيها ولا يلزم النفقة بالشك الفاسد بوجه
ولا للمهر ولا نفقة العدة انما فرق بينهما الا اذا كانت عاملا وان منع الكاى الصبي

٥٥
لم يلزمه النفقة نفقة العدة بحال وان اطلق المرأة باينام تلوته النفقة وان طلقها رجعي
لوفته واما العبد فنفسه نفقة العسر فان تزوج بغير اذن مولاه ولم ير ضربه لم يصح العقد
وان تزوج باذنه او وجهه هو حرة او امته ولم يكن العبد مكتسبا الوقت السيد النفقة
وان كان العبد مكتسبا كان سيد محيرا ان شاء جعل النفقة في كسبه وان شاء امتنع
من خاض ماله والمدير حكمه حكم السيد المدين وحكم الحر اذا اعتق والمكاتب ان لم يعيق
يشيئ منه كان حكمه حكم العبد وان اعتق من غير اذن مولاه لم يكن له الكسب بالمرور
اتفاق المولى بغير ما حرر منه واتفاق العسر بقدر ما بقي عبدا وان لم يكن له مال كان له
معهرا واما النفقة على الاقارب فواجبة ومندوبة فالواصبه انما يجب على الوالد
وان علزاد على الولد وان سفلوا ونجب بشرطين احدهما والاخر وان حصل له
معسر منه والد ولد معسر ونجب عليها الاتفاق بالمعروف عليه بالتسوية وان
كان المولى ولد والد معسر ونجب عليها الاتفاق عليها معا وان كان له اب وجده
ولد ولد معسر ونجب الاتفاق عليهم وجب وان لم يكن يمكنه فالاقرار على من المعسر
وان ايسر الام والعسر لا يوقت النفقة المولى وان كان له ولد والولد للمعسر
او ولدان واحد الولدين وولد واحد يتقدم من النفقة الا على ما يكون احدهما قسم بينهما واما
الاتفاق بالنسبة الى الفقير كل من له حظ من اليراث والحجبة غيره عن اصل الازد
مثل الاخوة والاهوان والعمرة والعمات والمؤنات والخالات واما النفقة على
الماليل فانما تجب على العبد والامته والد البايع على كل حال من الاطعام والكسوة ولم يحل
العبد والامته ان يكون مكتسبا او غير مكتسب فان كان مكتسبا المجل بالادام
سيد ان يجعل نفقته في كسبه او ادان اذ لم يحل من ثلث او صرا ما كان كسبه وقفا
لنفقته ولزمه الاكتفاء به او ما حصل عنها والفاصل لسيد انا وقفا عنها والا

حاشية وان لم يجعل نفسه ذكسية وجبت عليه نفقته وغيره لكتب يلزم السيد الاتفاق
عليه والامتناع من وسوسة فالتا دعت لها حكم العبد والسرية بنفسها على حسب العادة
واما الدابة والظير فتجب لصاحب الاتفاق عليها ولم يجعل حاله خاصة منها اما كانت ما كثر
العلم او غيرها كونه اللحم فان اكل لحمها ولم ينفق عليها امر البيع او الذبح او الاتفاق وان لم
يؤكل لحمها امر البيع والاتفاق عليها صان اليدوان كان في اليد وثمن النحل والماء
يكتسبها ارسلها في الصوى فان اختلفت على ما شاء وان لم يكن ثم كلاه والاماء
او كان لم يكتفها انفق عليه فان لم ينفق كان الحكم في اليد ومقتضى الحضرة ان كانت الهبة
ذات لية ولم يكن لها ولد وان واستغنى عن كان اللين جميعا لصاحبها وان لم يستغن
الولين اللين كان الفاضل عن البيع لصاحب **فصل** من ذبيان من له صفات الخصان
ومن هو اولها الولد او ايلخ يستحق سقط حق الحضانة عنه وان لم يبلغ ليجل اما كان
سنة الابوين او كان لراحمها او لسبب له اعداها فان كان بين ابوين فالام والى بالابن حتى
يعظم والنسب حتى تبلغ سبع سنين اذا انقرضت الامتناع من التزوج او لم ينفق
وان تزوجت او منعت سقط حقها عن الخصان فان فارقته زوجها بالطلاق
او غيره دون الامتناع وثابت رجع مقامها فان عظم الابن واستقرت اليه
اوتقوجت الام او منعت وكان الاب غير فاسق كان اولي بالخصان وان كان
لراحم الابوين لم يجعل حاله اقرب منه من ثلث احوال اما كانت رجلا ام اناثا او نسا
بالا رجلا او رجلا او نسا فان كانت رجلا او اناثا لم يراحمهم بميل ثم وان كانت
نساء وكذلك وان كانت رجلا او نسا فان نسا فالنساء اولي اذا كانت اقرب من الرجال
او كانت قد رصتته واذا منق الاول سقط حقها منها الى من هو اقرب اليه بعده
وللمولود وان كان احد الابوين لم يكن له حق فيها مع الحر وان كان الولد مملوكا تولا

مهر

مع الام استجابا كما **فصل** النكاح عبات من عقد التزويج بين الرجل والمرأة وقد
يستعمل في الوطى وهو ثلثه اضرى بنكاح النبطه وهو النكاح السلام ونكاح النقرة
وهو الرجل ونكاح عاتق المهرين ويشتمل الكتاب على بيان عشرة عقود بها كيفية
العقد ومن يتخذ العقد عليها ومن لا يجوز وما يقع عليه من المهور ومن اليه العقد
وما يورث من العقد وما يوزن بالعقد وامكان الاطلاق والزناق وما يتعلق بجميع ذلك
فصل في بيان عشرة الكتاب وكيفية العقد الجبل والمرأة لا يزوج ماله من ان يزوج
اما يشتمل كلا واحد النكاح ويقد عليه ولا يشتمل فالأصل يستحب النكاح العدل وهي
الايمان ولا يصح العقد لمن عا كافر ولا الكافر عا مؤمنة ولا انساب ولا يجوز لمن
ان يتمتع باليهودية والنصرانية والناسبة غنارا وعقد نكاح النبطه مضطرب
للرجل ان يطلب للتزويج اموة فيهما ست عشرة حصة الدين والابن والاصل والكرم
وكونها ودأ ولود اسما عجزا مردوعة طية الروح والكلام موافقة عاملة بالعرف
اتفاقا واسما كغيره فليد مع نكاحا متبرجة مع زوجها حصانا مع غيره رجلا
حصة الشر طية البيت وكية التزويج ثمانية عشر الحصة من ممتلكات الزوج
الحلق والسليطة والنفقة والولاية والحاجة والعقيم والدمالة في اهلها العترة مع
عليها والمحقق وغير التورعة والمبتر عزا اذا غاب عنها وفيها الحصان معة
للموتة في الاعتقاد وغير السديفة الراي وغير العفيفة وغير العاملة والمخونة والكوفة
والسوداء الا ان كانت غيبته والمستعفة من اصل الخلاف والامتناع من وجود
الطول وان كانت مؤمنة واليك اخف من الشيب يستحب للرجل ان اراد ان يزوج
كرمية ان يطلب لدمالة خمس حصة التدين والعفة والودع والامانة واليسار
معتد بها يقوم باوده وادعيا له من المال والخدمة وان مضطرب جعل بمعه الصفة

وان كان حليل النكاح قبل ان يزوجها كان شريفا ولم يزوجها كان فاسيا الله تبارك وتعالى
لسته بغيره ويكره ان يزوج كنيته من خمسة من المستضعفين الخالف الامستطراوة
شاذ في الخبر والمتظاهر بالفسق وغير المرضي بالاعتقاد والسياسة النيرة واذا عزم الرجل
على النكاح لم يبعثه ان كان القريب من العقب وداعى ثمانية استياء واستغيا باستغيا ^{باسم}
ثم واصل ركعتين واكثر من التحنن ودعا بالدهاء المروي وابعد باسم استم واصل النكاح
واضرب جماعة من المؤمنين وقطعت قبل العقد والشهود من فضيلة النكاح دون
صحة ومن الولد لا يقدح ويختبى لولي المودة ان يقول قبل العقد ازوجت عيا ^{اسم}
معروفه وتستر به باحسان ولا يبيع النكاح الا بيمين النكحة باحد ثلث اشياء بالاشهاد
والتمسية والصيغة والايجاب والقبول والايجاب قول النكاح او زوجتك والقبول
وقوله قبلت هذا النكاح والشرع او قبلت خصب وتعين المهر في نكاح البنت
من شرطه ومصدره صحة ونكاح المتعة من شرطه صحة ويجوز تعيين القبول
على الايجاب مثل زوجتي فلانة او تزوجت فلانة وقال زوجتكها وان قيل الولي
زوجت فلانة من فلان قال نعم وقال للرجل قبلت الشرع قال نعم ويجوز ان يقبل
لفظ الاستفهام ولا الاستقبال ويجوز التوكيد في الايجاب والقبول وفي احد ما
ولا يجوز ان يكون الوكيل فيها واحدا فيكون مريبا قابلا وان قد المعاذ ان كان
القبول والايجاب بالعربية عقد بها استغيا وان عجزا اربابيه مفادها من اللغة
والاشارة للمودرة بالايجاب والقبول تعرف مقام اللفظ من الآخرين
في بيان من يجوز العقد عليها فاجوز العقد على من اصله نكاحه ولا يجوز
على من حرم عليه النكاح والحرم من النساء ضربان اما حرمها وبالسبب فالتحريم با
النسب من عشرة نفسا الام وامها وان علت ولم الام وان علت والنسب وبناتها

وان سفلت وبنات الابن وان سفلت العمة والحالة وعمة الاب وعمة الام وخالتها
وان علون والاخت وبناتها وان سفلت وبنات الابن وان سفلت والسيعة بنات اما حرم
نكاحه ابدا او في حال دون حال كالأولاد يعون منفا الرضخ والمفقود عليها في العدة او في
حالة الاحرام من الرجل وهو عالم بحريمه رجل اولم يزوجها او في حريمها وان علون نسبها و
رضاعا ولم من وطئها بملك اليمين وبناتها وان تزوجت وبنات زوجه التي رجل بها بنات
بناتها وبنات ابناها وان تزوجت نسبها ورضاعا والتي يلوها باسمها او صفتها او لغتها او نسب
والتي قد نكحها في ذات محل او في عتقها منها عليها ربيعة وبنات العدة وبنات بناتها اذا
خبرت بها وبنات الحالة وبنات بناتها كلك والقرابة بائنا او بينها وان علت الام
ونزلت اليه نسبها ورضاعا والتي باسم باللعان والطلاق في سبع تطليقات للعدة
وتزوجت بعد كل ثلاث زوجا والتي اقفاها بالوطئ وهي في حال العدة والحامون تسع
سنتين ^{عنه} ومن سفلت بغير طلاق والتي قد نكحها وهي زوجة صفا او غير صفا
نسوة اربع من غير طلاق والتي طردت ابوها او بناتها او عتقها عليها والمأوكرة التي وطئها
ابوها او بناتها بملك اليمين او نظرها الا ما يحرم لغير المال النظر اليها او تباعها بشئ وتزوج
بناتها الاب والابن وامها وان علت وبناتها وان تزوجت والثاني عشرة نسوة المفقود
عليها في حال الاحرام حاصلها بالتحريم ولم يبدلها فان علم بذلك تزوج بنتها فانه حرم
من الاحرام عقد عليها ان سفلت والمفقود عليها في العدة لتمام ذلك والزوج فانه حرم
يجوز من غير ان يزوجها فانها من بينهن من شرب خمر واعتقدت حلالا على غير ازاره من
والاحرام معا وصوا عقد ما بينهما عقد معا رر او عقدتا بعة وعقدتا لثا بغير رر
على عقد عليها اول قال دخل بالثانية فزوجه بينهما ولم يرجع الى الاولى بعد فزوجه
الثانية من العدة ولا يجوز له ذلك الا بعد معا ومرة الادلة منه بالموت والطلاق فان

فان عقد عليها امرها جاز ولا يمكن لها بعد ذلك اختيار فان لم ترض كان اختيارا بين الرضا
منه عقد لها واعتزال عن الزوج وبين من منعه عقد لا يفيق بينهما حتى يخرج العتق او
الحال من العقد الا ان رضى العتق والخالفه فان طلق احدى رضى بغيره وتزوج بنت
اخيها واستها فذلك والى تزويجها وعقد ارضى حوازل قبل موت بعضهما
او طلقها بائنا او رجعا وتزوجت من الامم العدة والامة وعنده حرة بغير رضاها
فان عقد عليها بغير رضاها كانت الحرة بغير رضاها اشياء الرضا بالعقد وتحت
والاقتدال على ما ذكرنا والعقد على بنت الاخ على العدة وان تزوج بغيره وعنده امته
على علم منها لم يمكن لها اختيار وان لم يعلم كان لها الخيار بين الرضا ومنع عقد نفسها
ودوى وبين من منع تكاثر الاقارب من كان عنه ثلث نسوة فعقد على اثنين اشياء
ورقة اختار واحدة فانه فعل بواحدة والى الخيار وعقد على المدخول بها او ما
سوى ذلك لا يحرم العقد عليه وكل وطئ حلال ينشر تحريم المصاهرة واحدة فان
دخل بواحدة والى الخيار والحرم وكل وطئ يشترط ان ينشر تحريم المصاهرة وقد
يخير المحرم والحرم لا يحرم الحلال ومعنى ذلك ان كل فحور يحرم العقدان وقع قبله
العقدان وقع بعد العقد لم يبطله وانما صحت المصاهرة منه وزوجها الى الفسخ
نكاحا على قول بعض الاصحاب ويجوز له التزويج باختنسا ورضاها فالنسب ان
يكون رجل من شتر زوج بامرأة لها بنت فاولدها ثم تزوج ابنته بها فاختنسا
والى صلح ان يكون رجل من الام وقدره صفت وامرأة لها بنت وصفت مدركا

اشكاله من الرضا ويصح للامم الاختار بعقد على اختان رضاء وان كان رجل بها وبغيره لم
يحرم العقد عليها ولا وطئها بملك اليهين ويجوز الجمع بين الاثنين وبين الام والبنت
في الملك دون الوطن فان ملك اثنين ووطئ احدى لم يجز له وطئ الاخرى حتى يخرج الموطوءة
من ملكه اذ كان عالما بذلك فان وطئ الاخرى بعد ما علم بالتحريم حرمت على الاول حتى يموت
الثانية ويجزها من ملكه للعود اليها فاما زوجها من ملكه للعود اليها فان افرجهما من ملكه
للعود اليها لم يخل له حتى يموت وان لم يكن عالما بالتحريم جاز له العود اليها ويحل للمهر العقد على
ارض حر او زوجه بين من دفعت الاكثر والجمع بين اثنين بالعقد بين مرتين وامتنع
وحرة وامتنع ولا يجوز الجمع بين اكثر من اثنين في العقد ومك المصير مع الحر ان حكم الى
من الاما ويكره وتلى الجوسية ملك المهر وعقد النكاح عليها **فصل** في بيان ما
يجوز عقده التكاح عليه من المهر الفصل بخانج البيان سبعة اشياء ما يصح ان يكون
مهر احد الاجناس ومقدار ما يصح وقرن ذكره وعقد التكاح والشرط بان لا يكون
لها مهر في العقد والعقد على ما يصح تلك في الشريعة وهو يفيق المهر ونكاح الشغار
فلا يملك ما يصح تلك في الاسلام ماله قيمة وما يصح ان يكون منها المبيع وامره لكونه
او متغيرا من تعليم القرآن والادب وتعليم الصانع المباحة سوى الاجابة والقبول
موقوف الى رأي الخاطب ومن بيده عقدة النكاح فبما تراديا عليه يكون صحيحا فلا ذلك
ام كثر وكل كان اصف كان اكثر بركة والستر يمتنع ما لا دهم والفسان غير جائز
والزيادة عليه فيما رواينا والثالث لا يفتق في صحة العقد وذكره من شرط الفضيلة
دون الصحة ويلزم مهر المثل ويخير بينا اهلها من الطرفين الا قربى ولا يفتق بكل
ما ينفك المهر لاجل من العذر والحق والجمال والزنا واليسار والامسار والبياتق
والشوبة ووضعت النسب ومجتبى ولا يجاوز ذلك قدر الستة ولن يبدل عقده النكاح

العا ليزا العوض والراجح لا يفتقر إلى شيء في حجة العوض وبارك من المثل على ما ذكرنا فان مات احدهما
 قبل العرض في المسئلة في سقط المهر وان لم ير الميراث وان طلقها قبل العرض لم يقع العقد
 المبرور به ولو كانا ذواتا او ما شبههما والمهر سقط بثبوت او ما قيمته خمسة دنانير فمات احداهما
 ولم يمسك ثمنه وما يشبهه وان دخل بها قبل العرض وبعد اليها قبل الدخول بشيء واحد
 بان ردت عليه او لم يمسك ثمنها من حقة المهر لزمه مهر المثل وان لم يرد وثالث المراجعة
 بعد ذلك الفاضل يرد الرجل بقوله انها مهر كان القول قول الرجل مع المهر فان حلف
 اسقط دعواه وان نكل لزم لها مهر المثل وان رد المهر كان له والمهر وان دخل
 بها قبل ان يمسك اليها بشيء لزم مهر المثل وانما لا يكون العا قد مسلما
 او دعيا فان كان مسلما سقط المهر لزم مهر المثل مثل من عقد عذرا وحتر بر او مالا
 يحل تركه في الاسلام وان كان ذميا لزم المسمى فان اسلم قبل القبض لزم قيمته عند
 استحليله وان اسلم بعد القبض برئت ذمته والسداد من حلف يحل اياها مدفونا
 الى احداهما او كليهما فان كان مدفونا الى الزوج لزم ما حكم به قتل ام كثر فان حكم باكثر
 من مهر البتر كان الزايد مبرعا فان طلقها قبل الدخول لزم نصف ما حكم به وان كان
 مدفونا الى الزوجة لزم ما حكم بهما لم يرد مهر البتر الا ان يشهر بقبوله وان مات
 احداهما قبل الدخول سقط المهر وثبت الميراث وارفت المقتة والساجع لم يحل اما
 يصنع كل واحد منهما مهر للآخرى او شرطان فزوج احداهما تزوج الاخرى فلا اول
 فاسد والثاني صحيح عين مقدار المهر ولم يبين فان عين لزم المسمى وان لم يبين
 لزم مهر المثل وان جعل ينقض احداهما للآخرى ولم يجعل ينقض الاخرى مهرها صح كذا
 من لم يجعل ينقض مهرها وان صاحبها ويلزم المهر المعين بنفس المقدر ويستقر به
 ثلثه اشياء بالدخول والموت وان تقار الزوج ويعلق بمقارعة من حقة الزوجية قبل

الدخول

الدخول او بعد اشياء ينقض العقد لعيب توجب له بالاسلام من الكفر والتداه من الاسلام
 وباختيارها المثل ان كانت امرت بها العتق وزوجها عبدا ويعلق بمقارعة بالطلاق والشرطان
 العقد ثلثة اشياء في تغيير العقد بشرط لا يقتضيه ويخالف الكتاب والشرط لا يوجبها فلا اول
 يكون تأكيدات قبل المهر والثاني يعلق الشرط دون العقد وهو ثلثة اشياء اشترطها عليه ان
 يشترط عليها زوجا او عبدا او مالا ولا يشرط ولا يشرط ولا يشرط ولا يشرط ولا يشرط ولا يشرط
 ريان بالمهر في وقت كذا فان لم يات به كان العقد باطلا ويعلق اياها فاعداها مالا من غير
 المهر او لا بشرط الرجل عليها انه لا يكون لها نفقة الا ان كان في النفقة ولا يشرط في بعضه ولا يشرط
 الاول الكفر والثاني يعلق ذلك ويلزم وهو ثلثة اشياء مثل ان يشترط تحجيل بعض المهر
 وتاخير الباقي ويصح ذلك بشرطين تعيين مقدار العايل وتعيين شهر الاجل فان اسلم
 العايل لم يشرط تسليم نفسه او بشرط عليه ان لا يخرجها من البلد ولا يشرط المهر ان كان
 اخرجهما وخسب ان لا يخرجها مالم يرد احداهما الى دار الكفر فان اراد لزم ادق المهرين
 دون الخروج فان اسقط عبدا وشرط عليه حال عقده ان يزوج جارية مبررة فان تزوج
 عليها ولا يشرط لزم المهر من ضمان الرجل قبل القبض ومن ضمانها عبدا وان استوفى
 المودة مهرها قبل الدخول ثم طلقها لزم له عليها ان ترد نصفه ان كان مالا وان كان
 ذوات الامثال ونصف قيمته ان كان من ذوات القيمة ومثل نصف الاجرة ان كان ماله
 شيئا ماله امة وكذلك ان وهبت مهر قبل الدخول وحلفت ان كان المهر شيئا ماله ماله
 مثل الحيوان والشجر والارض وكان الحيوان ماله والشجر ماله والارض ماله وماله
 الا صدق واستحق بر النصف من نصف النماء وان حلفت او خذرو وقت عند هالم يحق
 عليها شيئا من الثناء وان عقد عليها على عبد ايقضه صاحب العقد دون الصداق ولزم
 مهر المثل وان كان كسيرا اخرجه الصداق اية وان ابرأت الفرصة رفته عن المهر المهر

الصبي منها من الشدي والثاني ان يكون للصبي الرضعة من سبعة والثالث ان تكون الرضعة
منه السنين من وقت الولادة **فصل** يتعلق بالرضع من احكام النسب ثمة التحريم ومقتضى
والعنف وكيفية ذلك باحد عشر اشياء وباربعة عشر صبي وباربعة عشر صفات متواليات
من غير فضل بل بين امرئ او باربعة عشر صفات متواليات وباربعة عشر صفات
متواليات القول الاضواء بالان تنقطع عما عدا بيت الحيم ويشد العظم فانها وطن الرجل امرأة
وطنا بالحق النسب بسببه حصل فيه كان ولدها فانما ارسله اللب كان لبس الفحل وامر المرأة
تبعها فان ارضعت المرأة صبي الفحل الحرة انشئت الحرة من جهة البهائم
جهتها البهائم والصبي على كل من يحرم عليه ارادة الفحل انشا ورضاها على الفحل وعلى
اولاده نسا ورضاها يحرم على الصبي كل من يحرم الصبي عليه اولاد الفحل نسا ورضاها
ويحرم اولاد الرضعة من جهة الولادة وجميع اولادها من الرضعة من لبس هذا الفحل
دون غيره وهم يحرمون على الصبي وعايبه واحقته المشية الى ابيه نسا ورضاها
ويحرم جميع اولاد الصبي نسا ورضاها من ابيه دون غيره على اولاده الرضعة نسا ورضاها
من لبس الفحل ويجوز للفحل النكاح بام الصبي ومما تنزل الوالد الصبي النكاح بالرضعة
وبما هو ابعد اتفاق الرضعة كحقه النسب لقوله يحرم من الرضعة ما يحرم من النسب
واذا انقطع صبيان لبس امرأة لكل واحد امة واموات ولا ذرة ورضاها من
الرجل النكاح تقعا من لبسها الشاك بين الفيلسوفين ورضاها دون افوتها واولادها
من جهة اللب الدني اربعة امة واذا تزوج الرجل امراة ذات لبس واخرى صغيرة
واربعت الصبي من لبسها الرضعة الحرة وكلها اللب لمن تزوج وقد دخل بها
حرمت الرضعة ابا عليه وان لم يدخل بها حرمت عليه الكهنة ابا فان ملكها ما قبل
الرجول بدارت اللب وتزوجها افرغ رضعة الرضعة منها حرمت ذات اللب على

الزوجه معا والرضعة عا **فصل** فيما يخص العبد والامه يكره النكاح الحران وصلى بالامه فان لم يجد
لم يكرهه والنكاح اربعة اشياء تزوج الحرة بالحرمة وبلا امه وبزوج العبد لا امة
وبالحرة فالاول قد ذكرنا حكمه والثاني لم يخل اما ان تكون الامه لسيد وامد ولا كثر
فان كانت لواحد لم يخل اما تزوجها باذن سيده او بغير اذنه فان تزوجها باذن لم يخل
اما شتر فان كون الولد حرا او ذميا لم يضر فان تزوجها باذن سيده لم يضر وان
تزوجها باذن سيده او بغير اذنه فان تزوجها بغير اذنه حرا او ذميا لم يضر
لم يخل من خمسة اوجهها وليسها على احد بالحرة او شتر هذا لها بالحرة
او تزوجها الظاهر الحال على الحرة او علم كوفارها ولم يعلم التحريم او علم الرق والتحريم
فالاول يكون له الرجوع على المهر كان الولد حرا او ذميا وليسها على عشرين شهرا
كانت بكر او نصف البكر ان كانت بنتا ارش العيان علبت بالولادة وان ردها من
سقة المهر المسمى ولزم مهر المهر ورجع بالمهر عا سيدها وصلى الولد والثاني يكون له
الرجوع له بالمهر على الشاهدين وباقي الحكم عا ما ذكرنا والثالث يكون النسب لاهله
الولد ذق وله الرجوع عليها بالمهر وعلى السيد ما ذكرناه من عشر القيمة او نصف الارش
ويجب عا سيدها ان يبيع الولد من ابيه ولزم الاب مائة فانه يحز استحقاقها
فان لم يمس رضى الام يمتنع اليه من سهم الرقاب فان القطع نفي فتردى ثمنه
حتا لو كوة فان وفقهته بقي الولد ناقص ببلغ ويسمى في مكان رتبة الرابع
يكون الولد ناقصا يلزم ويلحق النسب ويضمن ارش العيب ويغرق بينهما والخامس
يكون رايان لم يمس سيدها بالعقد ويكون الولد ناقصا والنسب عا لاهله
علازم والارش مضموم وعشر القيمة ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت بنتا

ومروا برضي السيد بالعقد النكاح وان كانت الامتلاك اكثر من واحد ورضي المهر برأول
يرضون كان حكمهم حكم الواحد وان رضى البعض ولم يرض البعض ابرج العقد فان دخل
فيها كان حكمه في نصيب الزوجي حكم من كانت الامتلاك له ورضي بالعقد وفي نصيب من رضى
حكم من كانت له ولم يرض به جميع الاحوال من الرضوخ بالمهر ولو لم يرض العتمة او بغير
ومنه ان لا يرضى الخالق الولد ولو لم يرض المهر من والده وعين ذلك على ما ذكرنا الا في سلة
واحدة وهي ان الولد لم يرض بالابحار جميع الاحوال فان ايتبع الامتناع العقد الصحيح عليها
استخرج العقد بينهما وماله وتكونها ملكا للمهر وان اراد ان يفسخها وينتزعها
ويجعل مطلقا من رخصها اذ لم يتم العقد الصحيح عليها الفسخ العقد بينهما وماله وتكونها
على المثل وقال ترمذي وحديثه ومحدث معتقده مولى ما من طلقها قبل الدخول بها عدا
رقا وان قدم العتق على العقد بعد العتق وهي بالخيار بين الرضا بالعقد وبين الاستئجار
وان ابتاع بعضها بغير النكاح بينهما اية ولم يجز طوعها بالملك ولا العقد عليها الا
ان تكون قد مضت اياهان منها فيجوز له العقد مطلقا عليها في يوم سيدها باذنه
والثالث من القسمة الاولى لم يخل من اربعة اوجه اما ان يكون السيد واحدا ويكون كل
واحدة منها السيد اخر او يكون واحد السيد واخر اكثر من واحد او يكون كل واحد منها اكثر
من واحد فالاول يكون ذلك بيد سيدها ان شاء رضىها من غير عاوان شاء رضىها
فان اراد رضىها من غير عاوان استيفاء من ماله مهرها والنفقة بينهما بحكم اية فاذا اراد
ذلك امرها بالاعتزال وقال قد فرقت بينكما فان رضى بينهما اراد وتسمى بالخيارية وان لم يرض
فيها السيد جاز في الحال وان دخل استبرأها بغيره ان كانت من ذوات الاقارب بحسنة
واربعين يوما ان كانت من ذوات المستهود فان باعها معاس واحد حكمه حكم
البائع معها وان باعها من اثنين كان لكل واحد الرضا بالعقد والفسخ وان باع

اصحها كان الرضا بالخيار بين الرضا والفسخ والشاذ لم يخل اما عقدا باذن سيدها
او بغيره فانها وان ارضى احداهما دون الاخر فان ارضا معا صح العقد وكان الطلاق بيد
العبد الا ان يبيع احداهما وعليهما سيدة فيكون الرضا بالخيار وان رضى لهما كان
بين السيد وبين من رضى احداهما كان للخيار دون سيد الاخر وان عتقا معا كان المهر
الخيار والنفقة في كسب العبدان كان مكتسبا وعلى سيد ان كان غير مكتسب ويجوز
للسيد ان يجعلها في كسبه ويغفر عليها من ماله وان عتق ابرج من ماله ويجوز
تزوج بينهما فان دخل بها ودق اولها كان بين السيد وبين السيد وان اجازها في طلاقها
قبل وان ادعت احداهما دون الاخر جاز قال ما كان لمن لم يرض بالعقد والفسخ النكاح
والثالث لا يرضى النكاح بينهما الا برضا المولى معانا رضى جميع العقد وان رضى بعضهم
دون بعض لم يصح فان عقد ولم يرض به بعضهم ودخل به وعمل ولد كان بين
الجميع بالنسب الا اذا لم يرض من له احداهما طلاقا له الولد دون الولد دون
مولى الاخر والرابع يكون حكمه على ما ذكرنا والرابع من القسمة الاولى لم يخل من اربعة
او صير ماله السيد نفسه بالخيار او لغيره او عرفه الحرة كونه عتقا وزوجت
نفسها منه بغيره سيدة او برضا فان رضى السيد بنفسه بالخيارية تزوج بينهما
ان لم يرض الحرة ولا مولى العبد وان رضى احداهما ولم يرض الاخر فذلك له وان دخل بها
وحصل ولها من خزان المهر في ممتلكات حرائق يفتق ان لم يرض سيدها وان رضى
كان المهر عليها وتزوج بغيرها وان رضى سيدها المهر ورضي بينهما وان رضى غيره
عن المهر ورضي الداروان عتق عتقا وزوجت نفسها منه بغيره سيد ولم
يرضه السيد بطل النكاح وسقط المهر والولدان حصل دق لولاه وان تزوجها
العبد باذن مولاها صح العقد ولم يرض المهر سيد والنفقة ان كان العبد غير مكتسب

وان كان مكتسبا كان سيده مخيرا انه مشاء انفق عليها من غير كسبه وان مشاء من كسبه فان غير كسبه
النفقة كان على السيد فانها كانت باع العبد من غير ما كان المشاء بالخير او بين من نفقة العبد والامساك
والبايع من جميع المهر ان وجعل لها ولنفقة ان لم يبدل لها وان باعها منها لم يجلها ما باعها قبل
الدفن لولا او بعده فان باعها قبل الدفن لم يجلها ما باعها بنفس المهر او بغيره فان باعها بغير
المهر بجل المهر دون العقد وان باعها بعد الدفن بجل المهر في الحالين وان نفق النكاح وان
اعتبر سيده ولم يكن له النكاح لم يكن له الخيا وادركه كان له ذلك واذا تزوجها بغير
سيده كان الولد له الا ان يشترط كون نردا او تزوج عبيده بانك غير سيده ورضي سيدها
ثم رجع العبد بعد الدفن بائنا منه ولم يمتد العقد فان رجع قبل انفقها كان ملكها
وان رجع بعد انفقها العقد لم يكن له عليها سبيل ولا يلزم سيده النفقة وادركه تزوج
جارية من الغير لم يجلها ان يظفر اليها من كسبه واذا بائنا من جهالة ذلك واذا زوجها
لغيره لم يجلها الا ان اراد ساكها فاجاز **فصل** في بقاء اصحاب السر ليس وملك الايات
او ملك الرجل جارية متعلقة بها ثلثة من الحقوق الوطني ملك اليمين والمبيع من ماله
التفويض من الغير التحليل فالمانع من الوطني من غش شيئا من المتاع مما ذكرنا في باب
النسب وطلوها بالانكاح ملك اليمين ووطنها بملكها ووطنها بملكها ما ذكرنا قبل
وزنا بغيرها ووطنها بغيره وتقبيله وعقده كمالا والمانع من بقاء انما يمنع من الوطني
على حال وهو ما عده الله او يمنع في حال دون حال وذلك في اربعة مواضع المبيع بين الام
والبنت وبين الاختين على ما ذكرنا قبل وكوفها مالا وقت ابناهما واحتاحا الاستبراء
وما لها في الاستبراء ثلثة اشياء اما عيبا استبراءها ولا يجب او مستحب فالاول التي يتبادر الى الخش
والثاني في بيع ملكها ما بينا والآخر لم يملك المحض ولا مشاءا التي ابدت في مثلها من الخش
والحال والثالث اربع التام يملك المحض ومشاءا الايسة من الخش ومشاءا محض المشقة

ليس امره انما من ثمنه وقد نفق ان استبراءها والاستبراء بحصة له وان لا اقرا وعقبة واربعين
بهما في وقت الشؤن فان استبراءها جاز له ووطنها لاجل فان من جاز له من وقت الحلال بغير اشهر
وعشرة ايام جاز له ووطنها لم يجلها ووطنها قبل ذلك فان ملكها لم يجلها بغيره وان ملكها لا يملكه
وعليه ان ينفق ويغفره بغيره بغيره فان ملكها قبل الاستبراء وجازت بغيره قبل وفاته سنة
اشهر لم يكن له الخاقه بغيره وكان من انفق بغيره فان كان الولد من الزنا لم يجلها بغيره وان انفق
من اليها مع غيرها وبغيره فان كان الولد مملوكا فملكها بغيره وان كان جارية الولد اكثر من سنة
اشهر كان واذا ولد جارا واحدا لم يملكه الا ما او غيره بغيره فان كانت الجارية ام ولد
منقح للمح بين الام والبنت وبين الاختين في الملك وفي الملك والعقد دون الوطني وان كانت
الجارية بغيره ووطنها الا ان لم يجلها اما كان صغيرا او كبيرا فان كان الولد صغيرا وقومها الولد
على نفق ومن غير عيبها جاز له ووطنها فان ملكها كان الولد جارا وبارت الجارية لم ولد
وان لم يبق معها على نفسه او كان الولد كبيرا ووطنها من غير ذلك الكبير سقطت عنه الحدود لم يملك
القيمه وكان ملك الولد بائنا عليه والولد جارا ولم يملكه من جازها بغيره اما ان تكن حامل ولم
تفر الجارية ام ولد وان تزوجها باذن الكبير وان كانت له وبغيره فان الصغير ان كانت له جازت ان
احصلها ما رأت ام ولد وان لم يزل ملك الولد منها وان وطنها الولد جارية بغيره وان عينا
يخرج به لزم الخدان كما عتد والمهر معا ان اكرها ووطن الولد ان احصلها ولم يملكه بغيره وان
كان جازها بالغير انما عتد الحدود في المهر والحق الولد لم يفر الجارية لم ولد عيكه للرجل
وطن الجارية الفاجرة فان ملكها لم يملك ولها او مولى ما يكره في موارير فامته ولها
وطنوها اذا استبراءها والنكاح ملك اليمين غير موقوف عليه ويجوز النكاح بين الجاتين
دون النكاح بين الاما والعقد على الاما فقد ذكرنا ذلك **فصل** في عيب النكاح في مخرج
العقد انما يورث العيب في العتق او كان قد نكحها فان لم يكن قد نكحها قد علم من يكره له

بجامع وزاه اسرة اخرى وان ينام بين حرتين والثالث ان يبيت في البيت الذي فيه غيرها
وسقوف البنيان وتحت الشجر المثمرة والسفينة والرابع سبعة اوتات اول الليل
من شهر رمضان وليلة الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة بعد يوم الخميس عند الزوال
ويوم الجمعة بعد العصر واذا جامع حرم عليه اشياء وكره له اشياء واستقبله اشياء فالحرم ثلثة
اشياء امرأة الضرام والنظر الى فرج المرأة حاله الجماع والغزل الابانة المرأة وعجزه من الاخر
والتمتع بها والمرضعة والعظم والمستر والدمية والسبايلة والكروشيبي واحد وهو الكلام
الابكر اسر والسحابة ربعة اشياء مغفر البصر وكراهة تقرب الى الهة ان يزورها ولا يخطو
والفسل الوقت بعد الجاه قبل ان يجمع اخرى واذا اراد ان يملك بامرأة فقله انظر
الى حاسنها وشيئا وحسبها منقذ الشارب الى حاسن الاخرة وشعره الى اللثة اذا اراد
شراها واتحاشا بمنزلة الاماء واحسان الرجلان يملك من جامعها واليرد مروج من غير
منع والسقة لا يفتش واحسان المرأة ان يكون لها زوج عبيد واليه ويرجع من غير
منع والوليمة مستحبة وهم جميع الى من في القصر على الطعام واستحب ان تكون بالتمار
والاجابة اليها مستحبة الا اذا كان فيها من الكفاكبر ولم يقدر على ارادته ولم يترك لاجله
مفصل في بيان حكم الولادة والارضاع والعقيقة والحاق الولد وما ينتميها المرأة اذا
ضربها الطلق لم يل امرها غير النساء فان ولي امرها الزوج او احد محاربيها واذا ولدته
ولدا حيا استحب لوليها ولغيره وكره له اشياء وحظر له اشياء واحد فاستحب مقتا اشياء
ان مودون فانزله المني ويقسم في السر بعد ما غسل ويحسب له الاسم وافضل الاسماء
اسماء الانبياء واسماء الائمة وافضلها محمدي والحسن والحسين والبنات فاطمة
واسماء بنات الانبياء والائمة ويحسب في الحال بما الفرات وبتبر الحيرة ويلقب
في حرفة يمشان كان الماء طاهرا غسلا من غسل والنمر وما على الغنم بالسبب بولده

بالرسوم والكروية شيئا من شيت بالاسماء الموحشة مثل الكلب والفرس والاسماء الموحشة
مثل حكم وحكيم وقاله ومارث وعالك والمحمود شيئا واحد وهو الجمع بين التسمية بمحمد
والحيرة بالي القاسم واما الارضاع فاحصل الايمان للولد لبن امه او لبن حال الام من ثلثه
او بعد اكله السكاج باليا بينه وبين ابى الولد او زيدا او كاشعا رسته فالاول لها
ارضاعه وان رضى به الاب من غير اجرة ولها الارضاع من روان ومحمدا وادوها الاب والشافق
اول برضاعه رضوا الاب به او لم يرض ولها اجرة المثل فان طليقت اجرة زائدة على ما يرضى غيرها
كان للاب برضاعه من مريدها والثالث يكبره الاب باجرها على الارض ولها راسية منق
للولد طلب له اسرة فيمار مع خصال والحرمة افضل من الامة الاسلام والعسر والقتل في
الوصاية واسبت احق بالحق والتمتع والتمتع من الزنا الا
مفضل وان اراد ان يملكه من طهره فله حبيب برال منزله لم يجر الا برضاها الام اذا كانت
الطهر حرة مسلمة والاولى له من غير الطهر معد منزله وتام الرضا في مدة حولين
كما ملين او اقله اخذ وعشرين شهرا وان زيد على حولين مقدار سبعة من جاز يفتق به
حكم الرضا في مدة حولين كما ملين وكذا استثنى الاجرة واما العقيقة عيان في الشهر من
زوج شاه عند الولادة للاطعام ويعقب يوم السابع عن الذكر بالذكور وعن الانثى بالانثى
فان مات قتل العال او الولد من نفس من بعد السبعة ان وجد وهي مستحبة في الاسم والافضل
بينها الشاة ثم الحمل الكبير ثم ما يجوز في الاضحية والعقيقة غير مجزئة والذكور اجزاءها
والفعلية من ثلث او بعد اما تكون ام الولد او من في حاله او غيرها او رسته او لم يكن له
قادرة الاول لم يقط شاة من العقيقة والثاني اعطيت الرجل بالورث ومعه ربه
والثالث اعطيت مده الرجب وشر وان لم تكن له فاملة اعطيت امر ربهها ويصدق
به ولا مكر ويجوز تقريظ اللحم على اللبنتين وان طبخ بالماء والملي وجميع عليه قدم من

الثاني عشر من سورها وصلاتها وطلاقها بعد سبعة الايام والفاصل بينهما في ذلك
 مدة شهر فصاعدا حكم من الدخول فيها في حقها طلاقا على كل حال وان كان الزوج غير
 طلقها متى شاء فاذا طلقها ملك بمقتضى الحال ولم يلزمها العدة وسر لم يبلغ من بيان
 ايام لم يبلغ عشر سنين فصاعدا ولا يصح من الطلاق ولا من وليه له ان يبلغ وكان يميزا
 ويصح طلاقه وعقده وصحته ووصيته بالمعروف او كان صغيرا فاستقر العقل
 وطلاقه من وليه او الامام او من يامر به الامام والطلاق الحرة تملك تحت حرمانها وعقد
 وطلاق الامتسان تحت حرمانها وصحة عقده لا تملك الا في طلاقها
 طلاقا طلاقا وان عقدت مفقودا بعد طلاقها اثنى عشر سنة وحكم طلاقها في العدة
 قد ذكرنا في فصل عقدة الغيبه والامار والغايبه الرجعية ما لم ينعقد ثلث اشهر من وقت
 الطلاق والحاضر اذا لم يكن له الوصول اليها في حكم الغايبه وانما طلق غير الدخول بها
 ثم استأنف العقد وطلق قبل الدخول ثم عقد ثالثا وطلق قبل الدخول لم يحل له
 العقد عليها اربعا الا بعد ان تنكح زوجا غيره ولا يصح الوكيل في الطلاق الا
 للغايب فان وكله وفادته الوكيل واذا فعل له امله فان لم يكن اشهد عليه
 فان لم يشهد وطلق الوكيل بعد طلاقه وما يجوز في حكم الطلاق اربعة اشياء
 الكتاب من الاخرين ومن الغايب بامر من هو طلاق يكتب بخطه ويشهد
 عليه وبسبب من الشاهدين ولا يباينهما حتى يقيم الشهاده ويعمل بالطلاق
 والايام من الاخرين على ما فهم من الطلاق والقاء معتقدا راسها مع الشئ
 عنها واذا اراد الرجعة كسفت المعتقة من راسها والثالث قوله ثم اذا قبله طلق
 فلا بد والاربع تطلقها بما عاود معار العرس من اللغات واذا طلق الامر مرتين
 لم تحل حتى تنكح زوجا غيره وموافقة سيدها اياها بائناها لم تحل له ولا يمين

المرأة من الزوج ما يجازي السنة من الطلاق الا اذا كانت موسرة والزوج مخالفه
 المفقود وزوجها لم ينفق ما نفق من ماله ولا وليا ينفق عليها ولم يرض دفع المال
 الى الحاكم حتى ينفق عليها من بيت المال وطلبه اربع سنين في الاطلاق وان وجد حرجيا
 لرغبة الصغير وان وجد الخبر به تراضعت وملكته نفسها وان لم يجد له خبرا بوقت ولا جيرة
 امر الحاكم بعد انقضاء اربع سنين في الغايبه بتطليقها فان لم يكن له ول طلقها الحاكم
 فاذا طلقها اعتدت عنه مدة الرقاة فان رجع قبل انقضاء العدة كان اسلمت لها وان رجع
 بعد انقضاءها لم يكن له عليها سبيل ولا يصح الطلاق قبل العقد واذا طلق الزوجين زوج
 بائنا او وجبايات احدهما وهو الذي تراضا فان خرجت من العدة لم يبرأ الرجل و
 هي الى متى سزا كانت مدة المهر زوجي قبل انقضاءها **فصل** في بيان العدة والحكم بها
 العدة ضربان عدة طلاق او ما في حكمه وعدة وفاة فعدة الطلاق تلزم للدخول بها ولا
 تعد على غير الدخول بها وهي ضربان قبة الحرة وعدة الامة فالحر ثمانية اشهر جالدة
 وجالدة مستقيمة الحيض والتي لم تبلغ الحيض وشملها تحيض والايام من الحيض
 وشملها تحيض والستراية والتي ترضعها من ثديها رجلها وتزوي بينهما
 ومعتز به الحيض وستراية حاملها عدتها اشهر الجليلين ومعنى ذلك ان
 الرجل اذا طلق امراته حاملا وصغت حملها عقيب الطلاق بخطه باسبب من يرضع
 الاول ولم يجز لها ان تنكح الا بعد وضع جميع ما في بطنها والسقط وغيره في وقت وان
 كان علقه في ذلك سوء وان مضت على ذلك ثلث اشهر ولم تنكح الحامل ما منتهى من الحمل
 لها التزوج الا بعد وضع الحمل والحامل المستقيمة الحيض ان كانت تحيض في كل ثلث سنين
 مرة اعتدت بالسنين وان كانت لا من ذلك اعتدت بالافرا وان لم يقضى
 به العدة سبعة وعشرون يوما ولحظان وهو لا مرة عادها في الايام اقل ايام الحيض

المرأة

وانما ايام الكهر فاذا علمتها فاعلم ان حاشية عتية الطلاق ثلثة ايام وتظهر عتية حاشية
 ثلثة وتظهر عتية ثلثة حاشية فاذا رأت من الدم اول قطر مائه وحلت لا زواج
 ان لم تنقذ لم تحل الا بعد انقضاء ثلثة ايام من حيفها داخل ما سقطت برعة الحامل
 اربعون يوما لان في هذه الالة تفسير النطفة عتية والتي لم تبلغ الحيف في سقطها
 الايسر من الحيف وسقطها لا عتية اربعة عليها وقال المرحوم العدة مثل عتية من المتلف
 الحيف وسقطها عتية والايستر من الحيف وسقطها لا عتية اربعة عليها عتية ثلثة
 اشهر والستة بعد ثلثة اشهر واحد ما ثلثة اشهر وهو اذا مدت مروت بها ثلثة اشهر
 بيهضم ثلثينها وما رايها ثلثة اشهر شهر وهو اذا مدت بها ثلثة اشهر بيهضم وذا
 قبل انقضاء ثلثة اشهر ولو يبعث وما رايها الا بعد ايام الاقر فان احبس الدم الثاني
 بعد مبرته الى تمام استعراش شهر من حال الطلاق فان رافق واحبس الثالث صبرت
 تمام السنة واعتدت بعد ثلثة اشهر وذا من الدم قبل انقضاءها واحبس
 الدم الثاني فغير عتية صبرت بعد حاشية وقدمات واربعة اشهر وهي اذا مدت
 بثلثة اشهر بيهضم وراى الدم قبل انقضاءها واحبس الثاني بعد مبرته تمام ستة
 اشهر فان لم ترمها اعتدت بعد ذلك بثلثة اشهر والى تزوجها وحل في رجل المطلق
 له عليها رجعة ودخل بها ثلثة اشهر ما على التحريم او حملها او علم احد مما وحل
 الاخر فان علم احد مصداقها وتزوج من ذلك امران لها الحد والتحريم ابدان وجهلا معا
 حصل التحريم ابدان وتزوج للرجل ثلثة اشياء الفراق والعدة وخوف الولد والمرة عليه
 شيان الضر والنفقة وسقط الحد والام وان علم احد مما دون الاخر سقط حق
 العالم ولزومه الحد ولم يسقط حق الجاهل وسقط الحق والتحريم لان ولد من زوج الاول
 عليها رجعة وانما اجاب ان بولد لم يجز فان جاء بولد منقصة الاول

بوزع الحد وانت ثلثة العدة صر الثالث وان لم يجز بولد ثلثة العدة للاول واستأنفت
 للثاني واما النطفة الحيفية فقد نقابا بالاقراء اذا رأت بغير الدية فما وهي مستحسنة
 وهي على ثلثة اشهر ما عرفت ايام حيفها وسقط بالاقراء اول قطر من الدم
 فكل ذلك اول يميز لها الدم او يميز بها الاقراء بما عادت نسائها اصلها او عادت
 انزاعها ان لم يكن لها من اصلها نسائها اعتدت بالشهود والغايب عنها زوجها
 وان كانت من ذوات الاقراء كان عليها مثل هذه التمس مرجوم طلقها ما لم يشتر وان اشبه
 اعتدت من يوم وصول الخبر اليها والامة لم ولد وغيرهما من الولد ان تزوجها غير حاشية
 ثم طلقها بعد الدخول بها وسقطت العدة فعدتها حاشية الخواصر وان لم تكن له عليها رجعة
 اول يسقط العدة كان مكها حكم الايام وغيره ان كان من ذوات الشرور فقد
 حاشية واربعون يوما وان كانت من ذوات الاقراء فعدتها فان والكتابة عدتها
 عتية السنة والتمتع بها عدتها مثل عتية الاما وما حوق حكم الطلاق ثانيا فاشياء
 الصنخ والبيعون باللعان وارتداد الزوج واخيان العتة والخالة الفراق ان تزوج
 وفوجها غير ذواته صبرت اجنبا او احنها والفراق من النكاح القاسد او شهرا
 الوطى والعدة عن الطلاق بابت وغيره من البائن حامل وغيره حاصل فاحل
 تلزم لها النفقة والسكنى لكان الحبل وغير الحامل لا يجب لها شي ذلك وغير البائن
 من الرجعات تلزم لها النفقة السكنى في البيت الذي طلقت فيه الا ان رجعت بحجوة
 لها الخرج منها الا لحجة الاسلام او عتقا حق ورجعت بعد انقضاء الليل وحبت
 البريق الصبح ولم تحل ما تكون معها ما في بينها ولا تكون فان كانت بفاحشة
 مبينة واقامات تؤذي اهل الاول بلباسها كان للرجل انزاعها عن الميزان وابتدوت
 عليها اعمها الرزق الا انفقها عنها وولها وان كانت ببيت مفتر لم يلزم الاستقلال

عندها وجب عليها الحد حدثت فارجعة وورثت البر والماعة الوفاة مثلهما المدخول فيها
 الحرة والامير المتزوج بها والكفاية والتم الولد الا لم ينفق عليها اعتقدا
 فاسدا وانفقرت نكاحها او منعه وعقد غير المدخول بها من الزوج للزواج
 او بغيره او منعه المدخول بها على ان كانت حاملا او يلزم الاعتدال من
 يوم الوفاة اذا ماتت حائضا او من يوم وصول الخبر بمات قابلا والاعتدال بالشهر
 الحمل والبرهان كانت حاملا بغيرها بعد الاجلين من وضع الحمل وانفقتا او بغيره
 وعشر الامة عند فقائها النصف من عده الحرة وان كانت حاملا فقدت ما ابدت
 الاجلين وان مات الزوج وقد طلقها وهي في عده له عليها ايضا رجعة لان متها
 عده الوفاة وكذلك حكم الامه اذا كانت عند سيدها ومات عنها او زوجها من
 غيره ومات عنها بعد له عليها رجعة كان عند قامة الحوائز والديرة اذا مات عنها
 سيدها وقد وطئها بملك العبد او عتقها قبل وفاته عند فقائه الحوائز وان
 كانت حاملا فقدت ما ابدت الاجلين وان لم يطأها فلا عده عليها وان لم يبدرها فقدت
 عده الامه والتمتع بها عند قامة الحرة في عده الوفاة ويلزم الحد لكل زوجة
 صحيحة الزوجية عند من الوفاة وهو الامتناع عن كل ما سئف اليه النفس من
 الطعموم واللبوس والشحم والفرج بحد الكحل وما يصفى اللون او يحسن
 وموضع الاعتدال قاله وان يكون الموضع الذي كانت فيه من غير ولا يجوز له
 الخروج اليه ويلزم لها النفقة الا اذا كانت حاملا فينفق عليها من مضيق
 ولها فضل في بيان احكام الرجعة انما تقع الرجعة على المرأة عذرا بشرط اصالها
 ان يكون الطلاق مدخولا بها والثاني ان يكون الطلاق باينا والباي ليس بغير
 اصري طلاق ولا يدخل بها وطلاق من لم يتلق الحقيق ولا مثلهما والايستر من

الحقيق

الحقيق في مثلهما وطلاق الحائض وطلاق بعد البارات والعلاقات الثلاث الحرة والثاني
 للامه والحقيقة كل طلاق لا يكون للزوج الزاوية فيبر بغيره يعتد به حتى اذا طلق الرجل
 زوجته باي شارة واحدة او اثنين ولم يخرج من العدة كان له الرجوع فيها الا بعد ان تنكح بها
 غيره على الشرط الصريح وحكم النكاح مع الامه حكم النكاح مع الحرة والحامل كان له الرجوع
 عليها ما لم تنقع ما في بطنها ولم يلقها ثلثا وانفقتا بالعدة كانت الاقراء بشدة خبيثا ولدوا
 السهوية بشدة اسد الحرة وبانقطاع الدم الاول الاول ان كانت من زوات الاقراء وجبته
 واربعين يوما والدار السهوية ان استلغى في قديم الطلاق فما جبره من قبضته كان
 القول قول من ادعى النكاح والنفقة للزوجة ويلزمها الاعتدال من الوقت الذي
 والرجعة منها من قول وفعل فالقول احد سنة الفاقا وانفقتا وانكحت ووددت وانكحت
 وتزوجت ونكحت والعقل اربعة الموطو والقبلة والمهر يسوق وانكار الطلاق ورواد
 الاخر من واحد هو كشف الشفعة عن راسها والاستبراء استحب في بيان
 النكاح الحلال الزوج الاول اذا تزوج الرجل بالنفقة مثا طلاق السنة ولم ينفق طلاقا
 ارتفاع النكاح بينهما ولا حضار الاعتدال اباها الاول ودخل بها وكان النكاح دائما صحيحا
 حلت الاول بخبر شرطها وانما يلزمها ان يتزوج لها نكاحا حاشا بها صحيحا دائما بعد ما خرجت
 من العدة وثانيها ان يتزوج لها بعد ما اعتدت عدة كاملة وثالثها ان تكون نكاح
 من المدخول وبينه وكل واحد منهما عسيرة الاخر واربعا ان تبين بينه وبينه عسيرة
 وخامسا ان يبتدع منعه وانتهى فان استلغى من ذلك قبل الاول وان جاء
 في غير الموضع المسموح به في بيان الخلق بزيادة المال المرأة ما لا لزومها
 في بطنها لنفسها انما هي لا يجوز ذلك الا مع اشتراط المال بينهما والعقل يشترط طلاقا
 شرعيا وبيان ما هي الخلق اربعة اشياء قول من المرأة او حكمها فالقول انه يقول

انما لا يطع الشاغل ولا اقيم له حدا ولا اعتل له من جنابه ولا وطن فرائضه من تكريمه والكم
 ان يعرف ذلك من حاله وكيف يتجمل باجتماع ثلثه شرطه ان يتبدل احداهما بالثقة
 الكلح ويقرر به العندية وحسن الاثر اليه بان يقول الرجل فالعتل على سائر دينا او ثقل
 المروءة اختلفت نفس من على ما ذكرنا فاجابه الاخر اليه واما قدر العندية فتكون اليها مثل
 ام كثر وان زاد في اللبس واما جنبها فيجب ان يكون ما يخرج ملكها شرعا والشرع الذي يحتاج
 اليه ثمانية اشياء ان يغالى باللفظ الصحيح دون الكتابة ويراعى معنى اللفظ لا غير وان
 تكون المروءة طاهرة لم يقر بها فيه تجاوزا ان كانت المروءة لعلها حسنة ويصدق
 تعيين قدر العوض وينسب وفقده وعراه من الشرع والوصف بطلانها واحدة على
 الصحيح من القول فان خالف شيئا من ذلك بطل الخلع ولم يخل ما طلقها او قبلت المروءة
 بالرجوع فيما اسدت والرجل بالرجوع في بعضها وكلاهما جائز فان طلقها لم يكن لا حدا
 الرجوع بحال الا برضا الاخر وان قيل يخل ما لو تمت العدة فان لم يزوج فان رمتها
 جاز الرجوع لم يخرج من العدة فان خرجت اول نكاح العدة لم يكن لها الرجوع بحال الا
 بعقد جديد ومهر مستأنف ويجوز شؤلا بغير العدة وتاميل **فصل** في بيان
 المبادات والنكاح الباطل اشكاله من جهة الزوجين معا فلو انتمس احدهما من
 الاخر اليه بشرطين كونه العندية اقل من المهر مطلقا واحدة ويجوز رجوعها
 فيما قبلت بشرطين الرجوع قبل انقضاء العدة وادارة الزوج في البضع واما النكاح
 فقد يكون من جهة الرجل ومن جهة المروءة ايتم وتكون من جهة الرجل هو ان يكون
 المقام معها او تتركه هو واذا وانتهى غير خافية لمنعه اياها حضوا صارا بالثقة
 وانقسم وغير ذلك فان طلع من قبل الفعل المجمل والقول اللطيف او تركت حقوقا
 او بعضها له واعطاه شيئا من مالها قبل فلا جناح عليهما ان يبايعا خبايتها فان

احدا فاذها ليا فانه ساسينا او يتزله وقته او يبايعها كان عتلا فان بدلت له المروءة
 اختلفت لم يملكه وكان لها غير الرجوع ولها الرجوع في البضع ما لم يخرج من العدة وهذا
 الطلاق رجعي ولو لم الحاكم ما سواها بالماشرة بالمعروف فيكون من جهة المروءة مطلق
 تارة بالقول وتارة بالفعل فالقول ترك النكاح اذا عا والخطاب عتلا فاما عود ترمز
 المقال والقول المجمل بعد خضوعها له فيه والفعل ترك طاعتها والاصرار على عصيانه
 وترك المباداة الى امرها والامانة له في الاصول يتكبره وقد مر ما كان ذلك امرها
 بنفقته او غيرهما عاتية ترك طاعة الزوج واحسن خفيها او عظمها فان امرت بغيرها
 في المصنوعات شاعرا من امرت بغيرها صريحا بغيرها وان ادعى كلاهما النكاح سكتها
 الحاكم بحيث يتلحق عليها ثقل ليعرف حالها فاذا عرفها امر الحاكم بدليكم بالواجب فيه
فصل في بيان الشقاق واذا وقع بين الزوجين شقاق لم يخل اما تراق الى المالا
 يخل من قول او فعل او لم يتراق فان تراق ثبت الحاكم حكم من اهله وحكام من اهله
 ليدبر الامر فان حصل اليها الاصل المهر والطلاق مقنا ما رايه صلاحا من غير راجعة
 وان اطلقا لهما المول وحضر كلا القولين ولم يكن احدهما مغلوبا على عقده ورايه الا
 صلاح احكاما من غير راجعة وان اربا التفريق بينهما بطلاق او خلع لم يضيء الا بعد
 المراجعة فان رتبها فقال راس الرضا الحاكم القيام بالواجب وان دعى الحاكم ان يبيع المحل
 من غير اهله اجاز وان كان احد الزوجين عابيا لم يقبل بينهما وان كان مغلوبا على
 عقده بطل الشقاق وان لم يتراق الا من بين المالا يخل وان كان الاصل المهر المالك
 بينهما ولم يمكن كان حكم ما تراق **فصل** في بيان الطهارة والعتاق والشرعية
 عات من قول الرجل لزوجته اني ابيني او فاعته من المهرات نسبها
 او رضاعا او عتوسا اعطاه اسمي وبعضك وسبني وعين العتوسا ولم يبين

فكل كساح أو إرادة من الحرمان وإذا ظهر من غير عليه وتكونها بنفس الظهار والكفارة
 بالعزم على الرجوع وإذا ظهر من غير حرمان الوطء بوقوع الشبهة ولو فسد الكفارة بالوطء
 وبالعزم على الرجوع بعد وقوع الشبهة فإن تكررت منه لفظ الظهار لم يخل ما ذكره من
 متواليات أو فترات أو أحوال أو لم يخل ما ذكره من الكيفية والظهار فإن أرادوا التكيد بأن يرد عفو
 واحد وأرادوا الظهار بأن يجمع ظهارة وإنشاد يكون للجمع ظهارة وإن ظهر جميع أو أجز
 بل لفظ واحد وقيل إن شئ برع كلفه أي كان مظهرا من الجميع وإنما يكون الظهار
 شريا باجتماع عشت شرط منها إنشاد ما يتعلق بالمرأة وهو أن يكون للمرأة غير
 مخلو بها وكذا ظاهر الظهار لم يرد مقها نير واللق متعلق بالزوج خمسة منها ترجع
 إلى الإنشاد وهي النافذة بالصبر دون النكاح والنسب والعقد بها إلى التحريم وإن
 يكون بإشاد واختيار ويشبه عدلين صرحت ونشر فيج إلى النفي وهو انتفاء العقب
 وإنشاد والعقد بغير الإصرار فإن ظاهر مطلقا وعزم على الرجوع لمرته كذا فإن
 وكلما عدا قبل أن يكسر لمرته كذا فإن وإن وطئها ناسيا لم تكن غير واحدة وإن
 تكررت الوطء قبل التكفير عن الأولى لم يرد غير واحدة وانكسر من الوطء الأول
 لم يرد عن الثانية وبما هذا والنسب إذا وقع الشبهة كان في حكم المطلق ويقع الظهار
 في الإطلاق الرجوع دون البهائم فإن رجع لزم حكم الظهار وإن خرجت من العقد
 واستأنف عليها العقد لم يلزم وإن ظهر ثم طلق بائنا أو جدد العقد قبل المخير
 من العقد لزم الحكم وبعد المخير لم يلزم وإن وقعت المرأة طلاق الحكم بعد الظهار
 وقعد عزم العود انظره الحكم لنشر استمر فإن عاد أو لا الرمة الطلاق إذا لم يكن
 عنها فإن الرمة بعد الظهار وقبل التكفير لزم مكان متعاكسان حكم الأول
 ومكمن الظهار فإن كثر ذلك حكم الظهار وإن جامع في مئة ثلث كذا ردت وإن طلق فقد

وفي حكم الأول وبموجب الظهار ما دلت الآية والظهار يتحقق بام الولد والابنة وبالأخت إذا كانت
 زوجة **فصل** في بيان الإيلاء والإيلاء في الشرع بين الرجل على أن لا يطلق زوجته وإنما يصح باجتماع
 عشت شرط منها ترجع إلى الموال وهي أن يكون مأمولا ويلاحظ باليمين ويتبين بها اليقنة
 ويريد بالأحرار يتوقع على أنه مأمول على أنه مأمول ولا يعلقها بشرط ومنها ما يتفق بالمرأة
 سينت أن تكون مدحولا لها ظاهر الظهار لم يرد مقها نير واللق متعلق بالزوج خمسة منها ترجع
 إلى إنشاد واحد وقيل إن شئ برع كلفه أي كان مظهرا من الجميع وإنما يكون الظهار
 شريا باجتماع عشت شرط منها إنشاد ما يتعلق بالمرأة وهو أن يكون للمرأة غير
 مخلو بها وكذا ظاهر الظهار لم يرد مقها نير واللق متعلق بالزوج خمسة منها ترجع
 إلى الإنشاد وهي النافذة بالصبر دون النكاح والنسب والعقد بها إلى التحريم وإن
 يكون بإشاد واختيار ويشبه عدلين صرحت ونشر فيج إلى النفي وهو انتفاء العقب
 وإنشاد والعقد بغير الإصرار فإن ظاهر مطلقا وعزم على الرجوع لمرته كذا فإن
 وكلما عدا قبل أن يكسر لمرته كذا فإن وإن وطئها ناسيا لم تكن غير واحدة وإن
 تكررت الوطء قبل التكفير عن الأولى لم يرد غير واحدة وانكسر من الوطء الأول
 لم يرد عن الثانية وبما هذا والنسب إذا وقع الشبهة كان في حكم المطلق ويقع الظهار
 في الإطلاق الرجوع دون البهائم فإن رجع لزم حكم الظهار وإن خرجت من العقد
 واستأنف عليها العقد لم يلزم وإن ظهر ثم طلق بائنا أو جدد العقد قبل المخير
 من العقد لزم الحكم وبعد المخير لم يلزم وإن وقعت المرأة طلاق الحكم بعد الظهار
 وقعد عزم العود انظره الحكم لنشر استمر فإن عاد أو لا الرمة الطلاق إذا لم يكن
 عنها فإن الرمة بعد الظهار وقبل التكفير لزم مكان متعاكسان حكم الأول
 ومكمن الظهار فإن كثر ذلك حكم الظهار وإن جامع في مئة ثلث كذا ردت وإن طلق فقد

حدا او غرسها اولاد على الرجل المشاهدة مثل البيل في الكحلة اذا نذرها بالزنا فحياته او يكون
اعنى وقد نذرها بالزنا فان نفى الولد صح من اللعان او نذرها بالزنا فحياته ضرر وكان الطلاق با
ينال ولم يكن هناك ولد فان اقام بمنزلة الاكام موصية للعدا لا ذهبت المرأة ما نذرت في رجوعه
وقد دخل بها وهي في حيالها او ذمت وجعته من داني المشاهدة وكان بهيمة والمرأة غيب
صدا ولا غرسها وقد اجتمع بينهما شوطا اسقاط باللعان كان تخيير ان شاء اسقط الحد بالينة
وان شاء اسقط باللعان فان اقام بهيمة رجعت للمرأة وورسها وان نذرها انقضت النكاح
بينها وحرمت عليها ابدا وسقط الحد وان نذرها عاين في الولد لم يلحق النسب بالابوة وان كانت
المرأة صا او غرسها وقد نذرها وانما عنه رجعت مثل السمعية البصر وان لم يقيم مدة
النفق الشكاج بهذا بهيمة طلاق وحرمت عليها ابدا ولم يرد الحد ولا يجوز للرجل اللعان الا بعد
دله عيانا وقه او رجل البيل في الكحلة ولا ينفي الولد لا بعد ان رأى رجلا بظان وجهه في قعره
لم يوافقها فيه وداع ذلك وجاءت ببول لمدة الجمل او صلق رومية واعتدت تزوجت
وجاءت ببول لامل من سنة اشهد من يوم الفراق او غاب عن اعينية وجاءت بولد
لاكثر من سنة الكل من وقت غيبته عنها ودخل بها ولم يجمعها في الفرج ولم يسبقها بها
اليها وظاهر الجمل انما هذا الامر من اصدمة الوجه الا بعد لم يجز له نفى الولد فاذا
نفى الولد او نذرها في حيالها او في العدة التي له عليها رجعت ونجس عن المرأة لمرجوع
الفقة في ريشة الشكاج والنفي الولد وان اجاب الرجل دون المرأة لزنا الزوج لم ينفخ
النكاح ولم يلحق الولد ولا يلزم الرجل حد وان مات الرجل قبل اللعان بطل حكمه ولو لم
لها البيراث وعليها العدة وان ماتت المرأة قبلها وقام وليها مقامها فان اجاب البير
ولا على سقط الحد عن البيراث عنها وان لم يجب البيراث لم يكن لها ولي تقوم مقامها
في لومة الحد وبثبت للبراث وان كانت المرأة حاطا او اجابا الى اللعان ان شاء نذرها

وان شاء انكر احقره فتنقح حلها فان وجب في ذلك عليه احد اضرال وضع الجمل واللعان
يصح عند الحاكم وخليفته ومعه رضى بر الزمان وانكر الحاكم ان يلاع عن بينهما وكانت
المرأة مخدعة استوفى المهر على الرجل في مجلس الحكم وبعض اليعاس يسوق اليهم عليها واليهما عليها
في منزلها باربعة مشهود واطلها واحد وان كانت اضرها وجلس الحكم مستعبر القليلة وانما هما
بين يديه يحاه القليلة والمرأة على يمينه يجلس من العدة ولا تزال للرجل نذر تشهد بالله ان لم يصادق
يقا رسته بامر من الزنا وان كان نسفى الولد ما كان من الزنا وان هذا الولد من الزنا وليس مني
وكبر عليه اربع مرات فاذا بلغ الى كلمة اللعن عطف عليها امر الاقام على اليمين الكاذبة وعطرو
رجله وعرفه باللعان وتال للقتل ان لعنت الله على ان كنت من الكاذبين وان سرى اليه
او من يفتن عاينه وبسكة تقوي اليه اليمين فان رجع حده والزوجة يحالها وان مر بها قال
الحاكم للمرأة ما فعلت فيك وما قال بر قال المخرجة رجعت وان انكرت قال لها قولي استشهد بالله
ان لم يصادق فبين فماتت فمضى به وكرر عليها اربع ايام وعطرها ورجلها ففعل بالرجل
فان صرحت بها امر من يفتن يده على انها ويكفها ففعل بالرجل فان صرحت امره يفتن
بها عاينه ويكفها ففعل بالرجل فان له يرتفع قال لها قولي ان قضيت اسم عاين كان
من الصادقين فباز ما به ففعل ذلك الحاكم وخرج من اللعان فقد حصل موافقه
من استقاء الولدان كان له ففعل الشكاج وتحريم النساء وسقوط الشوارث ولا يصح
اللعان بخلاف الفاعل الصغار او بعد مفارها اذ لم يعرف العربية **في بيان**
الفق بالارتداد الزوجان اذا ارتد احدهما وكلاهما المجل حالهما من ثلثة اوجه اما ولدا
على فطرته الاسلام واسلم احد الكفر فان ولدا معا على الفطرة وارتد احدهما الفسخ
النكاح بينهما يستغن الا ارتداد لا تنويه لا تضليل ولا طغرية مثل وصار بالولد ثلثة
المسلمين وان ارتد كلاهما صار مالها لورثتها للمسلمين وليس المال ان لم يكن لها وارث

مسلم وسواه دخل بها الرقيق اولى به دخل في انفسها كالكاف اذا ارتد احد هوانه ولد احد هوانه على نطق
الاسلام ومن الاخر وارتد المولود على نطق الاسلام انفسها كالكاف نفس الردة وان ارتد الاخر
لم يحل ما دخل بها الزوج اولا به دخل فان دخل بها وكان الزوج هو المردت استمرت بها انفسها
العدة فان رجع قبل انفسها بها كان احق بها وان رجع بعد الانفساء فقد ملكت نفسها
وان ارتدت الردة ورجعت قبل انفسها العدة فهو احق بها وان رجعت بعد انفسها
فقد باب منها وان اسلم اعان كمن وارتد احد هوانه لم يدخل بها الزوج بكلم الكاف
في الحال وان دخل بها كان الامر موقوف على ما ذكرنا على الزوج **كتاب العتق**
والكاتب في بيان العتق واحكامه العتق انكالة الرق من المملوك ويجوز
جميع النساء احصا والكفار وذراريهم الامم عتق لهم عتق الذمة من اليهود والنصارى
والجوس او عتق الامان لهم منهم ومن غيرهم ويجوز تملك سبي ومن سرق ومن
اشترى من ابائهم وقراباتهم وارواحهم ومن سباهم وان كان كافرا اذا ملكا مملوكا اقبل
من ستة اوجه اما عتق عليه في الحال او بيب عليه منقذ او يتقبله او يكره او يحظر
او يجوز فالاول يستقر الوالدان واهل عاوا والولد وان تروا جميع المحرمات عليه
نسبا ورضاعا ومن تملك به او سرق او عجز او اوقعه ومن بشر في النذر عتقه
اذا ملكه والثاني اذا شاء من نذر ان يعتقه اذا ملكه ومن اشتراه وعليه البايح
ان يعتق والثالث ثلثه مفعلا او اجماله غير من ذكرنا وهو مؤمن ومن ملكه مبيع
سنتين وهو مؤمن ومن ملكه وهو مؤمن مستحب والاربع الخائف الا انه عتقه
والعسر والعاجز عن الاكتساب ومن لا يدينه رعا القيام بنقضه الا اذا جعل له ما
يعينه على العيش والخاص واحد وهو الكافر والسادس اثنان ولد الزنا والمستغنى
ولا يبيع العتق من مائة العسر الا اذا كان من هقار شيئا وعتق بالمعروف والمكة

والسكندر والغنيمان والجنون والمعتون والمحج وعليه المالك والبايع من العاقل
باربعه سن وثمة الشافعي بالعتق اذا قدر او ما ينوب مثا بالانقطاع ونية العتق وان يفتق
برو حرا من ثم وان لا يعلق بشرط وان عتق لم يحل من ثلثه او حراما عتق مملوكا له او بعضا
من فاعله او واحد من جافه على اليك فالاول لم يحل من ثلثه او حراما عتق مملوكا له او بعضا
ولا يكون كغيره ولا اذا عتق تعلقا وتبرع من حره وتبرع من ثلثه او حراما عتق مملوكا له او بعضا
يبشر من جبره وتبرع من ثلثه او حراما عتق مملوكا له او بعضا
العبد الولاء فان ابق ولم يرجع الى انفسها العدة وسقطت عنه اولى انفسها عتق الله
ولزمه العتق الخدمه متبعا بقى من العدة او بشر ما عليه من ثلثه او حراما عتق مملوكا له او بعضا
وبايه عتق حال او عتق وتبرع من ثلثه او حراما عتق مملوكا له او بعضا
احصى بغيره وقد علم بامره من المالك ودره الى العتق ان لم يره ثم والثاني لم يحل اما
يكون الباقي لم يبرح لم يحل اما ان يره الاصل او لم يره فان اراد وكان قديم عليه البايح
والزم قيمته وعتق عليه وان كان معصرا لم يضره عتق وان لم يره والصلو كان سوا
استحب له ابيلق بالباقي فان ابتاع عتق عليه وان لم يبرح او لم يبيع منه شيئا لم يره
انه يستعبر له ثلثه ولم يسل له ومنع من يبرح عليه ولا استخدامه فان لم يبيع العبد
ملك نفسه مقدرا ما تقرر وحزر منه وكسبه ونظرته وقد احتاج اليه من النفقة
بينها بالحساب وان كان كسبه مهاباة بينها كان ما كسب في يومه له من الزاد
والعتاد وما كسب في يوم سيده لسيده علما فانا الا لليراث فانه والثالث يبرح
بينهم فمن خرجت قرعته عتق وكذا اللسان او من يبرح احد هوانا اليك وان عتق
من يبرح عتق او عليه دينه فانه كان قيمة العبد منقضي الدين وقد عتق وان عتق
امره فانه ولد وقد بان منها لم يضر العتق الى الولد وان كانت حاملا لاسر اليه وال

واذا استباح العبد وكان سيده معاملة بالمعروف أحب اليه وان لم يباله بالمعروف
اضرب فان فعل والارتم بعد فان اضيق عليه **فصل** في بيان احكام امهات الاولاد كل
وطر حليل منه ولد يخلق بالزواج حارث لا يترحم ولد الا في ثلثه مواضع ذكرنا هان
احكام السرايى وملك الايمان وسواها ان الولد حرا اذ لم يولد في حصة مواضع
وطوا بمالك يمين وميقعة على رية عير وبجديل الامة وبشبهة عتق وكناج وسوا
ولدت الولد حيا او ميتا او سقطا من انا اما او غير تام فله ثلثه حطوط او لم يطره فان
صارت لم ولد وهي في ملكه او في ملك من يملكه لم يحل اما بقي ولدها ومات فان
يحق لم يحل اما من رقبته او في ممر سيده او لم يبق فان بقي لم يحل اما مات سيده او كان
حيانا فان بقي بمشكاة في ذمة سيدها لم يكن له مال سواها لزمه بيعها ان تمث رقبته
وان كان له مال سواها حقن الدين منها لم يجوز له بيعها ما دام ولدها حيا وان
ماتت سيدها ولم يكن له مال سواها وكان ثمنها في ذمة سيدها عارت بولدها
بقا وان كان له مال سواها حقن نفس الدين من المالك سواها وجعلت في مضيق
ولدها ومقتضى عليه وان وصفت للتركة عن ذلك عتق منها مضيق الولد عليه
واستعتت لباقة العود في نفسه وان كان عليه دين في غير ثمن رقبته او ميت
على ولدها فادخل في الزمانها فان لم يكن له مال استعتى ثمنه فان مات قبل البلوغ بيعت
في الدين وان مات ولدها صح بيعها على كل حال **فصل** في بيان احكام الولد الاكثر
اضرب ذلك الامامة ولا ضمان الجورية وسنذكرها في كتاب الوارث ان شاء الله
ولا عتق ويشب ذلك على ثمانية مخرج من ماعتق مولا يفلو على الوجه اسراو
تذوا لم يولد ساسرا او اعتق من غيره اذ نزل مال حياه ذلك الغير او بعد وفاته
ومن عتق عليه انا مكره ومن شرط عليه الولد ان كان اسرا او باع منه والدية وام الولد

وعتق العتق اذا مات العتق نازا ثبت له الولد ضمن الجورية وليس ائنه لمن له ولده مستدكر
في كتاب الوارث والولد المستقر ما دام حيا حلالا كان او امة فادامات وكان رجلا كان ذلك
لولد الذكور وولد الاناث وشوا الا في قسمة على دواية وولد الولد يقوم مقام ابيه في قسمة
والام لا ترث الولد على الصحيح والاخر من قبل الاب والام والاب وحده يرث دون الاخر من قبل
الام على ترتيب سائر الوارث وان كان العتق امة وماتت كانت ذمة عتقها العتق
دون ولدها **فصل** في بيان الكتابة عتق من شخص على ماله له ماله معتق يورده كرم
مخصوصة ويخرج مخصوص ليعتق باءا المالك اليه الكتابة اذا التمسها احداهما او كلاهما
مستحق بخمسة شروء وهي اذا كان العبد مكتسبا او امة غير فقل في عتقها ولم يقبل
بشتر وهي في البيع من وجهين تعيين الاجل والعوض ويقارها البيع من وجه
وهو شرط النيا وهو يخالف من وجهين امتد ارجاء العبد واجبا على الاجل ويصح
باربعة شروء باليرة وتعيين الاجل واذا كان او اكثر ووصف العوض بما كان
او عرفه فبيان مقدار ما يؤدى في كل شئ والمكاتب حر من وجه وهو حرة تصرفه
في حنة اشياء البيع والشراء والاسلاف في طلب الشفعة والعتق من سيده ومجده
من وجه وهو حرج المقتضى عليه في ثلثة عشر شيئا الهبة من عتق سيده والاقران
وبند العوض على الاصلاح ان كان المكاتب امة والسرور في الحجابة في المشارة
والعتق والكتابة واسياح من عتق عليه والتكفير بغير الصوم وبيع الشيء
نشر والاسلاف والعراض والره بثن ما ابتاعه مؤجلا وهو ضراياه
مشتر ومقتضى مطلقه فالمشتر عقدان يشترط في العتق رده الى الوقت ان عجز عن اداء
الهنش والمطلقان لا يشترط ذلك فان عجز كان له رده الى الوقت ان عجز عن اداء الهنش
والمعلقان لا يشترط ذلك فان عجز كان له رده الى الوقت كان له ما اخذ وصح عقد جليز

مؤسسه معاليه الى فعله قبحه او تركه فاجاب ومنه حلفه لم يجرى لان ما اذا خرجت من
 ملكه لم يثبت بوطئها اذا ملكها او ملكها غيره وتزوجها ومن كان منه اما من اسلم
 وطالب بها وامكته ان كان انكر فانما حلفه حلف عود ومن حلف عليه غيره ليفعل
 فعلا لم يلزمه بسبب عيبه غير الا ان يكون ذلك المصنف فان ادعى اليما انما املك انما
 البير وما للحلف به فاسما اسم نفع او صفا تشذبه او امر بحق والله والرحمن والرب و
 العزيز والذليل طلق الحية وبر السبعة والذين يمشون جهنم والذين انزل العزقان والذين
 علم السرور والعرش ورب الكعبة والعالم بالسرايز والحج والقبول والذين اسود له
 والحي والذين اسلمت لهم ما شبه ذلك ولا يجوز اليمين بعد اسرته او من رسوله او من
 احدائهم لم يكن يمينافا كذا يثبت ولو شته كفاية النذر وانما تستثنى في اليمين
 بمشيه اسرته او حكمه لم يثبت والسيرة عن اليمين على كل حال افضل وان
 كان صادقا الا ان ادعى الى من يوجب به ويثبت اليمين الفاجرة فانها تنقض اليمين
فصل في بيان النذر الانشراح طاعة اسرته غير محظورة وانما
 امر مكرره والنذر مشروفا وغير مشروط والمشر وان كان الشرط والنذر ونذر
 طاعها او احدها مصفية لم يثبت وان كان الشرط طاعة والنذر غير ابيته طاعة
 او اسرته غير ابيته قبحه ولا يخل اما نذر اسرته وقال على كذا ان كان كذا
 فعل او نذر فعله وقال على كذا او قال على كذا فالاول لم يخل اما عين بوقت او بعين
 فان بعين بوقت وامكته الوفا به ولم يثبت وقد وقع الشرط كذا كذا النذر وانما
 فيكون الوفا به لم يلزم وان بعين بوقت او بعين لم يثبت تلك العبارة غير صحيح
 النذر وان لم يبين بوقت وحصل الشرط لونه ما روي القور فان لم تفعل لم يلزم
 الكفاية الاموتة وانما نذر بالنية وعندها من القول كان حكمه حكم من قال

بلسانه وامنه ومن وان قال على كذا ان كان كذا ولم يفعل لم يلزم الوفا ولم تلزم الكفاية بغيره
 وان قال على كذا عيش ان شاء وفي ان شاء لم يثبت الوفا والوفاء والندب من بانه نذر
 عصبه ولا يثبت ذلك ونذر طاعته وسرو ولم يخل اما عين الطاعة او بعين
 فان عين لونه الوفا على ما ذكرنا وان لم يبين كان محظورا فعلى ان يثبت شاء من افعال البير
 والقرير من الصوم والصلاة والعصية فمروا نذروا ما يمينه ان يصوم من طاعتها
 وافق ان يكون مسافرا في ذلك ان يكون يوم العيد يوم عدا او يوما من ايام التشريق وهو
 منى او طر وقضى وان تصحح الاسطر صامها فمروا نذروا ان يفي ان يكون من شهر رمضان
 ففصل بغيره رمضان وقضى وان صام من الشهر اجزء من رمضان وقضى صوم النذر
 وان نذر بان يبيت اسرته كان ذلك واجبا للبيت اسرته الحرام ولم يلزم بان يبيت حاجا او معتبرا
 وان نذر ان يات من ماله لم يلزم فان نذر ان يات به ونذر ان يات به
 ونذر ان يات به ونذر ان يات به ونذر ان يات به ونذر ان يات به ونذر ان يات به
 الحرام وصحبه السيرة يلزمه فان نذر ان يات به احد المسحدين لم يلزم ان يات به حاجا
 او معتبرا ان كان مخصوصا بالسجدة الحرام وذا ان النبي ان كان مخصوصا بسجدة
 وان نذر ان يات به مسجدا لكونه والبيعة ليعتقده لغيره لاجل الاعتراف دون السجدة
 ومن نذر على صفة مخصوصة لونه اذا حل بر النذر وامكته على الصفة المخصوصة ومن
 نذر ان يصدق قبحه باله لزم فان خاف الضرر فقوم الجميع وقد قبحه بعد
 شيء حتى يصدق قبحه الجميع وقد روي ان النذر يطلق كل الشرط والمعاذرة
 ثلثة اصناف احدها ان يقول عاهدت اسرته من كان كذا فعلى كذا او عاهدت
 ان تفعل فعلا او يترك فعلا كان الاول في دينه او ساء خلافه او عاهدت ان
 يفعل ما عاهدت الاول حكمه حكم النذر في جميع الاحكام في الصحة والفساد ولزوم الكفاية

والثاني في حكم الجبين والثالث يكون بالخيار **رضه كتاب الكفارات** الكفارة من ذلك
 احدها يعلق غنما يات الاحرام وقد ذكرناه في باب روالا اخر متروك ويختلف حكمها
 وقد يقع الكفارة في النحل باحد خمسة اشياء هي العنق والعيام والاطعام والكسوة
 فقد ذكرناه في العنق ضربا من احد هلالين متينين من جن طير مولاة بالضرب فوق
 الحذقات اعطاه والثاني ضربا من احد هلالين يكون مومنا وغيره لا تجوز ذلك
 فيه كانه قتل الخطا والثاني يجوز ان يكون غير مومنا وذلك في كفارة ما سواه
 واليد لضربا ما ان يكون صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا او
 الاطعام عشرة مساكين او كسوتهم فاذا عجز عن ذلك كفر بصوم ثلث ايام والدية
 ببلد صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا مما الترتيب في موضعين
 كفارة مثل الخطا والظهار على الخبير في اربعة مواضع كفارة النذر والظهار يوم
 من شهر رمضان متعاقبا غير عذر والخلف بالدواة من اساور من رسول الله
 الامانة كان كاذبا وفي المرأة شعرها في مصيبة اصابته وتبقى كل رتبة
 ليس بضرها عليه ملكا الا ان ملكه بعدا كان او امر صغيرا كان او كبيرا صحها
 كان او مريضا سورفا كان او غير موقوف حاصرا كان او غائبا او ابتلا المبيع
 صوته او ام العلة والذبح والعنف بصفه والرهون اذا كان صاحب مومنا والبار
 متعاقبا اذا خاف داء الدم الذي يميزه من ذكرناه وكفارة الملوكة النصف من كفارة
 الحر وفرض الصيام دون الصوف الاطعام الا اذا ملكه صاحب وادى له فيه او ما ترتب
 الصيام فقد ذكرناه في كتابه واما الاطعام فلم يجز ان يحضر المساكين ويطلبهم
 وفرضه على من تفرق اطعم خيرا منه فقد احسن وان اطعم دونته جازا اذا كان مما
 يجب فيه الزكوة وافضل الطعام الخبز واوسطه الخبز والخل والزيت وادناه الخبز

والحل

والله ولا يطعم واحد نصيب اثنين في يوم واحد ولا في يومين الا اذا اجد المساكين
 وان حضر الصبيان عند مكان واحد اثنين وسعدا والاطعام ليس في يومين او ساء
 فيه اعداد وان اطعمهم دون ما يكفيهم ثم وان زاد على الكفاية فهو بالخيار من استرد
 الفائض وتركه لهم وان اعطاهم الطعام لم يتركه لكل مسكين سدان حال السعة والاختيار
 ومن حال الاضطرار اذا عجز عن فرض صيام شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوما
 فان عجز فقد قرع كل يوم بمدة من طعام فان عجز استعفى اهل بيته وقد يخرج كفارة
 الثلث على واحد وهو هو فاذا خاف من امتناعه وسلم نفسه من ولي الدم ففغا عنه
 او اقتصت الدية وان كان مثله في الاشهر الحرم من رمضان شهرين متتابعين من الاشهر
 الحرم وان دخل في الاضطرار في الشهرين وما يكون بدل المقت في اطعام عشرة مساكين
 او كسوتهم فاذا عجز في ثلث ايام اربعة مواضع كفارة العسر والادل والوشق الوث
 زومت الولد والروجة وحذرت المرأة وجميعها فصالحكم العبد ذكرنا في حكم
 الاطعام بغير واعطى الطعام يكون من اخذ ثلث اشياء الحب والرفيق والخبز على ما ذكرنا
 ولا تجوز الصبر في ذلك في الكفارات والكسوة اذا روى من الشياخ المحذرة فان لم
 يجد جازا الضمير اذا نعت متافرة والصوم فيه لا حرج فيه متتابع ومن تروى
 امرأة زعد متافرة كفت خمسة اصوم من دقيق ومن نام من صلاة العشر حتى
 يفي بصف الليل فتاها واصبح ملثا كفارة له وقد ذكرنا حكم الفصل الكفارة في المعنى
 بعد ثلثة ايام او يصلو بليزاه ومن ترك هذا الكسوة عدا وقد اضرقت القرص
 كله **كتاب المجامع** فصل في بيان احكام الصيد الصيد ضربان صيد
 العجر وصيد البر ضربان طير وغيره والطير فكله حكم طير البر مستند احكام الجميع
 وطير الطير سلكه وغير سلكه فالصيدان ذوات فلس وغير ذوات فلس فذات الفلس

يرا الا اذا كانت مذكاه وذكاه صيدها وهما ارجاها من الماء حية والقتينة مستقيمة منه
 وغير ذوات الفلوس حرام على كل حال وماتت في الماء حرام وان كان رافا سحبا نيا وكذا في غير
 طاف وان التيس ماعات في الماء لم يتلوه على مقتضى ما وجدته سمكة على
 شاطئ الماء ولم يعلم حالها القيت في الماء فان طفت على الظاهر فهي ميتة وان طفت على الوجه
 فتذكره وبينها على الخشن منها ويحرم الاسلوس وامامه البرفوشش وثمنه في الوشش
 منها ستة اذ لم يزل الطائر الجاني الجبلية واليخورد والاولع والنجور والجر والجر والجر والجر
 سوى ذلك فحرام اكله من جميع اجناس الخيلونات الوحشة والخشرات والحرام والمزبات
 والسنانير ولم يخل ما يخل منه من ضرب من اهايكه معتقد راجع في حياة مستقرة
 او غير معتد وعليه فالاولاد من ذبحه حتى يخل اكله والشان لم يخل اما ياد بالحيوان
 او يغيرها فاصيد بالحيوان لم يخل اما ياد بالكلاب المعلقة او يغيرها فاصيد بالكلاب
 المعلقة يخل اكله بشرط ان يسمى عربها ويكون مسلما وانما يكون الحبيب معلما
 باصطخ ثلثه شروفا استوساله اذا رسل وانزجها اذا رسل واسا كنه صاحب مرقه
 بعد اخرس وان ثلثه الكلب واكثر منه نادر اكل وان اكل معتاد لم يخل لا تعرف معلوم وان جعله
 في حكم الذبوح كان محبوا ان شاء نجه واليخ اول وان شاء تركه حتى يرد وان ساره
 الكلب وارده صاحب لم يخل اما ارده وفيه حياة مستقرة او غير مستقرة او ارده في شئ
 فالاول ان سمع الرمان لم يخل الا ان ياكله ويعرف ذلك بان تعرفت ذنبه او ركن
 رجله او طرف عينه وان لم يتبع الرمان لم يخل من غير ذكاة والشان لم يخل الا الذكاة
 والذكاة ما قتل والشان ان اخذه وفيه وان هرب عدوا او اخذه بعد ما علمته فان قتل
 وفيه حيوة مستقرة او غير مستقرة فكله ما ذكرنا وان ارسل شئها كلس لم يخل اما كان
 كلالا اصلية او كان فريه او كان احد ما مسلما والاخر فريه ولم يخل الكلبان اما كانا مصلين

او غير

او غير مصلين او كان احد ما مسلما والاخر غير مصلين وان كانا مصلين وكان الكلبان مصلين
 وسبيا وقتلاه معا واحد مصل وان لم يسميا او كان الكلبان غير مصلين وسبيا وقتلاه
 حرم وان سمي احدهما ولم يسم الاخر وكان احد الكلبين مصليا وسمى برسلة وقتله لم يخل
 مثله غير العلم حريم مصل صاحب ارباب الليم وان قتل في المنام ولم يسم للرسل حرم ايتم وان قتله
 الكلبان معا حرم وان كان الرسلان كافرا او كان احدهما كافرا والاخر مسلما وسمى المسلم
 وقتلاه معا حرم على كل حال وان ثلثه كلب المسلم وكان معلما وسمى برسلة على كل موضع
 يحرم الصيد فان ثلثه الحبيب فان ارلته وفيه حياة مستقرة وذلك على ما ياد بغير الكلاب
 المعلمة من الحيوان فان ادركه وفيه حياة مستقرة ولم يكن في حكم الذبوح وذلك على ما ياد
 في الحريم وان صيد بغير الحيوان من السم والشباب والعراض والوجع والسيف والحرية
 او الدمية او غيرها او خشب فان ثلثه بالمثل او لانه اكبر من الصيد حرم وان سمي وان قتله
 بالحدة لم يخل اما قتلته بغيره او لم يقطع فانه قتلته بغيره وكانا سوا وضرب من الدوم
 حل وان لم يجرح حرم وان كان احد الثقبين اكبر فمعد الراس حل ذلك الشق وان تحرك
 احد ما حل المحرك وان ابان بغير حرم ذلك البعض فان كان الباقي حيا فانه باقيا
 فقتله حل وان كان غير مشنع وارده وفيه حياة مستقرة فذبحه او تركه في الشق
 الرمان لم يخل من يرد وفيه حياة مستقرة وتركه حل من غير ذكاة واذا راسه
 لبس من مسلمين كانا كافرا وسمى الراميان ولم يسميا او سمي احدهما دون الاخر
 كان الكلبان في الحكم في ذلك مثل الحكم في الثنيتين ارسله كلبين واذا حل صيد
 وارجل وارصه ضرر حل فيلزم بلكه بالرجل ولما يملكه بالحياض فان دخل عليه في
 وحارة ملكه كان وماه غيره غير حريم وعقصر واما الاجولة فاذا وقع فيها صيد وارده
 ذكاة حل وان بان منه ميتا عضو حرم العضو فان ذك الباقي حل واما النظم فمضى بان

اعلم وعضو قاعلي سذكر حكمه في عقول اهل الشريعة والوحش طير البحر وطيور البر وهو ثلث اشياء جعل الله
 اكثر وصرام ومكره فاعلم ان لا يكون في العقول اكثر من حقيقة او صفة من غير صفة
 والحكم ما يصف صفة او يكون صفة فلتساويا له صفة واكثر والكثرة لا يتميز
 بالصفات وانما يشبه بالاسماء وهو مثل الصبر والسخام والفضائل والحدادين و
 المشقة وغير ذلك الكرم وصرام الحلال من الحرام باحد ثلث اشياء بالشبهة وجوارح الطير
 والاربع فاصيد الشبهة والحواجر والادراك كانت له حل والذم بتلك حرم واما صيد الاربع فاما
 ادراكه كانت له حل وان لم يدرك اية شبهة شرعية ان يكون مسلما او يسمي انما يسمي بهم بغير حكمة
 وبفعله فاعلم ان عقولنا اوصى بغير حكمة وهو خادع وينفذ او يحرق وان روي بغير ذلك
 حمل الشك او قتل ولم يحرق ولم يمسح حرم وان لم يقتل واركنه كانت له حل وان رماه اشك
 وكان مسلما يسمي او يسمي احداهما دون الاخر او كانا في بطن او كان احدهما مسلما والاخر
 كانوا فحكمه على احدى اركان ارسال الكلبين والرمي بسهمين على صيد الوحش واذا رمي بسهم
 وسمي فاصاب طيرا ونفذ منه الى اخرنا هضم وقتله باطلا معا وان كان الاخر غيرنا
 حرم لانه عقود وعلمه وبيع المقدور عليه في الخلق واللية انشبا كانتم اوفى حكمه كالسهم
 من الصيد وحشا فقتل من غير المقدور عليه فكانه عمرة في موضع قد راعيه
 وحيا كان اوفى حكمه مثل حيوان مروق في بئر او غير ذلك يحدد على الخلق واللية
 او انشبا فلو حشوا او بالصيد فحكمه حكم البائض في التحريم والتحليل والكراهية فان اشبه
 فالاعتبار بالنظر اليه فان استوى هرقاه حرم وان اختلفا حل **فصل في بيان احكام**
 حيوان الحضر حيوان الحضر ضربان نعم وقطش فالنعم ثلثه ابل وبقرة وغنم والقطير
 اربعة ثلثا دجاج ومام وبقرة وجميع ذلك ضربان احدهما حرم له شئ يحرم لحمه لبيبه
 او يكون فالنعم ثلثه ابل وبقرة وغنم والقطير اربعة ثلثه والاخر لم يعرف فالاول ضربان لما يمكن

والنم بالاستبراء ولا يمكن فاما يمكن ان الله ان يكون جميع غذائه عزرة الانسان فان كان
 ابل وبقرة او غنم يوما وعلفه ذلك العلف الطاهر وان كان يكثر ورجله عشرين
 يوما وان كان فترا وبقرة عشرين ايام وان كان يكثر ورجله عشرين ايام وان كان دجا جارا
 او جارا وبقرة ثلث ايام عما ذكرنا ذلك حكم الجمل والتخيم منه جميعا وان كان الحلال ونسبا
 سبعة مكان العلف المس الطاهر وان كان غذائه عزرة او ارتفع من لبن المرونة وان
 كثر او من لبن الخنزير مرة او مرتين كره لحمه يمكن ازالها الكراهية بما ذكرنا ان الاكل
 ازاله بالاستبراء استثنى احد جانبي بشره من الخنزير حتى يشرب لحمه وانما ان يطأه
 اوى فاذ حصل احد هذه لم يمكن ان الله بالاستبراء استثنى لحمه وحرم لحمه جميع
 ما يكون من شبيهه وان شرب بشره من هذه الحيوانا حراما او مسكرا ونجس لحمه بعد العسل
 دون احدها بظنه وان شرب البول حل كهر وانشاء بعد العسل **فصل في بيان**
 احكام الذبابة النجاسة والبلع والوحدة في اكل العسل الذي لغير الابل والنم من اكل
 النملين وسيلق بالنجاسة عشرة حكائمه منها ترجع الى النمل والباقي الى الالبات فالنمل ان كان
 يجعل النمل مكان النمل لا ينجس وهو ما سار الواس قتل ان يبيد فان جمع هذا اوصى ولم ينجس
 الدم حرم وان خرج الدم من قتل هذا اوصى به السكين والخوذة في الوضوء وقطع الخلقوم
 والمرور والروح واستقبال القبلة بمر والتسمية وان كان النمل للبقرة عقل به
 ورجله واطلاق ذنبه وامتلأ النمل من اسفل الحبيبة وان اراد نزع القمم او قتله عقول
 يبيد وفرو رجله والمثل الاخرى واصلى على صوفه ودون عصفائه الى ان يبيد وباقي
 الاحكام عليها ذكرنا في النمل وان ارد نزع هياكله باليد من غير قتل واستقبل بمر القبلة
 ونحوه وارسدته قال اقلقت نفوس حكم الصيد وان كان النمل حراما لم ينجس الحرام
 من ثلثه احوال ما المشعر ولم يلحج الروح او اشمر ورجل الروح ولم يتم طهره فاعلم ان مقتضى

فكمات به كرامة والثناء ان لم تنكح والسا الشيعي اكله والذبايح يجب ان يكون مؤمنا اوف
 حكمة عالم بالاباحة وان وليها فقيه متدين كان افضل والذبح يجب ان يكون حاله الاجتهاد
 بالمدينة ويجوز حاله الضر وتبايعته الارواح من البيطة والموثق والغنصبة القديمة
 ونحوه الكافر والناسي حرام والمستضعف بكونه يفتنه الخنزير **فصل** في بيان ما يحرم
 من الذبحة ويجوز من الميتة وحكم الخلود والبعض يحرم من الذبحة اربعة عشر شيئا الدم
 والطحال والسمرة والفتر والران والغضيب والاشياء والفروج طاهرة وباطنة والعليا
 والعدد والحمل وذوات الاشباح وحمى الخنزير والحرق ويكوه الكلبان ويجوز من الميتة اعضاء
 شيئا الصوف والشعر والوبر والاشجار الجذورات والعظم والاداب والظلف والقرن والبعض
 اذا اكتسب الجمل الفرقان والافخه واللبن والخلاب والخرق والراية العنقير اذا قلنا من الميتة
 وان اختلف علم الميتة بالذكور لم يقبضه لم يؤكل ويبيع على استحباب وان اشبه الذكي بالبيته
 طريح على النادفان انفس فمؤمكة وان ابستة فمؤمكة وان جعل سكة مما يؤكل مع
 اخرى فلا يبطل يستعد وما يؤكل فرق ما لا يؤكل عدل وان كان خنزير لم يحل وحكم الاكل الطحال
 كله وان جعل تحت الطحال مشغوبا جوارب حرم وغير مشغوب لم يحرم ودور حرك
 اللحم والطحال كله وما الخلود مشغوب اصنوب جلود الميتة ولا يجوز استهلاكها ولا العنقير
 ميتا وحلوا والذكاه ما حل اكله ويجوز استئصال الصلاة ميتا والعنقير بالبيع والشر
 وحلوا والذكاه من السباع ويجوز استهلاكها والعنقير فيها بالبيع والشر دون الصلاة
 ارا كانت مد موعة وحلوا وغير السباع فلا يؤكل لحمه ويجوز حكم الميتة على اكلها
 واما البيع فقد ذكرنا **فصل** في بيان احكام الاطعمة الصعام فربما حيوان وغير
 حيوان فالحيون ثلثة اصنوب ما يحل فما لا يحرم ويؤكل فاعيل لحمه فقد ذكرناه
 والاسب العائرة التي يحرم لها ما يمكن انزالها وما لا يمكن وكل ما حرم اكله وما يمكن

فالمختل والبقال والمجيد وما يكثر منه ويحتمل أن اضطر إلى الانسائه حلله أهله غير بلع ولا عاد
وغير الحيوان بهته تكثر أصنافه ودرجته وحواله ومكرهه فالطعام أصله خمسة أشياء السموم العسل
قليلها وكثيرها وجميع أنواع الفين لا يسير من تربته الخسنة ثم ما يتولد من وجهه النبات
والخشب أقالم يمكن تقطيعها فاما كمن وطهرت حللها وجميع أنواع البساتن والحدائق الصناعات
حلل حاله السعة والاختيار وحواله الاضطرار فالاول كل طعام خاص يصطلي بالاكل
مثل الحبوب والقوارك والخضر والفاكهة وما يتخذ منه غذاء ومثل السموم والبواب ما دهاها
وما يتخذ منها وما يتخذ من الماء ما يذوق كل شيء من جميع أنواع عالم الخس والناثان كلها يكون
جافا حاله السعة والاختيار من البيرة والدم وما هو من حكم البيرة وغير ذلك والاضطرار
من غياض السلف وما هو من غير أشياء المرض يتولد بالاكل والضعف من البيرة المسافة ما شيا
ومن الكوب المسافة والكا والنفقة ما يبع له ما يندب الرق ومن الشبغ ما يمكن ما عينا ولا
قاريا نالبا عن كثير من ضيق العالم عدلوا عليه الصبي هو ان يترك القادر من يقطع
الطريق والكرهه سبعة كل طعام باشر الخبث والطايعين التمتع وسبيل الظلم وسوء
الغنائم وما كثر منه والقوم البني والصلب النقي زادوا ودخل السموم ومن اضطر إلى طعام
الغير عما جالهم يكن له اضراره من يده فانه لم يكن عما جالهم واستباحه عليه وكنهه وكان
البشر حاضرا عليه وان لم يكن الثمن حاضرا واصغر من السع لم يحس عليه **فصل** في بيان احكام
الاشربة الاشتهرت بها من الحيوان ومن غيرهم فالماخوذ من الحيوان تكثر أصنافها
يكون لحمه حارما او حلالا ويكون حلالا لحمه حراما او حلالا اللحم حراما ما يتخذ من البيرة وبقر وغيره وما
يتخذ من الكرهه اللحم يكون لهبه ولا يجوز شربه ماء الحيونات ولا البواها غنات الا
بجل الابل ناسر يجوز شربه للاستشفاء وما يتخذ من الاشربة من غير الحيوان حراما

مسكو وغير مسكو فالمسكو حرام طرا كان ونبتا او حيا او ميتا او متجلا او ميتا وغيره
 المسكو ضربان بقاء وغيره والصلح حرام حيا وغيره والصلح حرام حيا وغيره
 فالصلح حرام حيا وغيره والصلح حرام حيا وغيره والصلح حرام حيا وغيره
 عن غير ما وما يتخذ من التمر والزعفران والصفوف والصفوف والصفوف والصفوف
 جعل في شئ من المسكوات ويجوز شربها ويجوز شربها ويجوز شربها ويجوز شربها
 منها فان كان حيا لم يخل او لم يخل فان لم يخل او لم يخل فان لم يخل او لم يخل فان لم يخل
 من قبل نفسه حتى يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 حلالا او حلالا بالانحراف حرام حيا بالانحراف حرام حيا بالانحراف حرام حيا بالانحراف
 الانا وبقوله يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه
 شربه والنقص من ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 في ماله او بالاكل والشرب اذا اراد الصبي ان ياكل الطعام او يشرب منه ولا يملك عليه
 ستة اشياء ويستحب ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 او العصبوب والخلوص ما لم يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 والناسيب والمحبوب الاصل في الطعام من يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه
 في حال الاكل والشراب اذا ابتدء بالاكل او شرب منه فانه يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 في غير الاكل والشراب يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 الا فرغ من الطعام والمشق والتم من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه
 الا يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه
 قلبه بعد الفراغ من الطعام ومنع الجمل يعني على اليسر وان كان عند صاحبه الطعام

حيث زاد في الاستصحاب شيئا من الابدان بالاكل مثله وكذا اليد عندها فانفس الله وان
 من واحد من جماعة احل ان ياكل من اكله واخر ما جز عن الشبهة عند كل واحد
 من الطعام والمكروه البز مع عدم الاكل والاكل بالسياحة تحل او هو اكله الخالف المستنفذ
 وسنة الشرب ستة اشياء التسمية ابتداء والحداد مع والشرب طاعة مستكاثرة وقفا
 والسنة من الاجناب عن العيب فان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه
 اما يكون من نبات او حيوان فانه من نباته وطا للرجال والنساء سوا كان من
 قطن او غير حيا ما هو من حيوان من نبات فان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 ويحل للنساء البسر والصلاة في جميع الاصول الا حاله الحرام سوا كان حاله الحرام سوا كان
 جميعه ما لم يكن حيا ويجوز الجمل له ان ياكل من اكله او شرب منه من القطن او الكتان او
 اخر ما يثبت من الارض او كفة للشرب او نبتا او حيا او قطة تحيط عليه او نكتة
 او قلنسوة او شئ من اكله الحرام كواسته وما يحرم عليه لبسه يحرم عليه والنكاح
 والاكراه عليه واسبابه ستة والناسيب عليه من حيوان حيا حلالا او حراما
 فان كان من حيوان حلال اللحم حلالا او حراما والنساء لبس وتلكه والشرع فيه موقوفاته
 او شئ او يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه
 من الذك ويبيع دون غيره وان اسفقت الشربة والوبر والصوف او سفل الحلال من
 الميت او الحي لا يجوز لبسه ولا يملكه وان وقع ولا تقف فيه الا اذا اعتد ولو استسقى
 بها على كراهية لغير الوضوء والشرب وان كان من حيوان يحرم لحمه فهو ميتة حراما
 اما كان سباعا او غير سباع فان كان سباعا جازا استعماله شقيا او اخر في غير الصلاة
 واستعماله اذا كان ذكرا يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه او حرمه من غير ان يمد له سمه
 الا ان يجاب نانه يجوز استعماله وتلكه والصلاة فيه وتقدوى في السمور والصلاة

الشاعر ومولاه النعمان قال على اربعه اقسام كان على من هو اولي بميراثه فان كان له
جماعة من ذوى القربى مات في درجة استحقوا كلهم فاما على نصفه وذلك ان الاستحقاق
فان ماتت العشرة من الاستحقاق وان وقف على مسكنه واندر من سبعه اوصى في ذوات
الغير وان جعل الواهب الى احد كان هبة وميراث لم يمتنع ولا يثبت فان كان ثمة نصفه من اهل
اصنافه او ان يعبر بالعشرة من له وان كان ثمة مستقلا فله عليها وان وقف على
جماعة معينة وهم عترة في البلاد كان معقودا على من حضر باله **فصل** في بيان
احكام الوصية وعلاقتها بها الوصية حلة ما بعد الموت كسائر ما قبله والموصي لم يخل من
اوصيته او جبراما اوصى في حال الصحة او في مرض مخوف او غير مخوف او مشبه فان اوصى في
حال الصحة او في المرض غير المخوف او المشبه بحكم كان له ان يملك المال وان لم يملك كان من
الثلث وان اوصى في مرض مخوف او مشبه في الموت لم يمتنع وان لم يشرف كان من
الثلث ويحتاج الى بيان ستة اشياء بهان للموصي والموصى اليه والوصي له ومقتضى
ان يوصر له والموصي به وكيفية الوصية فاما الوصية فالتامة هي وصية باقتضاء اربعة
اشياء الحرية والبلوغ وكالا العقل او حكمه ونفاذ تصرفه في ماله وحكم كالا العقل
يكون للواهي الذم لم يمتنع ويصح الا في غير من موصفها فان وصيته ومصدقته
ومعتمده هبة بالمعروف ما حتر وود غيرهما ويستحب الاستحسان عليها وتثبت بعين
ووصي واخر اثنين بها مع شدة وبثلة لقوة ثلثة ارباعها وبما اقرت مضغها
وبما اقرت وبها وبه مبدء عند اهل غلاتها من طاهر الامانة اذا كان الموصي بحيث
لا يجد المانع من المسلمين فان لم يجد الوصى البينة وامكنه الا نفاذ لونه ولم يخل الوصى اما الوصى
الى الوصى اليه يحفظ المال على الوصى له او يوصى فيه الوصى اليه فان لم يوصى من له الواهب
على الوصى له حال حياته وود من لم يكن له ذلك من الام وود في القرى والامصار اذا كانت

طحا او مضغها فان كان الموصى له بالغار شيئا لم يكن له اقل من ثلثه في ماله ولا الثلثة
في حال حياته ولا بعد ذواته والثاني يمتنع وصية البطل على حاله او ما من يمتنع من يوصي اليه
من اجتمع فيه جنس صفات الاسلام وكالا العقل والحرية والكمال والعدالة والبلوغ اذا
اوصى بالغار الوصية في الحال وله ان يبيع له ماله ماله وواله الاستدال برقعة الوصى اليه
لم يخل اما ان كان حاضرا او غائبا فان كان حاضرا كان اختياره بين قبول الوصية وودها وان
كان غائبا لم يمتنع القبول الا اذا كان الموصى حيا وامكنه اعلام الارادة وان لم يمتنع الوصية لم يخل
اما يقتضى على انفاذ الوصية اتم مقتضى قوه وكان ثمة في ابقائه وان لم يمتنع من اليه
من يمتنع القيام بالامر فان تغير حاله بالمسكن فله ان يبيع ماله او يوصيه ماله وان اوصى
للموصى لم يخل اما جعل الوصى ان يقيم امر ماله ويحجز له ذلك او لم يجعل اليه ولا
في ذلك قوله وان اوصى الى اثنين لم يخل من ثلثه او ماله اما يكون كلاهما بالثنية او شيئا
بالثنية او يكون احدهما بالغار والاخر موصيا فان كان كلاهما بالثنية لم يخل اما جعل الامر
اليها على الاعتقاد او على الانفراد والاعتناء معها او اطلق العقل فالاول والثالث لا يكون
لاحد من الاستبداد بالامر فان نشأ حاله يمتنع تصرفه الا فيما يتعلق بمصالح الورثة
فان انا على الخلاف اخرج الحكم بالانفاق ونفاذ الوصية فان لم يمتنع استبدادها
والثاني لا يكون لاحد من الاخرين على الاخر الا اذا اذنا الوصية فان ساعدت
الحاكم المركزية بينهما متعاقبة وتصرف كل واحد منهما في غيبه من غير انقطاع تصرف
صاحبه فيه وان كان كلاهما غيبا بالثنية وقال ان بلغنا انفاذ الوصية فان لم يخل الامر بينهما
تصبا لهما كما ميئنا يمتنع بالامر حتى يبلغا لم يخل حالهما من ثلثه او ماله فابا ثلثه
سلم منهما وان بلغا سيفيهن عجزا وان اقام مقامها غيرهما وان بلغا عاصرين قواها من
يعينها وان ماتت احداهما قبل البلوغ او بلغ سيفيهما اقام غيرهم مقامه وان ماتا معا قبل البلوغ

او بلغ سبعة اثم غير مقامه وان ما لم يعاقب الباقى كذلك وان فسق بعد الرشيد
 عن لهما وان فسق احدهما او بلغ سبعة اثم الحاكم موشى جميع الاموال الاخر وان فسق
 اثم غير مقامه كما يراه صلاحا واذا انقضت المصلحة سبغ ملك الطفل او متاعه
 واراد الوصى ابياعه لنفسه جاز ذلك بغير عداوة وان كان له على الوصى مال لم يأخذه
 من التركة الا بعد بلوغه الاصل على الطفل بالمعروف فان زاد عليه من الزيادة فزاد
 الطفل بغيره في مقدار ما في الاصل او في الاصل بالزيادة على المعروف كان القول
 قول المطلق عليه في الاول وقول المطلق في الثاني فان كان الاتفاق والزيادة معلومين
 فان كانا معلومين عزم الزايد وان حلقه بنفسه وعيا له جاز وكان كاحد من
 سابع له كان افضل وان اخذ عليه فضله لم يجز ومن مات عن اطفال من غير نصيب
 ومق عليهم نصيب الحاكم من يتوم بامرهم فان بعد تمام بامرهم بعض طحال الموت
 وحقق الامانة ترك ما عاقله ما مضى من غير اعتراض عليه لاحد وامر بعض
 يوم صر له ففسخ كل مسلم اجنبيا كان او ذاقا به اذا كان غير محبوب عن ارثه
 بغير ومن هو في حكم المسلم من اطفالهم ومجانينهم ووزوجه من الكفار عبيده
 وائمة ومكاتبه ومدبره وام ولده ومكاتبه عيروه اذا عتق وفسخ حكمه من المال
 بقدر ما عتق منه وامامة يصح ان يصير له باربعة مملوك الغير ومكاتبه المشرك
 عليه ومدبره والكافر غير ذر الرجم وامامة يستحب له بكل ذرهم له محو دينه
 بغيره ولو لاه لورثه وام الموصى به وانما الكلام في بيعه وجهين احدهما جفست ما يوصى
 به وهو كل ما يصح ملكه اذا انتفع به والثاني ماله ان يوصى به وهو الثلث ولم
 يحل حال ورثه الموصى من ثلث او جهاما ما نوا اعتناء او فطر او وصية سليمة فان كانت
 اعتناء كانت الوصية بالثلث اول وان كانت فطر فبالثلث وان كانت مستوطنة

بما لي

بما لي وان اوصى بالثلث ورثه الوارثه بعد الموت فبما نفذ مات وصيها به في حال
 حيوتها لم الرجوع بعد زمانه وقيل لم يكن لهم ذلك ولا يرجع من ثلثه او جهاما او
 لواحد او جماعة دفعة او واحد بعد واحد فان اوصى لواحد ولم يرجع منها لم يحل له
 الموصى له قبل الموصى او سبق بعده فالاول يكون لورثه الوصى له وان رجح بطل والثاني يكون
 لمن اوصى له ويستحقها بوقت اوصى بها الموصى به من الثلث وان لم يخرج استحق بقدر الثلث
 وان اوصى بجماعة دفعة فخرج من الثلث استحق بالسوية وكونا كانا انا او انا او
 وكونا فان قال عليا كتابا باليه كان لا يذكر مثل حفظ الاشياء وان اوصى لواحد بعد واحد
 لم يحل من وجهين اما عطف المثال بحرف العطف او اوصى بكونه لواحد وصحة لا خروجا
 فالاول ان خرج الجميع من الثلث استحقوا الجميع وان لم يخرج قدم الاخير والاجاب ان اعتبار
 عتقه مقدم وان اوصى بحل حبس بطن يكون عتقه قاطلا الوصية من وجه حيوان
 اوصى به رجح على كماله وان اوصى بغيره لم يحل ان كان ذكرا وباقا منه او اكثر ان كان نثرا
 وولدت نواصب لم يستحقوا وان اوصى بناتة او حلال او ثوب او غير ذلك وقال
 من عتقه او حلال او ثوب او حلال او ثوب او حلال او ثوب او حلال او ثوب او حلال او ثوب
 وان اوصى من غير نسبة الى ماله وخرج من الثلث لزم له وان كان ذلك او لم يكن وان
 اوصى بشئ من نفع غيره لا يصح ملكه كانت الوصية بما يصح ملكه مثل من اوصى
 بملك فانه يتحقق بملكه او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 اوصى بعد اوصى وان اوصى بشئ من العود استحق ما يتخير به وان اوصى بقوم
 استحق قوسا عجيبة او عريضة او قوسا حسان دون الحلال حق وقوم النذر
 الا ان قال قوسا تيا سى ولم يكن له غير قوسا النذر والحلال حق ومن اوصى بغيره
 لغيره والاخر تمام الثلث صح الوصية ونفاقها ساسة حسنا لاجد هان بنو السيد

شواخا ما نفقة او امة فكلنا لم يكن له الرجوع وان لم يتفرق بينهما اطلاقا كانت العترة حيوانا
 فكل او شجر فاشتر او غير ذلك فان كان غير ذلك كان له الرجوع منها وان كان ذلك لم يخل اما
 كان الشجر منسوبا الى الحيوان حامل العترة لم يكونا فان كانا كان له الرجوع في الاصل والتماء
 وان لم يكونا كانت كان له الرجوع في الاصل وانه ان كان الحيوان لم ينجس الحمل فان له
 الرجوع فيها والى الوبان يكره لكل واحد منها الرجوع على الاخر في العترة وكسب البذل الرجوع
 فيه **فصل** في بيان العموى والرجعي والسكنى والميسر هذه انواع من النكاح يحتاج في سماتها
 الى ما يحتاج اليه العترة والعمر بان يجعل انشاء منقعة دارا وصيغة لعينة مدة حياة احد
 والرجعي ان يجعل مدة لعينة مدة معلومة والسكنى ان يجعل سكنى لعينة مدة عموما وحدا
 والميسر ميسر الفرس في سبيل الله والبعير في معونة الحاج والزوار والعبد في خدمة
 البيت الحرام او خدمة تربية الرسول فان جعل الماشقة له عمرة ومات المهر لم يخل وان مات
 من جعل له بطل وانما يخل بموت من علق بموته فاذ مات من علق بموته رجع الى
 المهر ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا والرجعي كذلك بعد انقضاء الله المفترقة
 والسكنى ان وجبها وعلق بموت احد ما كان حكمها حكم العموى وان لم يوجها كان له
 منقصة ارجاعها والحسد ان عجز عن العمل او الخدمة سقطت عن ان عاد الى الاستقامة
 عاد العمل فان اطلق الحيس لم ينفذ العمل ما بقى حيا وان عين منه يخل او يخدم فيها ومثل
 تلك المدة عاد صاحبها ان كان حيا والى ورثته ان مات ومثل هذا الحديث المشتمل على
 طاعة مريد الحيس وانقضاء الوارث وجميع هذه الانواع لا يصح الا بوجوه **كتاب**
التوارث التوارث يكون باحدين بنسب وسبب فان نسبنا ابا عبد الله بن عبد الله بن
 الوالدان والولد ولم يتفرق بينهما والاقرب ينسب الاعداد الا في مسألة واحدة والمسألة
 والدرجة لا يمنع احد ما الاخر الا اذا كان لاحدهما قرينة الى الموت بوجهين **سبب**

التوارث

فحاج والاولاد والاولاد المشرقة والاشقي وولد من ابن جريح وولد امانة وسيد النكاح ثابت على كل
 نسب وسبب الاولاد يثبت مع السبب دون النسب والموانع عن الارث ثلثة كقولنا الوارث من
 اسلم للموت وورثها او ورق احد ما ومثل الوارث مودر ظلهما والنجيب بن ابان حجب عن بعض
 ما يتحققه الوارث لعينه مثل حجب الاخوة والاهوات الام من الثلث الى السدس والاب حجب
 لا الغير وهو من ابان حجب عن السهم الاعلى الى الادون مثل حجب وولد الولد الاب والام والزوجة والزوج
 عن بنت المال والثلث والنفقة والربع الى السدس والربع والثلث وحجب عن اصل الارث
 مثل حجب الاقرب الاعداد وحجب الاعداد الاقرب لاجتماع السببين بنحو حجب من له سنان ومن له
 سبب واحد مع التام من الدم مير ولا يحجب الولد والوالديه والزوجين عن اصل الارث
 احد والزوجان لاحقا لهما في الحجب والولد وولد الولد لا يحبهما احد عن اصل الارث ولا عن
 بعضه الا ولد الولد فان حجب الولد من اصل الارث وحجب الولد والوالدين والزوج والوصية
 عن الاعلى الى الادون وكذلك ولد الولد وحجب الولد وولد الولد من يتفرق بنحو مير
 ومن يتفرق بنحو الوالدين ولا يحجب الوالدان من يتفرق بالولد وانما يحبان من يتفرق
 بها **فصل** في بيان السهام المفترقة السهام المفترقة في كتاب ميرته
 النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس والنفقة سهم ابنة سهم الزوج
 مع عدم الولد وولد الولد وسهم البنت وسهم الاخت لاب وام والاخت لاب وسهم مهر
 اجتماع خمسة اسهم النصف والربع والثلث والثلثان والسدس والربع سهم اثنين منهم
 الزوج مع وجود الولد او ولد الولد او سفل وسهم الزوجة مع عدم من ذكرناه
 ويصح مع اجتماع اربعة اسهم الثلثين والثلث والسدس والنفقة والثلث وسهم
 الزوجة والزوجات مع وجود الولد وولد الولد ويصح مع اجتماع اربعة اسهم النصف
 والثلثين والثلث والسدس والثلثان وهو سهم ستة سهم البنين والاثنين

الاب والابن والابن الاب وحده مع عدم الاختلاف الاب وقم ويصح مع اجتماع اربعة اسهم
 الثلث والسادس والرابع والبن والثلث سهم ثلثه سهم الابوين مع عدم الولد او ولد
 الولد وسهم الام مع عدم الولد وعدم من محاسن وجوب الاب من الاخوات والاخوات وسهم كل
 النكاح الام مضاعف ويصح مع اجتماع اربعة اسهم الثلث والثلث والرابع والبن والسادس
 سهم اربعة سهم كل واحد من الابوين مع وجود الولد او ولد الولد وسهم الام مع عدم الولد
 ووجود من يجبهان سهم واحدة من كل الام ويصح مع اجتماع خمسة اسهم الثلثين و
 النصف والرابع والسادس والبن **فصل** في بيان من يرث بالفرض مرة واحدة والفراية
 اخرى من يرث بالفرض مرة واحدة والفراية اخرى من يرث بالفراية والبن والبن والبن
 كل الام والام ما لا يرث ابدا بالفراية وكذلك الاخوة فالاب له ثلث احوال احد
 من يرث بالفراية وحدها وهو انا مات وله ولم يكن له وارث سواها او كانت مع الام
 وتاخذ نصيبها بالفرض من الثلث والسادس والباقي له بالفراية لو كان معها
 احد الزوجين ويأخذ هو فرضه والام فرضها والباقي للفراية وثانيا يورث غير
 بالفرض وحدها وهو انا مات وله ومثلهما ابنا وابنا بنتا ويرث هو السادس بالفرض
 وللأم السادس وله السادس بالفرض وثالثا يورث غير بالفراية والفرض معا
 وهو انا مات وله بنتا او بنتين مضاعفاته ويأخذ هو سدسه بالفرض
 البنت تضاعفها بالفرض او البنات مضاعفاته ثلثها بالفرض ويرد ما بقى عليهم للام
 بسبب القرابة واعام الاخر فالاخذ بالفراية وحدها ابدا لها اثنان وحدها
 يكون نصيبها لليراث بالفرض وحدها والاخر فالاخذ لليراث بالفرض والفراية معا
 فبترت اخذ لليراث بالفرض وحدها مع الابن او مع الابن والبنت لو مع الاب مع فقد
 الابن مع فقد ووجود الزوجي مع وجود الاب مع الاب والبنين وتاخذ بالفرض

والفراية في موضع يستحق الرضا فالاخذ المسمى بالفرض وما يورثها بالفراية وما
 البنت فلها ثلث احوال اما اذا اخذ لليراث بالفراية وحدها وهو انا كان معها الابن فله الميراث
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بالفراية او يكون معها امها وميراثها او ميراثها فالاخذ
 بالفرض وحدها وهو انا كانت معها بنتا اخرى او بنتا ثلثا فان الابوين السادس
 والبنين الثلثين بالفرض وما ياخذ بالفرض والفراية معا وهو انا كان معها احد
 الابوين وكلاهما واخذ كل واحد فرضه وعليهما وعليهما الفاضل بالفراية واما الاخت
 للاب وام فلها البقية ثلث احوال احدها فاخذ لليراث غير بالفرض وحدها وهو انا كان
 معها زوجين فاحدها فاخذ النصف بالفرض والرابع النصف او كانت معها اخوة او
 كل الشان كام واكثر او تاخذ بالفراية وحدها وهو انا كان معها زوجين فاحدها فاخذ
 اخ الاب وام واخذ بالفراية والفرض معا وهو انا استحققت الزوجي والفرض واما
 الاخت للاب وحدها فهي بقوم مقامها مع عدمها وحكمها سواء واذا كان للام
 فحكمها حكم الام والميراث وتاخذ بالفرض وحدها وما بالفرض والفراية معا
 اخرين وهو الحلال الذي يستحق الزوجي بالفرض واذا اجتمع والام والام على
 ثلثه امير بل اعدا تكون السهام ومعا للامير او ناقصة منها او زائدة عليها فلا يكون
 في ثلثة مواضع وهو انا حلفت لليت بنين وابوين او زوجا واخا او كلاهم معا
 من قبل الاب والام او من قبل الاب وحدها ومثلهما من قبل الام وحدها والثاني
 في خمسة عشر موضعا وهو انا حلفت لليت بنتا وابا وام او كليهما او بنين ومضاعفاته
 واحد الزوجين او كل الرب او كل له ام وكل له اب مضاعفاته او كل له ام وكل له ام
 مضاعفاته او كل له اب مضاعفاته او كل له ام وكل له ام وكل له ام وكل له ام
 مضاعفاته مع احد ما والثالث يكون النقصا واذا كان البنات وكل الاميرين

في رجل البنت والبنتين واهل ابوين بالجاب وان كان مكان الولد المصلي ولد الولد تام مقاس
 مقاس من من قاسمه ومنع من منع واخذ نصيب من يتفرع به بذكر كان او انثى فاب البنت
 ياخذ نصيب البنت وبنت الابن ياخذ نصيب الابوين وسوا البنت ياخذون نصيب بنت
 وبنت امه ياخذ نصيب ابوين كان له عدة او لا وكل ولد عدة او لا وليق او لا وبق
 او لا واولاده كان لولد نصيب من يتفرع به ويقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين وولد
 الولد ينفع ولد الولد وعاهل ينفع الابوين المصلي ياخذ نصيب من يولد به ويقاسم الابوين
 والزوجين عاهل مقاسمه من يتفرع به ياخذ الابن الكثير ثلثا من الولد وعاهل الثلث
 يلبيس وسيف ومحفة بخمسة شروط ثلث العقل وسداد الى وفقة اخذت ستة
 وحصول ترك لسوى ما ذكرناه وقياسه بفننا ما فانه من صلاحه وضياعه **فصل**
 في بيان احوال الابوين من يترك عهدهما لا ترث من والديهم ولا مع احد هاهنا الولد وولد
 الولد وان سفل وغير الزوجين وقد ذكرنا حكمهما في الميراث مع الولد فان كان كل واحد
 من الابوين منفردا بالميراث جاز جميع المال سواء كان ابا واما الابن الابيا فانه
 جميع المال بالقرابة والام ياخذ الثلث بالصر والباقي بالود وان اعتم الوالدان معا
 ولم يكن باليت اخوان ولا اخوات العتات ولا مع اخوات الاب وام اصله مسلموه
 يرثون من قبل الميت كان له الام ثلث المال والباقي للاب فان كان له صارت الام محبوبة
 من الثلث الى السدس والباقي للاب وان ناهيهما زوجا او زوجة اخذ كل واحد منهما
 ستة اعمل وكان المقصود اخذ اعم الاب دون الام ليهما ولم ينقص لسبب الزوج
 والزوجته عن سهمي الاعمال والارث على ما ذكرنا في غيرنا وان كان مع والديهم جدان او
 جدتان من قبلهما وكان نصيب اعم الثلث ونصيب الاب يزيد على الثلث استحق
 الجدة والجدة سدس المال على ولده طهرت لاسمها فان كان من قبل كل واحد من الجدات

كان هذا حكم الباب **فصل** في بيان ميراث الأزواج والزوجات الزوج والزوجة
 يتوارثان على كل حال ما لم يكن بينهما شيء من الموانع على وتيرة واحدة في الحالين مع الولد
 ولما ولد وان تزولا مع نفسه هم ورث الزوج أو ثمنه المأخوذ واثنين وثلاث وأربع على
 سواء فإن كانت الزوجة واب ولده من زوجها الموصى عنها لم ميراثا في جميع مركاته
 وإن لم يكن ذات ولده لم تكن لها حق في الإرث منه والعرض والمساواة والدور والرباع
 وروى روايات مختلفة بخلاف ذلك وإذا كان لرجل أربع زوجات وتلقن واحدة
 ما ساد تزوج بأخرى ومات وان شئت المتعلقة بغيرها كان الحديقة ربع نصيب الأخت
 وتلقن أربع نصيبهن من الأربع بالسوية وإذا ماتت المروعة وخلفت زوجها ولم
 يخلف ورثا سواء بوجه كان جميع المال للزوج نصفه بالعرض ونصفه بالورث **فصل**
 في بيان ميراث الأجداد والجدة من قبل الأب بمنزلة الأخت من قبله والحديقة من قبله
 بمنزلة الأخت والجدة من قبل الأم بمنزلة الأخت من قبلها إلا أن الجدة
 والجدة ما وكلها بأحد ثلث المال مع الجد أو الجدة من قبل الأب وكلها ما مع الأخت
 والأخت من قبله وكلها ما ولا يأخذ واحد من الكل إلا نصيبه من الثلث من المال
 وقد ذكرنا حكم الجد والجدة مع الأخوة والأخوات في الميراث ومع أولادهم ولا يرث
 مع الجد والجدة ولا مع واحد منهما من قبل الأب أو من قبل الأم أحد من الجدات
 ولا من الجدة العليا ولا من أولادها من العمومة والخولة والعلمات والحالات ولا من أولادها
 فإن أصغرهم بالميراث جاز الجميع وإن كان معسورا لم يحل من ثلثه ما جده ما كانا
 لا يرث الأم أو كان أحدهما الأب والأخ لا يرث فان كانا للأب كان بينهما للذكر مثل حظ
 الأنثيين وإن كانا للأم انقسم بالسوية وإن كانا أحدهما الأب والأخ لا يرث كان الثلثان
 للجد والجدة من قبل الأب ولو لم يكن أحدهما ذكر فالثلث للجد والجدة من قبل الأم ولها بالسوية

فان زوجهم زوج أو زوجة كانا النصفان وأخذت من ميراث الأب والجد الأدنى والحديقة
 الدما بينهما الأعلى والعليا وإن خلفت لبيت جديته وحده من قبل أبيه ومثلها من
 قبل أمه وعملها وحدها من قبل أبيها ومثلها من قبل أمها كان المال بينهما أثرا ثا
 فالثلثان منها بين قرابة الأب ثلث الثلثين للجد والجدة من قبل الأم بالسوية وثلث
 الأصل نصفه من جد الأم وحدها من قبل الأم بالسوية ونصفه بين جدها وجد
 من قبل الأب بالسوية وعمل ذلك يدور الحكم **باب** في بيان ميراث ذوي
 القربى ميراث العم والعمة من قبل الأب والأم أو من قبل الأب وحده ومثلها
 الأخوة والأخوات من قبله وميراث المال والخالة مثل ميراث الأخت والأخوات
 من قبل الأم وبالأمر أو من قبل الأب وحده مثل ميراث الأم وأولادهم مع
 عديهم يقومون مقام أبائهم ولا يقرب بمنع إلا بعد وإن كان الأب بعد يبدل بسببه
 والأقرب بسبب الأقرب مستقلة واحدة وهي إذا مات الجد وخلف عن الأب ولم يكن المال
 لأبيه العم لا يرث من العم الأب ولا يتعد منه إلى غيره والمفترق بالميراث من
 العمومة والخالات والخولة والحالات وأولادهم سقطوا بوجود جميع المال
 وإن كان مع غيره وكان مثله كان المال بينهما وإن كان غيرهم لم يحل من ثلثه
 أو جده ما يكون أحدهما والأخوة وأخالا وأخالة فان كانا جديته جديته
 كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانا جديته أو خالة كان نصيب
 الأب للعم والعمة زاهر ونصيب الأم للحالة أو الخالة وإن خلفت عمومة وعمات
 من قبل الأب والأم ومثلهم من قبل الأب ومثلهم من قبل الأم ومثلهم من قبل
 من قبل الأب والأم وكلها ما كان ثلث المال للذكر ميراث الأب وثلث المال ميراث الأم
 فالقسمة للب يكون ثلثاه للعمومة والعلمات من قبل الأب والأم للذكر مثل

الولد والوالدان معا او يكون له ولد واحد والوالدين فالولد ان دنت الزكوة بشتر وجب ازالة
 دنته وان شئت حكمه ملكه والشاين والرابع ان وقت الشك باثباتهم
 والامان فان اعلوا الفاضل والخاسر والساو فالحكم فيها الميتم على ما ذكرنا
 وروى في الخبر والحد والاخت والاخت جميع ذوى الارحام ملك وان لم تغل لثمة بشتره وروى في
 نقل المال الى بيت المال وكان بعضهم حرا وبعضهم مملوكا حتى كان الوارث الحر واحد او كلا
 اكثر واشتموا الاكل كلانا وعنده لم يقتسموا فمولا ما قلنا في المسلم اذا اطلق ورثته كانا او
 مسلمين وكفارا والكتاب المعلق او اقرضه بعضه روث وروى في بقدر الحريرة وكذا حكم من
 حرم بعضه روث بعضه ولا حظ للمملوك في حريم الامم ولا في المنع من السهم الا الى الادون
 ذمبيان الميراث بالولد والولد على انكبة اصوب ولا عتق وثمان جريته واما من تركه العتق
 محصل بان عتق انسان عبدا تعلق عاله عليه امره ولا يتوب من جريته وحكم المديون من
 متفق عليه اذا لم يكن من اعتقه عن غيره بغيره كذا في ذلك والمتفق رجل وامرأة فان كان
 رجلا وله ولا على عتق ومان العتق ولم يكن له وارث من جهة النسب ولا زوج كان ميراثه
 لولاه فان مات مولا كان ميراثه لولاه المذكور دون الاناث والاولاد والا فميراثه قبل
 الاب والام يقاسم الجد من قبل الاب والام والام والام تقسم مقام الامه
 على ترتيب سائر الامم ولا ينقسم نسب نسبها فان كان للمتق
 وارث نسبها كان الميراث له دون المولى وان كان له زوج فميراثه من نصيبه وما بقي فله
 واذا كان العتق وله عتق ولم يكن له احد طارث من النسب كان ميراثه امانا ولو
 المولى فان لم يكن مولى المولى حيوات مات بعده كان ميراثه لعتقه وان كان المتق امرته
 كان وله لها فان مات كان ولا المتق لعتقه وان ولد لها ولها زوج رجل امت ومعتق
 ميراثه ثم اعتقه الميراثا كانت حاملة عند العتق ميراثه فان كانت حاملة واعتقها

وولدها بعد الولادة ثم اعتق العبد مولا له لا يجوز ولا الولد الى مولى العبد وان لم تكن حاملة ثم حلت
 بعده فان عتق انسان عددا ولد من قبل الاب والام والام فان اعتق اباه مولا له لا يجوز ولا
 الولد لا يساع ولا يوجب فاما ولا ضمان للجزية فيحصل باحد او بغيره اشيا بان يعلم رجل على
 بيعه حيوانا او بان يملكه من قبله او بان يكون عتقا سابقا من قبل انسانا او بان يكون
 انسانا محمولا بالنسب فيولد احداهما بعتن جريته فان مات المولى ولم يخلف ولا ثمة او بغيره
 اوزوجا كان ميراثه لولاه فان كان ذو حريرة كان ميراثه له وان كان
 والباقي لمولاها فان لم يكن له اثم لم يورث المولى شيئا من جناية فان حلت من له
 الولد لم يرثه وارثه ولا يجوز الميراث بين المسلم والكافر بحال الا الذي فانه يجوز له ان يكون
 مسلما واما والام الامامة فميراثه ميراثه وان كان له ميراثه من الوصية بان يات الامام
 في بيان ميراثه الاسير والجبل والمفقود والحسن الاسير في ميراثه من
 المسلمين فان عرف حياته ومات له مورثه لعتقه بغيره من الميراث من ميراثه فان عتق
 او ميراثه ميراثه وارثه فان كان له وارث او ميراثه الى بيت المال ان لم يكن له وارث
 او يقيم على فطر المسلمين ان لم يكن اية الى الامام وان لم يعرف موته ولا حياته
 فهو مفقود والجبل المملوك في بلاد الشرك فانما تقادف نفسان منهم او اكثر نسب
 يوجب التوارث واعتقوا بذلك ولم يشتر بغير ذلك النسب مثل من يابلا بنه وان
 اقر انسان بوارثه فميراثه ميراثه بغيره مثل الولد والوالدين فان كان الولد
 صغيرا مثل من يشرطه يكون الصغير محمولا بالنسب في توارثه ونسبه وان كان كبير اقبل
 ميراثه بغيره ميراثه والميراث يقدر بغيره

مجهول قبله ذلك
 ويقدر بغيره اباه وان اقر من روث بغيره وكان له روث مشهور النسب لم يرث بغيره

بينه وان لم يكن له بينة ولا وريث وكان المقر به طفلا قبل ماله وورثه الطفل وهو لم يرث
 العاقلة على حال وانه اقرب بالثنا وسدتم قبل منه وتوارثا وان اقربا اخر توارث اخر معه
 وصدر ولم يكن معه وارث سواء وكان المقر به مثله نفاسا وان كان اولي به وضع جميع
 المال البر وان اقربا اكثر بواحد وصدر قوة وفقر فكل وان اقربا واحد بعد واحد وقال
 هذا الاول بالميراث ورضع اليه المال ثم اقربا وقال هذا اوله مندها وصدا له عنم المال
 ما يستحق باقران وعلا ثلثا لثما ملغ سواء اقربى قرابة او احد الزوجين وان كان
 معه وارث فكل سواء كان المقر به مثله نفاسا وان كان اولي به وضع جميع المال
 وان اقربا اكثر بواحد وصدر قوة وفقر فكل وان اقربا واحد بعد واحد وقال هذا
 اول بالميراث ورضع اليه المال ثم اقربا وقال هذا اول وصدر فذلك ولا نكاح
 وكان المقر به غير مشهور نسب اخر وصدر قضا قبل منها على جميع الورثة والحق نسبهم
 وان لم يكن ناعدا لغيره لم ينجح نسبها ولو نكحها ما في ايديها نصيبا وما الجنين فانما
 سقطا حيا وورث وورث منه وعلا ثلثا لثما الاستقلال واذا مات رجل و
 خلف ولدا وامرؤه قبل غل سهم وقسم بغير
 المال على مذكوبه تقاسم فذلك
 او وصدا اعطى نصيبه
 الاستحقاق واما المفقود فهو من غاب عن وطنه فلم يعلم بحياته ولا موته ولا
 جزء فانه كان كل لم يتدخا له حتى يصح موته او يمضي عليه مدة لا يبش بها
 مثله فان ظهر موته قبل استحقاقه للميراث رد ما غل له ما استحقه وان مات بعد
 الاستحقاق للميراث قسم على ورثته او عدل الى بيت المال ان لم يكن له وارث
 فبها ميراث العرق والمهدوم عليهم رهنه اذا عرقا ثلثا او اكثر دفنوا وصرفوا

ارصم

او عدم عليهم او قتلوا لم يخل والم من ثلثه او جدها ما يعلم موته في حالة واحدة او تقدم
 صوت على بعضهم ولا يعلم شي من ذلكا ويجوز تقديم موت كل واحد منهم على الآخر
 فالاول لا يكون بينهما توارث مع المقر به الموجبة للثوارث والثاني يرث من تفر
 موته من الذي يقدم موته على قد استحقاقه منه والثالث يورث كل واحد منها
 من صاحبه من نفس تركه رده ما ورث منه وينقل منه الى نصيبه ورثته ويقدم
 الاضعف في الميراث على الاقوى مثاله ثمانية عشر نفرا في سفيرة فترت بهم اوبيت
 فاقدم عليهم وهم روح وابن وبنت
 على الزوج والدين على ولده من
 ما ورث من صاحبه توارث الزوجية المنة من الزوج ثم الزوج الوحي
 منها ثم ورثت الزوجية الثالث والسدس من الابن والبنت ثم الزوج الباقي
 منها ان لم يكن لها وارث اخر لانها ابوها وان كان لكل واحد منها ولدا اعطى النصف
 وورث ابواكل واحد منها السدس سين وورث كل واحد منها من ابويهما
 يستحق وورث الابن والبنت منها ما يحقها وورث هذا من ذلك من نفس تركه
 وما ورث من الاخر دون ما ورث من غيره ينقل عنه بغير تركه مع ما ورث من غيره
 الى بقية ورثته والى الامام ان لم يكن له وارث وان مات شخصان كل واحد كان وارث
 سقط الحكم لعقد الفائدة وذلك اذا مات اب وابن فدارث لهما اب
 هذا الابن وللابن ولد او كاد وارث لهما اصلا في بيان ميراث الختان
 الختان كانت له امة الرجال والنساء معا فوضن ولها ثلث احوال اما حكم عليهما
 بالنكاح او بالزنا او بشكلا من ودر حاله بالمال فان

رجل
فان خرج
من امرأة وان خرج
سبب البطل منها
دفعته واعتبر بما ينقطع منها احتيل فان خرج منها
دفعته وانقطع عنها دفعته فهو مشكلا موه فانه بان ذكر كان سببا في ميراث الرجل
وان بان انثى كان سببا في ميراث النساء ولما شكلا موه وورث نصف ميراث
الرجل ونصف ميراث الانثى وقيل يعرض بنتا ونصف بنت فثاله ما وجد في
حاشا بنا وميراثا ونشأ فان فرض الخنثى بنتا كانت للفرع من اربعة للابن
اثنان وللبنات واحد وان فرضا بنا كان لكل واحد من الابن والخنثى اثنان
وللبنت واحد والفرع خمسة ميراثا خمسة فحصل منها عشرون فنقرب
عشرون فمالتي الخنثى ميراثا بعينه منها ثلث عشر الخنثى وثمانية عشر للابن
وتسعة للبنات وان عد الخنثى بنتا فمقتضى كانت فربعضهم من تسعة ويكون
للابن اربعة وللبنات اثنان والخنثى ثلث وعقد ذلك حساب الخنثى والميراث
وان خلف مولا لم يكن له مال الرجال ولا النساء وله ثقب يخرج من البطل فان
خرج شيئا كان ذكرا وان خرج البطل غير شيء كان انثى فان

ملو بال
للا موهاما معا
واحد مان
فان ولم يميز الاخر كانا
اشنين وان خلف ذلك كانا واحدا ومن يتوارث الحاكم من جريرة ابنة ومن ميراث
ثم مات الولد لم يرثه وكان ميراثا لغيره من عصبته **فصل** في بيان ميراث
ولد اللاعتر ولدا لثنا ميراثا ولد اللاعتر للام او من يتقرب لها ان مات الام
وهو يرثها ميراث من يتقرب لها البهوانه كان من انثى باللعان عن حجر الام

ورث الابوة والاب لا يرث رجالا وانما يرث بعد وهو لا يرثه ابنة الا اذا اضر به بعد ذلك واما ولد الانثى
لم يرث اصلا الا روضه وولده وولده ولا يرث احد الامويين يرث هو عتره ومن مات منها
من غير وارث كان ميراثا لملل الام **فصل** في بيان ميراث الجوين روى صاحبنا ميراث
في ميراث الجوين ثلث روى ان واحد اضر ميراثا بكل سبب وسبب صحيح او فاسد بين
في شرع الاسلام والثانية اضر ميراثا بكل سبب صحيح وفاسد وبكل سبب صحيح وغيره
والثالثة اضر ميراثا بكل سبب

نحو بقول
نسبها ما يستحق به
وجهه ويمكن ذلك من
والسبب معا وان خلف من يكن ان يرث جهين
ويكن احدهما الاخر لم يرث الا بواحد مثل من يرث انا اختا ميراثا اختا ميراثا
الام وابنا هو اضر او ثلث ميراثا بنتا وابنا هو اضر بنتا وعاصدا الا الامويين
يبيع الاعداء وانفق ان منع احدهما الاخر ورث من وجهه كمن يكون فاعلا
او فاعلة وان اتفق مع كونه فاعلا كونه زعما او مع كونه فاعلة فاعلة
ورث بالاولوية الا ان **فصل** في بيان ميراثها المستحقين سهام الواث

السهام للمساة في كتابه مستزوقا ذكرناها وحاد جماعا الصخر حقة
فخرج الثلثين والثلث ثلثا وخرج الثلث ثمانية فان اجتمع في فريضة سهان
او اكثر واختلف الخاضع اعتبر بالخرج الاعلى مثل النصف والثلث لبنات وزوجة
والثلث والسدس والنصف للام والاب والربع والربع والثلث للزوج و
البنتين والزوجة والاخوين وامثالها فان خرج السهام من الخرج الاعلى تذاك
مثل من مات وخلف زوجا وابوين فانزل للزوج النصف وللأم الثلث مع فقه
من يحجب والسدس مع زوجة والسدس والثلث للاب يكون الحساب مستزوقا

وتقسم على حصته وان خرجت مع وفصل شيء يحتاج الى الرد فما وجد فقد هو ايضاً
 مثل زوجة وبنات فخرج السهام من ثمانية الميقات اربعة للزوجة واحد وقيل
 ثلثه من الميقات وان لم يخرج السهام من المخرج الا على ما يحل اما يحتاج الى الرد او لم يخرج
 فان احتاج لم يحل من ثلثه او جازاً لا يخرج من سهمها الاصل او سهام الورث او سهام
 الاصل والاربعاء للزوجة واثنين لآب وام او لآب او لآب الشين لآم وزوجته وسن او لآم
 فان جرح فلما لا ينقسم على سهام الاصل والرد والزوج ذلك ان يخرج المخرج الاعا
 في الاخر وان خرج من سهام الاصل والرد فقال وان لم يخرج من حصته المحسولة
 عدد من الرد او في المخرج السان في عدد من ينكر عليه وقد صحت المسألة قاله
 زوجة واثنين لآب وام او لآب وللزوج اربع وهو من اربعة للاختبة الثلثة
 وهو من ثلثه من ثلثات في الادبعة محفل منها اثني عشر فيكون للزوج
 ثلثا والاختبة ثمانية فيبقى واحد لا ينقسم على الاثنين على خمسة من ثلثه
 في عدد ما في اربعة وعشرين منها للزوج ستة وللأختين من ثلثه فيبقى
 اثنا عشر لكل واحد منها واحد بالرد وان كان مكان الاثنين ثلثه او اكثر فكل واحد
 وكلان كان مكان الاثنين من الآب كالألف لآم فانه لا يخرج من اربعة سهام
 الاصل والرد والزوج غير ما ذكرنا وان كانت زوجة وبنت كانت الفرقة من ثمانية
 على ما ذكرنا فان كانت مكان زوجة واحدة ثلث زوجات او اكثر وكان بنت
 واحدة اثنتان او ثلث فخرج ثمانية في عدد الزوجات فصادت اربعة
 وعشرين منها ثلث الزوجات لكل واحدة واحدة وللبنات بالعرض
 ستة عشر فيبقى ثلثه تنقسم على ثلث بنات ولا ينقسم على سبعة فيخرج
 المبلغ ثانياً في عدد من يجب الود عليه وحصيله من المطلوب وان خالف الزوجة

رد ما وكل الثمن لآم كان مخرج سهم الزوج اشبه ومخرج سهم الكل لثمة لآم يخرج من ثلثه
 السهام معاً على خمسة فخرجت من ثلثه ثلثه منها ستة فخرج منها سهام الاصل دون
 الزوجين المبلغ ثانياً في عدد من له الرد فيخرج عشرة مخرج منها سهم الزوجين وهو
 ثلثه وسهم ابا لآم وهو واحد لا يخرج من سهم الزوجين منها ولا سهام الرد فخرج المبلغ
 في يخرج سهم الزوجين فان حصل المقصود والامريت المبلغ الثاني في يخرج سهم الزوج
 وقد صحت المسألة فان مات قبل القسمة احد الورثة لم يحل من حصته او جازاً لا يكون
 وارثه وارث الميت الاول بعينه او يكون بعض ورثة الاول يرثه او بعض ورثة الاول
 يرثه بعض ميراثه او يرثه الباقي منه او يرثه غيره او لا يكون له وارث فقال الاول
 رجل مات وخلف بنتين او سبعة وبنات لآم واخوته ما تبعة اهدم وابيكن
 له وارث سواهم فانه لا يعطى في الثلث الموت الثاني والثالث لم يحل اما نقيض ونصير
 ورثة الثاني من نصير ورثة الاول ولا تصح فان صحت فقال وان لم يصح من نصير
 احدى الفرقتين في الاخرى وصحت معاً مثاله رجل مات وخلف ثلثه بنتين لآم
 وبنتين الاخرى ثم مات قبل القسمة احد البنات كان من نصير اثنا عشر
 لكل اخر واحد وان مات بعد او كان له احدى البنات كان من نصير واحد فيكون
 للاخرى وان مات وخلف ابنتين وثلث بنات لآم وبنتا احدى لآم احدى ثم ماتت
 بنت من البنات الثلث قبل القسمة كانت نصيرهم اربعة من ثمانية ولم ينقسم
 نصيبها وهو واحد على ستة فخرجت ثمانية في ستة فيكون لكل واحد من البنات
 اثنا عشر ولكل واحدة من اخصها لآم واحد والثالث ان صحت نصيرها الاصل
 من الثانية فذلك وان لم يصح نصير المسألة في عدد من ينكر عليه مثاله
 رجل مات وخلف اربع اخوات لآم وزوجة كان نصيرها اربعة من اربعة

الشهور على كثرته او بعضها قبل اقله وان كان زوجها احد مشهور البيئة ولم
 يفقه فضاها فان قد فضا لم يجز ولو لم يحد الشتر واسقط الحد الوفر باللعان ان شاء
 واما ثبوتها فاذ الفاعل صحيح باربعة شتر وعطبا فوار الكفاح الفاعل اربع مرات في
 مجالس متفرقات وكونه عاتلا كاملا عتلا بايان رجع قبل ان يتم اربع سقط
 ونسب الحاكم التعريض اليه بالرجوع وان رجع بعد اربع لم يسقط ان كان صحيح
 الجلد وسقط ان كان موجبة القتل ويجوز للامام ان يامر الله ان شاهد من غير
 قيام بنية واقرار من الفاعل وان كان سعلق لحقوق الناس لم يجز له ذلك الا بعد
 معا البز صاحب الحق باستغيا فقرة واما الزنا فقبيلان احدهما يستوي فيه الاحكام
 وفقد والآخر لا يستويان فبايستويان فيه يكون موجبة القتل وهو في خمسة
 مؤامع المرار وصلاب ويجازيته التي وطئها وتمر المرأة بما فرجها ويتفق
 عنها الحد وزنا الذي بالسلم ووطئ كل ذات محرم مع العلم بانها ذات محرم بمقد
 كان او با بشاع على اختلاف احوال الواطئ وما لا يستويان فيه اربعة اضرب
 احدها موجبة القتل ثم الرجم وهو الزنا الشيع والشيخة بعد الاحكام وثانيها موجبة
 الرجم دون القتل وهو زنا كل محسن سواها وثالثها موجبة القتل ثم الرجم بعد
 حر الناصر وهو من زنا بعد ان عقد على المرأة عقدا شرعيا ثم لم يدخل
 فيها واربعا موجبة القتل وهو زنا غير محسن ولا ملك وليس على النساء
 حرم الزنا مستورا وهو الغير ستر عن البله الذي هو بهوذا ذكر الزنا
 لم عليه سب كل شتم لم يفرم غير حده واحدة جلد سب كل شتم شتم في الابنة وهو
 المملوك على النصف من حد الحر ويقتل والناحية وقل في النافسة فخصا في
 محض والمدير والكاتب المشرفة عليه في حكمه والكاتب المطلق بعد المير بقدر ما يجوز

منه وحد الصدقة مائة وان وقع في مكان شريف عزم مع الله وان وقع في مكان شريف
 على عليه العقوبة وما يقض بكرة ما يصير لزوم مهر المثل وعزم من ثلثين سوفا
 الى تسعة وتسعين وان افقر امر غير بالاصبع لثمة عشر قيمتها ما يقضي به حكم ولحق المرأة
 في المهر مثل وطئها في القبل واما الحد في الزنا لغير محض اضرب مثل زوجه ومهره ثم رجم وحده
 ومهره من وجب عليه القتل امر بالامسالة والنكف وقتل بالسيف وان دأى الامام
 الرجم جاز واذ اتى على عليه ودفن وان وصت عليه الرجم باعتقاده وان كان في زمان معتد
 في حرم امره ورجم رسول الله لم يحضر له حفرة ورجم واعتبر في الرجم ان يجر اشيا
 الرجم نصفان الاحكام التي من خلقه وان لا يضرب على راسه ولا على وجهه وان
 من مامسة الحجاب لم يرد وان وجب عليه الحد بالبيئة حفرة حفرته ودفن فيها الى
 حفرة ان كان رجلا والى صدرها ان كانت امرأة ورجم في حال الحر والبريد فان
 فرز على كل حال وممن وقت انما من الرجم اشيا واحدا وانما من خيل
 البطاس وان لا يرميه من كان دبرته في جنس حمله وان يرمي الامام او كان ثبت با
 لا عتلا فسد الشهود اعتب بالبيئة ولا يجوز ان يامر الله على المرأة حتى تضع ماني بطئها
 ومن يجز عليه الحد سبعة نفر رجل صحيح نون ومضيف مضوا لخلق وبريضي شمل مشر
 وخفيف المرض وامرأة حامل وحامل مستحاضة وغير مستحاضة فان وصي عليه القتل او
 الرجم اقيم عليه على كل حال الا في ارض العدو او في الحرم من ارض التما الى احد هاسد ما فعل
 في الحرم اقيم عليه الحد من وجب عليه الحد اقيم عليه من سبعة بدلا اقيم عليه في
 الزمان المستدل فان كان صحيحا اقيم عليه الحد كما وجد على غيره عاذا كان او كاسيا
 وان كان مضوا الحق ضعيفا مضويا عليه بعدد في مائة شهر في مرة واحدة
 او بصفت في مائة من الخشب او البسات وان كان مضوا المرض نكالا وان كان
 خفيف المرض اضرب حتى يتر والخطا اذ لو وضعت حملها وكان حدها الرجم تركت حتى

يوضع له ما حوليه كما يلبس وان كان احدهما الخلد وكانت سفيقة اخرى حتى توفيت وان
 كانت قوية بطلت من سفيقة وان كانت سفيقة واحدة لا توفيت والفرق بينهما ان يكون
 احد الطرفين للموتى ويصرف على جميع حبه وروحه واسه وجهه وخبره قائما للرجل
 وحالته المروية سريعا على ما شأها لئلا تفنى وفي بعضهما ان كانت محدقة واذا حب
 الخلد والرجم بنا بالخلاء وان وجد الفقلع معها بدى بالخلد ثم الفقلع ثم الرجم ولا يوالى
 بينه الخلد واذا احتجبت فاذا اقيم واحد ترك حتى يبرء ثم اقيم الاخر ولا يترك الخلد با
 حلق الخلع بعد الوجوب ويلزم التاديب بتفصيل الاجنبية من بعض الحوادث هذه
 المحلولة بالفرق بينا وحد المملوكة مسورة على النصف من حد الحر وتعرية
 اللواتي الفجور بالذكور وان لم يخل ما تلوها
 بغيره الاكراه او حننا او قالا ولا يملك فيه العقوبة والثاني لم يخل ما وقع اول
 يوتب فان اوتب وكان عاقلا لفرط الخلد كالمسوء يلوها معا تارة ويجوز او
 صبر او يلوها لغيره وان تلوها محبوه فكذلك وان تلوها صرا واد وان تلوها
 عديدا او عينية حد يقيم ويحد البالغ تاما اذا كان فاعلا والمفعول به اذا لم يكن
 محبوا ولا صبيا فان الصبر والمحبون يؤدان اذا كانا مفعولا بها ويجوز المحبون و
 يؤدب الصبر فاعلين والعبد اذا تلوها بغيره ولا ودعي الاكراه ودعي عن الحد وان لم
 يوقب لم يغل من ثلثا وجهه اما كانا معا محضين او غير محضين او كان احد محضا
 والاخر غير محض فان كانا محضين وجاز ان يكونا محضين فذلك واحد منهما
 ما شئ جلد فان كان احد محضا والاخر غير محض رجم المحض وجلد غير
 المحض **فصل** في كفارة عيبها حد الاسلام وان تلوها كافرا فبكره
 او مسلم بكارا فقيم على المسلم حد الاسلام والحد بالاعتقاد في الكفر ان شاء اقام عليه
 حد الاسلام وان شاء دفعه لاهل بيته ليحكموا فيه بحكمهم وان قام رجلان او رجل

وقام وهما محموران في اثار واحد من غير فعل عز الرجل او بالقتال فان عادا ثانيا وعزوا
 بعد كل مرة سلا في الرابطة والحر والعبد والمحصن وغير المحصن والعاقلة والمنون اذا كان
 فاعلا او قويا سواء في استحقاق الحد واللواطة ثبت بثلث ما ثبت به الزمان البين و
 الاقرار على الوجه المذكور على سواء ولقد المفعول به اذا كان عاقلا مثل هذا الفاعل ومنه
 مثل غلام اعز وان كان الغلام محررا على الصغير **فصل** في بيان احكام السحق
 انما ثبت السحق بالبيضة والاقتراف على شجوة القناد اللواتي بها الحد من غير مثل الحد والنا
 ويشتر فيه الحصان وبقية على حد اعتبار ما في الزمان من اختلاف المستحقين من
 العقول والحيون والبالغ والطغولة والحيرة والامور على اختلاف من تلوها بغيره
 من نوع الحد والثاديب **فصل** في بيان حد الفجاءة الفجاءة المجمع بينه القاصي
 للبحر والحد منها ثلثا ارماع حد الزمان ان كان الجامع بينهما مائة ذنبه معلقا
 والاشهاد في البلد فان عاد ثانيا عايد الحد عليه ونفى من يبلده الى اخوانه ليس على
 نفسه حلق ولا نفي ولا اشهاد ويثبت بشاهد من او باقراره وفي الزمان لها
 التعبد بمادة الحد في العينة **فصل** في بيان الحد على الميت والبهيمة والاستمالة
 وعظمي البدن الموقوف ميتا امرأة وعالم والليرة اجنبية وعين امنية الوهم الحد
 الزنا مطلقا لا استاكر حرز الامانات وعين الاجنبية اذا كانت رفقة جنة او حرة لم
 فيه التعزير وحد السبد على النصف من حد الحر والحر والامر والمسلمة والذمية
 مسوء وان وطن فاعلا ما ميتا كان مسوءه اللواتي يثبت بشاهدين وبقا القاتل
 مرتبة وان وطئ بجمته لم ولم يترك لمحمها اخرجت من البلد الى اخر بيت فيها و
 رقت في بيتها وان كانت غيرة فكذلك الا ان ثلثا الكها وان كانت حاكولة اللحم
 فقد ذكرنا حكمها في كتاب الجاهات ولا تغفل الشهادة التي شهادة النساء وذلك

وان ينشتر بتر او اخذ كفى الميت وكان قيمته مضافا الى المقتطع وان دونه منه مال وسرق
لم يلزم به القطع لان القبر جزء الكفن ومن المال وان كفى الميت بما لا يجوز التكفين به
او بازاو ما النسبة لم يلزم به القطع والمزكاة موضع لا يجوز لغز الكفة الدخول فيه والصخر
منه بعين ان كان مقتاتا او مغفلا وان سرق دونه ما قيمته اقل من ربع دينار حال السرقة
لم يلزم القطع وان توالى من رواه مما موصفا واخذ المتاع وكفنه ووضع داخل الخزانة
ثقبته الغيب وبعينه يده اليه لم يلزم به القطع وان سرق تمام الجماعة من الخزانة قيمته
بما رواه الاكثر من الطعام دون غيره لم يلزمه القطع وان عضبه احد الا ووضع في حوره
فدخل المغفور منه حرمه شحنا واضرب عينه طاله لم يلزم به شيئا وان سرق الى جبل
مال ولم يلزمه شيئا لان حال ولد في حكم ما له وان اخذ من الغنم مستحق كان ماله
وقاصبا ولم يكن سارقا وان طر حبيب القميص الدال وزجبالا كان سارقا
وان طر حبيب القميص الحارح او اخذ المال من الكم الخارج لم يكن صاحب القميص
انقطع كان سارقا وان اخذ الثمرة من رأس الشجرة لم يكن سارقا وان نظفت
ووضعت على الارض واخذت يجوز مثله وسرقها كان سارقا وان توالى من القبر
وسهلت البينة عليه بالجميع فعد لم يجب عليه غير قطع اليد فان شهدت عليه
بسرقة واحدة وسكت حتى قطعت ثم شهدت عليه بأخرى قطع ثانيا ما تاب
قبل قيام البيت عليه من بعده فلكه في القطع عما ذكرنا في باب الزنا في الحد فانما
المال يلزمه دونه على حال قطع او لم يقطع والسرقة حواس من حوجه وضو النكاح
من وجه ويثبت من جهة القطع لبشاحدين او اقرار مرتين ومن جهة الرد
لبشاحد ويمسح اقرار مرة وان سرقا شتان معا معا با قطعها فان كان
كل واحد منهما نصر وبشاحدين لم يقطع الا لم يسرقا معا فمقتار مضاف والمقطع على

سنة اجتراب احدهما ان يكون السارق يد حبيته ونقطع من اصول اصابعه من اليد
البين وثانيتها ان يكون يده شاك ويقول اهل العلم بالطلب ان شاك من يده القطع
وحكمها حكم اليد الحبيته وثالثها ان يكون يمينه شاك وان قطعت بقيت امره المجتبه
فتشقه وينقطع القطع الى الجبل اليسرى ولا يبعها ان يكون يمينه مقطوعة فان قطعت
فصاها قطعت يمينه وان قطعت السرقة قطع دمه اليه ولا يبعها ان يكون
يمينه يمينه ان سرق فقد هت بعد ذلك بانزوي سقط عن الحكة القطع وسار سها
ان يبيع السارق ويسرقا بعد ان قطع يمينه ويلزم قطع دمه اليسرى من الثاني
في ظفر القدم وبيرك الغيب وان عاد السارق ثالثا خلد في السجن فان سرق في السجن
قتل وسنة القطع ان يعلق يده المقتطعة ساعة في عود الا اعتاد وان سرق
المقطع الى الفضة لم يلزم شيئا الحد في الضربة وما يوجب
التعزير من قذف غيره لم يحل ان يزدف ووضيته وقد ذكرنا في اللعان او
قد وعينها والذى قذف غيره ووضيته حنة حرم مسلم بالغ وعبد وصبي ومجنون
وكانوا على المسلم البالغ العاقل لم يحل من حنة او حبة اما قذف مثله او قذف
عبد او صبي او مجنون او كافرا فان قذف مثله لم يحل من ثمانية اضربا او قذفه
بما هو القذف ويزد غيره او قذف جماعة لم يقطر واحدة او قذف واحد بقذف واحد
او قذف واحد باكثر من واحد او تكرره من لفظ القذف على التوالي او تكرره من اللفظ على
الترخي او قذفه من غير ما ذكرنا في القذف فاعلم ان القذف عارفا بها ومنه منوها
روى فيه انها وكان القذف بها من عا طير ويكون محضا لقرعة الحد وان القذف في الماء
به والعنق عشرة وان لم يطالب به ولم ينفذ من يقيم عليه ويقتل ومنه من لم يقتص منه
اقتبعت منه من مال البلوغ والعقل والحريه والاسلام والعفة وان كان غير

محض عزه ولم يجد وان قدف بها المقتد فبر عزه لم يجد لما كان لعينه حيا او ميتا فان
كان الحية المظلمة والحق وان كان ميتا وكان الخياط يبر وليد وجبه والمقتد قد كان
محض حاله حيوانا كان الحية المظلمة البر والعقود وان لم يكن محض كان له المظلمة البر بالحق
والعقود وقد كان صغيره كان لكل واحد المظلمة والعقود فان استوفى واحد سقط
حق الاخر وان عقولهم بيعة بعد الاخر من الاستيفاء وان كان المقتد قد فاض
البر وجب لم يكن الاخر في الطلب والعقود وان قدف جماعة فليقتلوا واحدة
وطالبوه دفعة واحدة بعد ثمانية الهيرة لزم واحد للجميع وان طالبه واحد بعدوا
لزم لكل واحد حد وان قدف اكثر من قدف واحد لزم حد لكل قدف وان قدف واحد
البر بعد اخر من مقتولها او مقتولها لزم غير واحد اذ لم يجد السابق وان قدف
منسوبا الى غيره لزم عليه حد المقتد وقد وجد للمقتول لزمه ان كان كل واحد من المقتول
يكونا عتصم لزم كل واحد مقتول وان قدف عدة او صبيا او عتصما من اهل عز
وان قدف كافرا كان ثمة عز وان كان صديقا لم يلزمه شي وان قدف مكاتبيا
مطلقا حد من قدف حر بالحبس عشر بحسب الرق واما العبد فان قدف
محض حد وان قدف غير محض او صبيا او عتصما او ذميا عز وان كان صديقا لم
يلزمه شي وان قدف مكاتبيا مطلقا حد من قدف حر بالحبس عشر
بحسب الرق واما العبد فان قدف محض حد وان قدف غير محض او صبيا
او عتصما او ذميا عز وان قدف صديقا او عتصما عز وان قدف صديقا او عتصما
عز وان قدف في الصبيان والمجانين والعبيد عز وان قدف كافرا مسلما او قتل
قدف فله كان الحكم الحياتين افاقره صلا لسلام عليه ويبره وروى الى اهل الخلاء
ليحكيوا عليه وان افاد في شخصان عز وان قدف في الصبي او راعيا او عتصما

لزم الحد وكل حكم الكتابة المقتد كل اذا كان عارا بها فبها يد قها وان عرض بالقذف
لزم القذف ولا يختلف الحكم باختلاف اللغات فمن دعي فيه بكلام موخش لم يهل من
او بعتر الوجه الملبس القتل او الحد او القذف او لا يلزمه شي من الاول من مساسه شي
او احدا من الائمة ثم والكافرا اذا سب مسلما والشان كل مسلم بالغ عاقل قدف محض
والشان شسبته بغير من قدف الصبيان والمجانين واهل الذمة بغير المحض والصبي
اذا قدف واحد من المسلمين او من صديق حكمهم والمجوس والذم من قدف صديقا
بالعقود او افرا من مال كله موزنة غير مضية للمقتد فسلم او بتره بالبر بركه
او اصابه وكان محض عز فان كان غير محض لم يلزمه شي وان رماه مؤبها بكلمة
يقتل السب وغيره او غيره بشي من بلا اسم او اظهر عليه ما هو مستور من بلا اسم
عز وشي من ذلك كثير لا يحمله كايما والحد والقذف مناسية وبالتوبة لا يسقط
القذف ما بين العشرة والعشرين العشرة من حد من فوق ثيابه وهو اهل من الطلب
في الزنا وشي من فصل في بيان احكام المجلس والباش والمحال والعنفه
والحاق والبيع المجلس من يستل بشي من افعالها فان اظهر السلالة فهو محارب
وان لم يظهر استحق المقوبة الزنا وعزوه القتل والعنف والباش من شيق القيو
فان يمشي بخل ولم ياحد شئنا عز او جرح الكفن او لم يخرج فان اخرج من القبر
ما قهته رقاب قطع فان فعل ثلث مرات ومات ما اظهره بعد الثلث كان
الامام نبي الحيات بين العقوبة والقطع وان عز ثلث مرات قتل في الزنا بين المحال
من يذهب بسواك الناس سكا او جندا وتزويروا وشهادة الزور وبها الرسالة
الحازية يلزمه الناصب والمقتدية الزاغة والعزم وان يشهد بالعقوبة
والدس في السلع والاموال فحكمه والفسد الجلاب والظلم وقد فوا حكمها

ومن سرق الحر بضاعه وجب عليه القطع والحقاق منه ياخذ بالحقوق والحمل وغيره الممنوع
 محققه على غير الميثل من اربعة اوجه اما ميوت الحقوق في المال او مده لولا ميوت يدصب
 بالمال فان مات الحقوق في الحال اصد منه وان ذهب المال من حوزة غنيا فقلع ثم
 قتل فانه مشرخص بحداد وان لم يشهد السلاخ ولم يمت في الحال ثم مات بعده مدة
 يموت فيها غالبا اصد منه وان لم يمت فيها غالبا لم يمت بية عند الخطا وان ارسله قبل
 ان يموت ثم مات قبل ان يبيد وجب القصاص وان يرثه مات عن والشيخ من ميع
 عينه شيئا ما ينصب بالعقل لقضائه الحامه يده من نقصان العقل والحواس
 والجسم وليقه العسر برون اخذ شيئا من الحر ومقتل مضافا بغيره قطع بعد
 واستد منه

المرتد عن الاسلام من اهل مولود على فطر في الاسلام وغير مولود عليها فالاول لا
 يقبل ويجب استنابته فان تاب قبل منه ورسن منه وجبة التمسك به في حال
 جهاني الحال والتمسك بها كان نكاحه موقوتا فان تاب قبل انقضاء العدة فهو
 احق بها وان لم يتب استنابته باسقاط العدة واماله في رجوعه جزا وبها
 يقتل او يلحق بالحر بقتل فان تاب فهو له وان صل افلح بدار الحرب فهو
 لو رثه وينتقل اليه بقتل عليه ان كان مولودا على الفطرة ثم رجع
 فقتل قبل ان يصير لورثته فان ولد له انسان قبل الحقوق بالحر بقتل عزه واما
 ولده فهو في حكم السلبه فان بالغ ولم يصير الاسلام فقتل عليه ان كان مولودا
 على الفطرة فانه امتنع قتل وان حملت امراته به سلمه حال كفره فكذلك الماوان
 كانت كقوة كان ولدك في واما المرأة اذا تمت قتل بغيرها القتل بل حصلت حتى
 يثوب وصيرت في وقت كل صلاة فان لم تمت بدار الحرب وظفر بها وسبب

واستد منه واما الباصرة فان كان مسلما اقامت عليه بغير قتل وان كان كافرا عوب
 عليه ومن ثبنا حل معه ومن شك بعد الاقرار في صدق النسخ او قال ما ادرى اهو
 صادق ام كاذب حل معه ونجى فظهر بوجهه مشر ومقتله مقتول من غير عذر
 من زمان افطر ثلث ايام سئل هل عليه جوده فان انتم غلط عليه العقوبة فان لا تكا
 والاقتل وان انكر وجوب الصوم ولم يتب قبل ومن جامع زوجته وفار مشر ومقتله
 فان كاد عتله لزم مع الكفارة كل واحد منهما خمسة وعشرون سو طافا بالكرها
 وجب عليه حله عند

من حضر بيرة او وقع فيها انسان او حيوان لم يجل من سته او مده اما حفر في
 ملكه او في ملك غيره او فموت غير ملك للملك بالاحياء او للانفعاك به اوق
 طريق سبق او واسع فالاول ان دخل بلكر بغير اذنه وقع فيها لم يمتن وان دخل
 باذنه داخل ملكا فان كانت مغلقة وعنده او كانت غير مغلقة وهو يجرها
 فملك الملك الا اذا كان الداخل اعنى وان لم يعلم مكانها لم يجرها وقع فيه من وان
 حفر في ملك غيره وكان مولانا باذنه لم يمتن وان حفر بغير اذنه وابراه الملك
 فملك وان لم يجره اياه من وان حفر في غير ملك للملك ولم يتركها لم يمتن وان
 تركها ولم يجرها الماده من وان حفرها للانفعاك كالبعدى ان لم يتركها لم يمتن
 وحفر بغير اذنه لم يمتن وان حفر في طريق سبق من وان حفر في طريق واسع
 بغير اذنه الامام ولم يجرها الماده من على كل حال وان اضطر اليها احد من
 المضطر دون الخاف وان وضع حجر او نصب سكين في الطريق من ماله فبده
 فان بين بنا مستويا او مائلا الى ملكه فسقط دفعه لم يمتن وان بين مستويا
 وماله ملك غيره وسقط قبل القتل على المضطر لم يمتن وان سقط بعد القتل

او يتاينا ما يملك الى ملك عزيز او الى الطريق او اشترى جناحا الى طريق المسلمين فتوقع
على انسان او حيوانا وغير ذلك منى وان مضى ميتا باحسان المسلمين المتفق
نصيبه ووقع على شئ او قبل طينا في الطريق او بشر او عجز غير ذابا او نفس
البيضا وبالت وابنه فبها واهله فبها سلفه حيوان او انسان او غير ممن

مساكين وغير مائل قال صاحب الكلب المفقود والبعير النعم والفارس المفقود
والفيل الراح وشباها فان جنى احد هذه وقد علم صاحبه سالك لم يخل اما حتى في ملك
صاحبه او في غيره ملكه فان جنى في ملك غيره لم يخل اما اصل الجنى عليه ملكه باقته او غيره
انزله فان وقع في غيره ملكه وغير المائل عليه ممن صاحبه فان جنى الجنى عليه جناية
على المائل وكان رافعا لم يضمن وان كان مستد انتمى وان دخله بغير ذنبه لم يضمن
صاحبه ومنه اذا دخل اش بهنايته عليه فافوا ومبتدئا وان جنى في غير ملك صاحبه
ضمن المالك فان مثله الجنى عليه او مرموه دفعا او مسددا فلكم مثل حكم من دخل
عليه باذن صاحبه وان لم يعلم صاحبه بملك لم يضمن والنور والعرف والياكل الطيور
في حكم الكلب المفقود في ضمان صاحبه وفي المائل اذا جنى لم يخل اما كان يده صاحبه عليه
اوله يكن فان كانت يده صاحبه عليه ولم يكن فان كانت يده صاحبه عليه لم يخل اما
ساق او ماله او ركية فان ساقا غير ملك ممن صاحبه وان قاده وكان ما يقوده
واحد ممن صاحبه ساقا او ماله وان ساقا وضربه ففكر المالك وان ضرب به غيره
غير الركية فمنه العادى وان سقط به احد عاقده او عياله او بهيمة لم يضمن
الى امر ولا الى اكل وان ضرب به لغير خوف ممن من دهره وان كان الى اكل او
القائد او السابق اكثر من واحد ولا المفلان كان عليهم بالسوية وان اصابه

بعد الاصابة في مفقود ومنه لم يضمن صاحبه وان لم يحتفظ في مفقود ممن وان جنى على حيوان
اخر وقد دخل عليه واعتزل المصان وان دخل الجنى عليه المالك من لم يلزم وان افسد دكا
ويده صاحبه عليه وكان بالليل ممن وان كان بالنها ولم يضمن وان جنى على حيوان لم يخل اما
يقع على الزكوة او لا يقع فان وقعت ومنه عليه غير رافع وليكن ولم يكن الاستفلاء
برافعة يمتد يوم الاطلاق وان امكن الاستفلاء بركبان بالخيول من ان ياخذ ارض ما بين
قيمة صحيا وبعيا وبين ان يدفع الجنى عليه ويأخذ قيمة صحيا هذا اذا نوجه فاما ان
كسر به او ذبله فليس له الا ارض فان خفا عينة ممن دفع قيمة وان لم تقع عليه الفكا
وجوز تلكه ممن يمتد يوم الاطلاق وذلك المشكل جوارى الطيور والبيع والكلب السلق
وكلب الزم والماشية وريه الكلب السلوقا ريعون ودوها وريه كلب الماشية
عشر ذن وريه كلب الرزق قنبر من طعام وان كسر محتوا من اعضاءه لم يضمن الارض
وان لم يصب تلكه في الشربة لم يلزم بالجناية عليه شيئا

الفنل من اياها اذ يلزم به القصاص او الدية والارض لا يلزم به ذلك فالاول
ثلاثة اشربة عند حفن ووقعا عند حفن وعقد الحقل فالهوى الحق ما اجتمع عليه فيه خمسة
شروط ان يكون الفائد بالفاكا مد العقل تامدا الى الفل والى المشتور ما
ذواق الورع بسيرة غالبا او نادر سواها وان له قاطعة او مشقة او محروقة
او رافعة للسفر او يحبس عن الطعام والشربة او يعرف او اصرح الدم على
بصل وعمل الحى الطبيب يشي لم تجز العادة فمفع فيه وموجب تلك الفتور لا غير
فان عفى الولد فذلك وان غلب الدية لم يكن له ذلك الا اذا اياه الفائد البر والحمل
الحفنة كل مثل اجتمع فيه اربعة شروط ان يكون الفائد بالفاكا قاطعة او مشقة او محروقة

وصورتان بعد ان تاريد الغيب او قلوبه او غيره باله لا يقتل غالباً او يعالج الطبيب
 بما قد جرت العادة لمعول النقص عنه وموتير الدين من غلظة قوال الفانلة والثا
 صغريان قتل بالاستحقاق وقتل لدفع الضرر فاهول الاستحقاق قتل بسبب الحد
 او بتاريد الدين لم يمتدح مثله من قطع في الوقت او مله او غير ذامر يوجب ذلك
 من غير مقتضى قتل بسببه واما القتل المستحق لغير الحد فثلاثة على الكافر المرتد
 والباقي في الميعن وما هو له من الضرر صغريان احد هاتين لمر القتل في وقت
 ابتداء بل مقتضى الدفع بالقتال ثم بالقتال فان لم يمتدح القتل لم يعين
 القتل بها صغريان كامل وانقص فاما
 من غير خضعتان الحرب والاسلام او حكمه والناقص منه احد من الكفر او حكمه
 والرقود الكامل صغريان احد مما يجوز بينها القود على حاله والثاني يجوز القود من وجه
 ولا يجوز من اخر هو ان يقتل مسلم جز بالحق كامل العقل بها امر مسلم او صبيان
 اهل الاسلام ولم يكن له ولد وله او حرة مسلمة بالعترة مائلة مثلاً او رجلاً
 حراً مسلم كامل العقل او صبيان والثاني صغريان احد مما يصح القود اذاد ولى المقتول
 على ولى القاتل مقل ما بين دينها وهو ان مسلم حرم مسلم عاملاً حرة مسلمة وطلب
 ولى الدم الاقتصار من قتله له ذلك اذ رد ما ذكرناه والاخر صغريان احد هما اذا
 قتل احد صاحب قتل به والثاني اذا قتل صاحب لم يقتل به فالاول اذا قتل انساناً
 اياه او حرة او صبيان من اهل الاسلام قتل به والثاني اذا قتل انساناً وله او ولد
 وله لم يقتل به ولو من اهل الديانة في ماله واذا قتل سبباً عاقل لم يقتل به ويكون الدية
 على قتله ويقتل الكامل والكامل وان نقص بالناقص اذ كان النقصان من وجه واحد
 والناقص الكامل ولا يقتل الكامل بالناقص الا اذا اعتاد من اهل الديانة والعبيد

فيقاد بعد ما يوقد من ولبه فصل ما بين الديتين او الدية وقيته واذا قتل حر
 مسلم لم يخل من تسعة اشربة ايا قتل مثله واحداً او اكثر او حرة مسلمة او اكثر او كافراً
 او عبداً او اكثر او مجنوناً او صبياً او اكثر فان قتل واحداً وشاهد وكان المقتول محبوساً
 من لزوم القود ولم يثبت الدية الا بالتراجيح ولم يخل الحال من وجهين اما كان ولى الدم واحداً
 وكان البه الصغر والقصاص والصغار كان الواجب اكثر من واحد وهو على ضربين اما
 انفقوا مع الاقتصار او انفقوا فان انفقوا ودار واحد قتلهم وطلبه جميع وان انفقوا
 مع العفو او اخذ البه ورضى الفانلة بالدية صح وان انفقوا الميثل اما طلب القود
 بعضهم وفقاً للاخر واحداً الدية او على البعض وطلب بالدية البعض فان عفى واحد
 وطلب الاخر الدية كان له ذلك وان قتل اكثر من واحد لم يكن لاولياء الدم غير
 القصاص فانه اقتضى ولى احد من قتلهم سقط حق الباقي الا غير مال فان لصيق
 اولياء الدم عند الحاكم وطلبوا جميعاً القصاص قتل من قتله او لا وسقط حق
 الباقي وان طلبوا جميعاً الدية ورضى به الفانلة جاز وان لم يرض لم يكن
 لهم ذلك وان نبه القاتل الواحد اكثر من دية واحدة ورضى به ولى الدم صح وان
 قتل حرة مسلمة كان المولى لوليا القصاص اذ انقص الدية والعفو فان طلب
 الدية لم يكن له الا برضاء الفانلة فان قتل حرة مسلمة كان لاولياء القصاص اذ ارد
 ما ذكرناه وان قتل حر ايد حكمه على ما ذكرناه وان قتل كافراً او مجنوناً ما كان الكافر
 حريباً او ذميّاً فالاول لم يلزمه به قصاص ولا رية والثاني صغريان اما ما اعتاد
 قتل اهل الذمة او لم يعتد فان اعتاد وطلب ولى الف ذمهم وللحق نصفها وان لم
 يعتد كان عليه الدية دون القصاص وان قتل عبداً لم يخل اما قتل عبداً نفسه
 او عبداً غيره فان قتل عبداً نفسه فائمة السلطان واخذ منه قيمته وقصد فيها

خطا اذا زال فقله بغير مثله فان زال بغيره كان حكمه حكم القاتل فان اشتراك جماعة
على قتل واحد لم يخل من ثلثه او حصدا من ماله دفعه واحدة وموجبه القصاص على
ما ذكرنا او من ماله واحد بعد واحد ولم يخل ما جعله الا في حكم الذبوح بل من ماله
القصاص ومن ماله ماله ماله ومات من جميع العتبات ولزمت القصاص ما كان
واحد وقتله او ضرره بالمال والشدة يلزم القصاص على القاتل والتخفيف في القصاص على المسلم
ومثل الميتين على الزاني في حلة الامر في ذلك مما حسمت عشرة ومائة وان كان الكامل لا يفضل
بالناقص ويقبل الكامل الا ما استثناه من الاب والجد ويقبل الناقص بمثله
مع اتفاق الملة وتخلاته اذا كان الناقص المقتول مسلما ولا يقبل اذا كان كافرا
يقبل الناقص الكامل ويبيع اليه مال الناقص وولده برضه اذا كان النقص
بالكثرة ويقبل العائل بالصبي ولا يقبل المحبون ولا المحبون به ولا الحبس ويقبل
الواحد بالرافعة من الماله والحاجة بواحد من مثله اذا زاد القاتل من ماله على
دينه والمحرر بالحر والحر بالحر ما ذكرنا
نوجب قتل الخطا المحقق الدية ولم يخل هذا القتل ما ثبت باعتراض القاتل
او بالبيعة فان ثبت الاعتراض او بالصالحية لوقت الدية القاتل وان ثبت
بالبيعة لوقت العاقلة والعاقلة من بعض الدين والعاقلة له وارث مولا هـ
عاقلة الذي من لا وارث له الامام وعاقلة من والى الى غيره من له الاولاد لا يلزم
عاقلة القاتل على اثنين من الدين الا اذا هرب القاتل ولم يقدر عليه حتى مات ولم
يخلف الا والدين صريحا بغير من ودية جماعة فدية النفس تستوفى ثلث
ستين ودية الواحدة صريحا بالمال يبلغ ارش المذمومة ويلزم في مال الجاني او بعت
يكون على العاقلة ثلث ثلثين فدية الثلث من دية النفس تستوفى مائة سنة

صبي النفس السراية والقتل صريحا بغيره ما حصل الدية فالاول بيتة الخوارج
القتل الثاني من وقت الموت وبيتة الخوارج من وقت الانعزال والعاقلة ثلثه اضره
غيره مستوفى وقصير الاعتبار بوقت الاراء ووجوب الفقير لا يلزمه شيء وان مات
القتيل قبل الاراء في ماله ومن له سبب واحد عديم عليه من له سببان ويقدم الاقرب
لاقرب والعزيب والعبيد والظاهر والغائب سواء اذا كانوا من اهل الاراء ولا يلزم المولى
مع العترة شيء وانما يلزم المولى من عاقلة مقتد العصبية والعاقلة من يرث الدية سوى
الوالدين والول والزوج والروضة يرث الدية ولا موت حق القصاص والدين اذا قتل
جسدا خطا او غير الخطا لم يدرع مرتته وامام الخطا يلزم قبل الدية وماله مغلظة
سجى لها بعد ذلك انتم تفرقوا امراسان يقتل غير لم يخل ما اضره او عدا فان امر
حر لم يخل ما كان عاقلة بالقاتل وطفلا او محبونا فاما من عاقلة ومثل لزم العود ليا
والمرء في حكم احد القاتل وان امر صبي او محبونا ولم يكن له لزم الدية عاقلة
وان كان حرة كان مفسد الدين على الامر ونقصها على عاقلة القاتل وان امر صبي انز صبرا
او كبرا عني لم يلزم الامر القود وان كان يمتا كان القصاص على المباشر واذا الرثم
القود المباشر خطا الامر في الحبس وان لزم الامر عند المباشر في الحبس الا ان يكون
صبي او محبونا ويعتبر القصاص حال الحاضر والارث بحال الاستقرار واذا اراد
الولى القود وقد رجع الاستيفاء استوفى بنفسه بسبب ماله وليس له التظلم
لمفسد منه ولا قدسه ولا ضربه حتى يموت وان قتل هو بصبا صبه ذلك فان ضربه
ضربة عمدا على غير القتل وقتله في الحال عزه وان تركه حتى برأه اراد ان يستعديه
لم يكن له ذلك الا ان يعان يقتل من في الحرم ان كان ما يده القصاص وان جرحه و
صرى الى نفسه فقد استوفى وان ضربه رهشا على غير القتل وتفرق الحال لم يلزمه شيء

والله اذا استقر منها ما لا يحكمه الحكم الرجل وان كانت حاملا تركت حتى تضع حملها وترفعها
 الى الله فاذا وضعت وارضعت وهذا من مرسوم بامر الولد جازا لا نقصا من ماله وان لم يكن
 حمل لا نقصا من ماله حتى يستقل الولد وان وكل غيره في الاستيفاء مع الفداء عليه جاز
 وان لم يصدر على الاستيفاء بنفسه ويحظر التوكل والولم يجل من سبعة اوجه اما
 كان عاقلا بالافار شيئا او غير رشيد او طفلا او غائبا او كان جماعة حصورا بعضهم
 رشيد وبعضهم غير رشيد او قتل وكان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا فالاول قد
 ذكرنا حكمه والثاني ان كان غير الرشيد ولم يكن له الاستيفاء فان عقي على مال صحيح
 فاذا رثه ولد له او بلغ الطفل رشيدا ورضى بذلك فصح وان لم يرض وازاد
 القود كان له ذلك اذا اراد ما اخذ ولير وان لم يعف الولي مال عيسى الفاضل الى وقت
 الفحص وان كان ولد الدم غائبا وكان واحدا جلس الفاضل حتى يحضر وان كان الاكبر
 جماعة حصورا رشيدا وغير رشيد وكان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كان
 للرشيد وللحاضر الانقضاء ومنه قضيه عن الرشيد والغائب بالديرة واذا
 ستر هذا او حضره الم غيل من ثلث اوجه ما رضى بالعقاص وقت وقوع موقعه
 او عفى رد المقتضى على ورثة المقتضى من الديرة بعد ما عفى عنها وطلب الديرة
 ودفع اليه بعد دفعه من الديرة واذا كان اسوان ولها ابوان فضل احداهما
 والاخر امر كان لقاتل الاب الانقضاء من قاتل الام وحسبهما ولقاتل الام الا
 نقصا من قاتل الاب وميراثه

اذا وجد ثلث في الزحام او في مكان او في سوق او في
 معكروا على باب دار قرة او قسرا او قبيلة او بين مرتين او قبيلة على الشاه
 ولم يكنوا منهم بئلا او اجابوا الى العتامة ولم يبق له مقل وكان له وليا لم

يغير لم يلزم بشئ وان وجد حبس قتيلا في دار قوم ستمين برزهم الديرة وان لم يكنوا ستمين
 لم يلزمهم بشئ وان وجد قتيلا قطعت قطعت من بيته عيانا وجد عتامة عند داره لم يكن عليه
 منها ما به

الديرة ضرر وان دبر النفس ودية الاعضاء ودية النفس ضرر بان احدهما يجب على الآخر ولو
 دبر قتل دبر قتل الخطا المحض اذا ثبت بالبيضة من غير مصالحة والاخر يجب على القاتل
 وجود دبر الخطا ودية الخطا المحض اذا ثبت الفصل واعتبر القاتل والديرة بالمصالحة وما
 عليه القود فهو دبر قتل العمد المحض ويانق القاتل الا اذا هرب ولم يبطر به من يوت لم
 يكن له مال كما ذكرنا ودية العمد تنقسم قسمين احدهما دبر القتل في الحرم او في الاشهر الحرم
 والاخرى دبره في غيره من المواضع والاقاات فالاول دبره كاملة للقتل وثالث
 دبره كاسماء حرم الحرم والاشهر الحرم واصول الدما ب ستة ابل ويقود وتم وديهم
 وديار وعلف فان كان القاتل من اهل الابل ولرسته الديرة والدومب عليه حاسة
 من الابل وان وقعت على القاتلة فالاعتبار بجالها وان كان من اهل البقر فاستان
 منها فان كان من اهل الغنم فالاعتبار منها وان كان من اهل الدراهم فقتل الا في دم
 وان كان من اهل الذهب فالاعتبار وان كان من اهل الحلف فاستان حاسة والحالة
 سواء انما اذا وردا وديرة من المقتضى مغلطة بثلاثة اشياء على جميع الاحوال و
 بشئ اخر على بعض الوجوه فالاول تغلطا ما ليس بالحققة والاستيفاء فاما الس
 فليزهر السان والصفة بالديرة السان والاستيفاء بانه حاله والمغلطة على بعض
 الوجوه هي ما ذكرناه من لزوم دبره وثالث لوقوعه في الحرم والاشهر الحرم فانه يلزم
 التقيد بالزيادة فاما التخصيف الس فلهذا ما من الخراج والحقاق وضار ليوه
 وبنات فخاصة وتخصيصها بالصفة انما يلزم بغيره من الحوايل وتخصيصها بما

لم يفتقر الى ان يكون فيها شيء من الخواصل ويخصيصها بالاستيلاء هو ان يؤخذ في ثلث
 سنين من العاقلة بدو تيرها الخطا محقة من وجه مطلق من امرها لتقليظ
 كونها انما تكثر وتشتت من متباينات لونه ومثلها حقة والياق كلها حقة كثر
 الخلل ويستادى في سنة اذا كان الغائل في غنى وليسار وفي سنة اذا لم يكن واما
 التمر والعنقبيات يكون من السادة في ديرة مثل العهد واربعا في ديرة مثل الخطا وانما
 في ديرة الخطا لا يدخل التقليظ والتخفيف في النصب والفضة والحلقة
 القصاص منها دون النفس في شئ من حرمه
 شقوق وعصا مقطوعة وكل عصا لا يكون من الشجر غالبا وينتهي الى مفصل
 يدهه القصاص وقد يكون الاعتبار فيها بالساعة طولها وعرضها لا بالقادير من
 الصفو والكبر والحاجة والسهم وكل شخصين يحرم بينهما القصاص من النفس
 يحرم في الاعراف ويشترط في احدها اشتراك الاسم مثل العبد واليسا اذا كان
 له عصوان الا ما يستثنى منه والاخر الخاثل في الصوم والفساد ولا يكون قصا
 فيما يكون الشغل غالبا مثل الماسورة والحافة والاشعة الا في غير السلامة
 والاعتبار بغير الكفاية في ثلث اشياء الحرية والاسلام والعبودية ويلزم افتقا
 بين الكمالين والناقصين ونقص من الناقص الكمال دون العكس وان لم
 ربه النفس كماله في احد وثلاثين عصوا العقل اذا رصبه ولم يرجع وشعر
 راس الرجل والموت اذا ذهب يروم يثبت في ذهاب السمع كله من كل الا
 منب في قطعها صححت من الاسل في ذهاب البصر لا يبر من كلتي العينين
 البصير حتى من الاحزاب جميعا اذا ذهبها ولم تنب على وايرة في الانف اذا
 او عيبها في الشتم في الشتم وفي الانساب كلها وفي اذهاب الكلام باسره

وفي اللسان وفي ذهاب الذوق وفي الحية اذا ذهب لها ولم يبد في الفم اذا حمله
 اصوره في المروقة اذا كسر بها وانجبرت على غم في الصد اذا كسر وانجبر على شئ فيه
 وفي الكففين معا وفي قطع الخطين من صدق الوتر وفي الظفر اذا كسر وانجبر على غم اعلم
 بكثرة العقود او احد رطب او ذهب شيئا من غير مثله في الذك او ما به سلس
 البول ودلم الى الليل في الايتية اذا قطعها الى العظم وفي الولد اذا كسر قمتونه
 او عظامه ولم يملك البول والغائط والذك اذا اوعى بالعظم او قطع جميع الحشوة دفعة
 او مع بعض القصبة وفي الانثيين وان قطع الاسكتين يقطع الشفري ويقطع
 اصابع اليدين وقطع اليدين وقطع اصابع الرجلين وكل ما يكون في الانثيين النساء
 واحد مقبرة ديرة كماله وذاعدها نصف الدية الا الشفة والخفيين فان في الشفة
 السفلى ثلث اتماس الدية وفي العليا خمسها وفي الخصية اليسرى ثلث الدية وفي
 اليمنى ثلثها واليسرى مقبرة كماله فنيان سرجه انتم مقرة اما العقل فان
 اذهب لسقية الاروية الجيرة او بضره شيئا على راسه حتى طار قلبه وعنه
 وذهب عقله لم يل من خمسة اوجه اما بالبر عقله او مات قبل ان يتوب
 او لم يصب عقله باسره وينفع به وقنادون وقت اول ينفع براسه
 او انفع برغير مقتد فالاول عن السقية الادوية المختبر ولم يلزمه شيء ولو
 القصاص او ارش الجناية مع التعزير في الضرب والثاني لو عمدا لم يملكه والثالث
 فيه الدية مع قتل الا فاخرة والجنون اذا كان مقدرا والرابع فيه الدية اربعة والحارس
 كان ما كولا الى ذى الامام فلما شعر الراس فلا قصاص فيه وان كان وجلا ولم يثبت
 فيه الدية وان سب بعضه او كلر فغير الارش على ما يراه الامام وان كانت امرأة
 ولم يعيد فغيره ديتانان عار منهن لسانها واما الراس ففي بعض شجاعه الاول

القصاص في المعن القصاص والارث وهو ثمانية اوالها الخارجية ثم الباقية ثم المأتمنة
 ثم السحاق ثم الوصية ثم الهاشمية ثم المسئلة ثم المأتمنة ثم الوصية ثم الهاشمية وفي التي
 تشق الجلب دون اللحم وفيها القصاص والارث وهو بعير والذكي والاشترى من سواه و
 الدبير في العمد والحفاظ مال الحاي وارث المملوك على قدر قيمته وارث الذي على قدر دينه
 وارث الحر والحره سواء الا ان يبلغ ثلث الديرة فاذا بلغ كان ارث الحر والحره من
 ارث الحر والحره سواء وفيه القصاص من الارث والدية بعيران والمثالا
 هو التي سمع في اللحم وفيها القصاص ان كان عيرا وان عطا قال ديرة على العاقلة وان كان
 لغير العاقلة فالديرة في مال الجاني ولا قصاص فيها وان سره الى ما فوقه منب والهاشمية ما
 العظم ولا يحتاج الى البقل وفيها القصاص ان كان عدا او الدية وهي عشرة ابعوة ومك
 الخطاء وعندها ينالها ما كونا في الوصية والنفقة والكسرة العظم ويجوز ان يقتل
 من وصنع ورثتها خمسة عشر بعيرا او في عدها القصاص والديرة والامومة ما يبلغ
 ام الدافع ويقال لها المأتمنة ابيه وفيها الدية من دون القصاص وديتها على الثلث
 من ديرة النفس مع نفقة العمد وتنفق في الخطا وبين بين في عدا الخطا الواحد والحقا
 على الوجه تكون بالجرح وباللطم والجرح على متراضا ما جرح ولم يؤثر ثم يراون
 الخدب اشر وشر عشرة دنانير او سقط من من عظم مع ما ذكرنا وغير ثلثه وثلثونه
 دينار او حصل من صدع ديرة ثلثه دينار او اوضع العظم ولم ينفذ الى الجوف
 وغير محسوس دينار وان برء الجوف دون الفة فدية مائة دينار ومك الجهة والجبين
 مثل حكم الرأس في الوصية وغيرها اما اللطمة فان اسود لسرها فدية ستة دنانير
 وان اخضر فدية نصفها وان احم فدية مائة واما الحجاب فدية ثياب بشرها نصف
 الديرة وفي احداهما ربع الديرة وفي البعض بالحجاب واما السبع فان ذهب كله من

الارثين فدية ديرة كاملة وان ذهب من واحدة فدية نصف الديرة وان ذهب البعض من كليهما
 او واحدة فدية الحسا وان اشد ارش ثم عاد لم يلزم رده وان ذهب السبع من احد الارثين
 بسبب ما سارته فدية الاخر الديرة وان ذهب السبعين كاملة وان ذهب بسبب من كان
 لم يغرب حكم الاخر الاذن والجنابة عليهما باحد ثلثه اشيا بالقطع والحرم وغير ذلك و
 القصاص من القصاص مع التساوي في الصحة والديرة فان استأمنها كان فيها الديرة كاملة
 وفي الواحدة نصف الديرة وتقطع الكسرة والتخسدة والسفينة وغير المشفوية باحد ما
 ولا تقطع العجينة بالمقطوع بعضها ولا بالخزعة ولا بالشلل وفي الشلل ثلث ديتها
 صحيحة وفي القطوع بعضها كان فيها الارث بالحسا وفي شدة الاذن القصاص او ثلث
 الديرة وفي قطع بعضها كك والحرم ديتها ثلث ديرة الاذن اذا لم تكن ولم يلزم من القصاص
 الاسداء بيده ولم يفسد سقط القصاص او ثلث الديرة وفي قطع بعضها كك ديرة
 وفي حكومة وان سرق الا درهم لم يدخل ارش الجنابة وارشه وغير القطع والحرم هو
 الثقب من حكومة البصر وفيها من العينين كالدية من احد ما نصفها او
 القصاص مع المسك او نصفان منو الخي على خلع وفي نقصان الضوم بالحسا
 وفي قطع الخدق ديرة ديرة البصر ثلث ديرة العين العين الانسان الجبل من ستة
 اوجه اما كانت له عينان صحيحتان او عشا وان او كان اعمد حذق او اعمى قائم
 العين وان اضعى عينيها وكان الجاني مثله كان فيه الارش او القصاص ان
 امكن والصغر والكبر والملاحة والغباحة بمنزلة ديرة العجيين ديرة النفس ديرة
 العشاوين ثلث ديرة النفس وديرة الاعور حذق ديرة النفس وديرة غير مفلج
 على وديرة النصف العمياء ثلثا فان ظلمها او حنفها ثلث ديرة صحيحة فان ذهب
 بغير حاجتها ديرة كان فيه الديرة فان حنفها قائمة بعد ذهاب البصر كان فيه ثلث

الدين وان عمدا ونقطة كان فيه ديرة واحدة فان سمل صحيح العيين صحيح الاعور ملعة كان المحس
 عليه بالخيار بين اقل الدين وبين ان سمل اصح عينية وياخذ نصف الدين وان سمل الاعور
 خلة امتع عيني البصير والاعور غير ملعة كاسم المحس على غير ملعة وان اشتد حاجة
 في سمل عين الاعور غير ملعة او قطع ان او قطع او غير ذلك وتبين فضل كل واحد
 منهم من فضل الاخر يلزم في القصاص وعلى كل واحد ادا رش جناية وان لم يتبين كان المحس
 عليه بالخيار بين الدعوى ورش الدين والاقصاص من واحد ويرد الباقي عليه بالنصيب
 وبين الاقتصاس من الجميع ويرد الباقي عليهم بالنصيب المحس وفي الجنب الاعمال عين
 ثلث ديتما والاقصاف نصف الدين وقيل صدق ثلث ديرة المحس وفي القصاص
 اية وان اقتص وسعى الى الصود لم يلزم شي الا انق وهو مال من المخرجين والمخرج
 الى القصة وفي الدية كاملة والقصاص فان مخرج مع الماذن شيئا من القصة او من
 اللحم الذي تحت الشفة كان في الماذن ديرة وفي القصة وفي الدية كاملة او
 القصاص فان مخرج مع الماذن اللحم حكومت وفي دية الا انق القصاص او نصف
 الدين وفي بعضهما بالحق وفي الشم ديرة كاملة وفي قطع احد المخرجين القصاص او
 نصف الدين وان كسره ولم يحصر فقير ديرة وان انجبر على غير عثم ولا عيب فقير مائة
 دينار وان اعرج فقير اية حكومت وان حبله مثل فقير منقوص ديارا فان بقي منقوصا
 فقير زيادة حكومت وان شق الانق كان عليه حكم الدابة والموصغة في الراس الشفة
 وفيها القصاص والدين وقد ذكرنا مقدار الدين وان قطع بعضهما كان الاعتدال
 بالمساحة في الارش والقصاص وان شقها حتى يبره الانسان ولم تقا كان
 بينهما ثلث ديرة النفس وان التام كان بينهما جسد الدين وان التامت اهدبها بنا
 لحساب الاهداب وفيها القصاص او الدية كاملة في اهدبها القصاص او نصف

فان قلع وكان مع الانسان وجب له من السن اية من دية اقل الدين ولو كسر الارش
 الدابة او الشفلة ان احتاج فان انجبر على غير عثم ولا عيب فقير اربعة اقسام ومن كسر الاسن
 لم يخل اما ان كانت زائدة او اصلية فان كانت زائدة والحال مثلها فقير الارش وان كانت
 اصلية وكانت من صغير وجب لكل سن بغير وان قطع سن كبير كان فيه القصاص او
 الارش فان اقتص ورجع كله المولى يرجع له يمكن لاحد على الاخر سبيل وان دفع الجاني
 كان المحس عليه فله وان دفع من الجنب عليه لم يكن الجاني عليه سبيل ولا قطع الا ما كانا قصه
 فان كسر بعض السن فقير الدين بالحسن وفي سوادها وانفداها ثلث ديرة وفي قطع
 السوداء والمضغ من ثلث ديتما وفي اقصافها واحضارها حكومت وان نقصت
 جنايته وقال اهل الخيرة تستقطع على حال فقير الارش في المال وانما قلع جميع الاسن
 ففيها القصاص او ديرة النفس وما يقسم عليه البينة ثمانية وعشرون ومائة وعليه
 زائد وفي كل واحدة من الموهن وهي ستة عشر ربيع العشر وان نقصت منها شي
 نقص من الارش وان زاد عليها شي كان الزائد ثلث ديرة ما حصر اللسان الجناية
 عليه باحد شيئين بالقطع او دها بالكلام والقطع ثلثها من ربيع قطع لسان من بلغ
 النطق ولسانه من لم يبلغه ولسان الاخر من من بلغ النطق لم يخل ما تكلم وما لم
 نطقه فانه تكلم لم يخل ما قطع الاصل وقطع بعضه فان قطع من الاصل فقير ديرة
 النفس او القصاص وان قطع بعضه اعتبر بالمخروف ولو من الدين بمقدار
 ما زاد من دية وان تضر نطقه بغير فقير ثلث الدين فان تضرع وتكلم بعض المخوف
 اعتبر به ولو من الدين بمقدار ما ذهب فان ذهب من المخوف بمقدار الثلث
 فقد استوفى مقته وان ذهب اكثر من ذلك فقلبه الا ان كان ذهب اقل من ذلك
 رد الزائد ولم يبلغ النطق وهو يحرك لسانه للاباء وفيه ما يعبر به لسان فحكمه

حكم ان اتفق في قطع اسنان الاخرى ثلث الدية ومن شرب من غير طهر راسه عيبر فذهبه جميع كلامه
فقيه دية كاملة وفي قطع سبعة ثلث الدية وان ذهب بعض من فاعله فم الحساب من
الدية فان ادعى زهايا كلامه عزو اسنانه بالابرة فان خرج ضرر اسود صدق وان خرج دم
احمر كذب والله قن في حكم الوجه في الحدش والبيع والامتناع والكسر عيبر النفس فان جنى
عليه وجعله اسود فغير الدية وان جعله بحيث لا يقدر على البلع الرقيق او على الارزاد ولم
يبت فيه حكمة وان مات من غير القوة والتموت وان كسرها وان جرت عظام فغير دية
النفس وان جنى على غير عظم فغير ان جنى دية راسه في صدعه او راسه في دية
الكسر فان اوضح فيه جنة وعشرون دينا وان كسر حاداً حاداً الى النظم فغير مستوف
ديناراً الصدر فان جنى لجهته دية نصف دية الباسعة في الراس فان اوضح فيه
جنته وعشرون دينا فان راسه من كلاً شعبة فغير نصف الدية وفي الراس دية
الدية راسه في السور والكفان معا فغير الدية كاملة وان لحقه صدم لم يكن مع الاثنا
فغير نصف الدية وفي جاعه ثلث الدية وفي قطع عظم الرجل عن الدية وفي قطع
الكليتين من شدة المرأة دية وفي قطع شبيهها بعد ثلث الحكومة البطون جاعه ثلث
الدية وفي باصعته دية نصف دية الراس وفي دوسه حتى يحد القصاص
او ثلث الدية المتعلق في كسر راسه جاعه ثلث جنة وعشرون دينا وفي شدة
نصف ذلك دية موصوفة وكفبه من الحائسين ربع دية كسره وفي كسر راسه
ما يملك النفس من عشرة دينا وفي صدعه سبعة دنانير وفي موصوفة ربع ما في
كسره وفي ثقبه دينا وان وقف وفي ثقبه من الهامنين برمييه وطعته ربع مائة
وثمة جنى الدية وان لم يكن العقود او احدثه ربه او ذبح شيئا من غير
شلال في الرجل او قطع شاعه او اصابه سلس البول ودام الليل وذهب عجا

من عيبر شلال في الذكر فغير الدية ودام سلس البول الى الظاهر فغير ثلث الدية وان
دام الى الظاهر فغير ثلث الدية وان ذهب عيبر الا على كارة بيد فغير حكومة الالية
في قطعها الا العظم فغير الدية وفي كاتيهما دية كاملة وفي البعض بالحساب الوركين كسره
انما الجنب على غير عيبر ماشاء ودينار وفي صدعه مائة وستون دينا وفي موصوفة جنته
ديناراً وفي ثقبه مائة وستون دينا وفي ثقبه ثلثه ديناراً وفي راسه ثلثه ديناراً
ثلث الدية وفي كسر عظمته وجمانه وملك البول والعانة حكومة ولم يملك البول
او العانة دية كاملة الذكر في القصاص والدية ولا يقطع العيبر باه او عيبر والبال
يقطع هذا بذكر مع اضرار الاحوال ويقطع ذكر الفحل بذكر المسائل الخمسة
ويقطع ما به غير او شلال بالصح وديناراً في قطع الجرح والحشفة بلسه جاعه الحشفة
مع بعض العضة رقيقة دية النفس وان قطع بعضه فكلوا او موصوفة الحشفة
فغير الدية بالحسن وان جعله مثل فغير ثلث الدية وان فخر به بجنايته ومن الاصول
او برص او جراح فغير حكومة الا ثقبان وفيها دية كاملة والقصاص كاتيهما الحلال
لا ذكوله وفي الدية ثلث الدية وفي الدية ثلثها ولا يقطع احدهما الا في وفي الادب
من الدية وان ضارح بحيث لا يقدر على المشي او لا ينفع برقيقه رقيقة فغير انما من الدية
فجرح النساء تكون لجنائيه على واحد من اشياء بالقطع والافشاء والشلال والشفة
الحشفة وادخاها العقدة وخرقها الثانية فانما قطع اسرة من اخرى اسكنها او شفى
بها فبينها القصاص او الدية وفي دية نفسها وفي واحد نصف الدية وفي قطع الركب
حكومة وفي اضرارها اذا كانت دون سبع سنين ميتة اسوة لان زوجها او غيره
زوجها ازاها معها الشهيرة كاحوا وعقد وفي شلالا اسكنها ثلث الدية وفي ارتفاع
حينما بعد الاستقامة ازال المبرج بعد ستة ثلث دية وفي ادخاها العدة بالاصح

مخرجها في حرق الشرا في انما تنشق الجول تلك ريتها والخش من اربعة اوجه
 اما كونها في اثنى او مشكلا امره ولم يبين فان كان وكوا وقطع مثله ذكره وان شئت كان
 من القضا من وان حين مخرجها فيه حكومة وان يار انقى وقطع اسكنها او مشكلا او كرها
 لزم من ان يرها ما ذكرنا قبل وان قطع ذكرها وصفتها فيه حكومة وان هت عليها امره
 على ان الشرا كان في القضا من اربعة اوجه وان اشكلا امره كان في الحياية عليه الدية دون القضا
 وان لم يبين امره صبر حتى بان ليحكم فيه عما ذكرنا فان لم يبين اعطى الدية على اليقين فان كان
 على ما صلح عليه فذلك وان بان حياها فاستقر الباقى السيد تقع الحياية عليها احد ستة
 اشياء بالقطع والقتل والكبر والوصد والجرح والضرب والقتل يكون من مفصل
 ومن غير مفصل وفي القطع من المفصل القضا والدية وفي قطع ايمه من سواء
 ثلث مبتدأ سدس رية اليد وان قطع اليدين من املا الاصابع مع بعض الكف
 او من الكوع فغير القضا او الدية وفي قطع ايمه من سواء ثلث وبنها سدس
 رية اليد وان قطع اليدين من اودية النفس وفي اصدية نصف الدية وان قطعها
 من عظم الذراع او من عظم المرفق لان فيه رية وحكومة والصحة والسقم والشيخ
 ينما بمنزلة ولا تقطع الكاطبة بالناقصة وتقطع الناقصة بالحاملة مالم يخففه
 التلف ولا تقطع البمين باليسار ولا اليسار باليمين الا اذا لم يكن له مثل ما قطعه
 فان قطع يمينا وقطعت يمينه وان لم يكن له يمين فليس فان لم يكن له يسار فوجله
 وان لم يكن له رجل سقط القضا واما الفلك فانما فلك كفا وتعلق فيها ثلثا
 رية اليد فان صلت والامت فيها اربعة اقسام رية الفلك وفي فلك اربعة الاجزاء
 عشرة دنائير وفي فلك الفصل الثاني منها ضعف رية ملك الضرب وفي فلك الكف
 وفي فلك مفصل من غير الاجزاء ثلث دنائير وثلاث وفي فلك العضد والمرفق

والنكي

والنكي ثلثون دنائرا فان سقطت العضد بالقتل ففيها ثلثا رية اليد فان اخرجت والتمام
 فغير اربعة اقسام رية الفلك واما الكف فان كسر العضد والنكي والمرفق او فقرة الساعة
 او احد الوترين والنكبين فغير خمس رية اليد وفي كسر اربعة الاول من الاجزاء ثلث رية كسر
 الكف وفي الثانية نصف رية كسر الكف وفي كسر العضد الثاني من الاصابع من الاجزاء
 احد عشر دنائرا وثلاث وفي كسر الاول من رية رية العضد اربعة اقسام رية الكف واما الكف
 فان رضى احد عشر بعضا النكي العضد والمرفق والوسع والكف واغير ما علمت ففيه
 ثلث رية اليد فان اخرجت غير شتم ففيه مائة دنائير وقيل مائة وثلاث وثلاثون دنائير
 او ثلث واما الجرح فدينه على الشدة من رية فاشاها والرأس والاضرب فان ضربها
 حتى اسود او خضر او غير فغير نصف ما فاشاها والوجه واما الظفر فمخاها عا او لم يعبه
 فان عاد بغيره فكل واحد تسعة دنائير وان عاد اسود او لم يعبه اسدافى كل رية
 عشرة دنائير الرجل حكمها حكم اليد وفي وجود القضا وكسب الدية في الصحة والثلث
 وفي القطع من المفصل وغير المفصل وقطع اصابعها وانماها وفي الكف والوصد
 والجرح والضرب وغير ذلك وحكم الحرة والحرة سواء مالم يبلغ ثلث الدية فانما بلغت
 عا دوش الحرة الا ان نصف من ارش الحرة وسقط الاقتصار الاصابع والعضد
 من رية عرج اليد واخرجه من منزله
 ولم يرد اليه ولا دمج ولم يعرف غيره حيا او وجدا ميتا او غيبا ولم يقيم الدعي بنية
 على ان يرد حيا او ميتا او غيبا فغيره من رية الموت ولو كسر القضا من القتل اذ لم يبق
 البراة من قتله وانما سلم ولد من طلق وانما سلمه بحسبنا فانقلب عليه فمات وقد
 طلب الظفر للمحرز من الدية وان طلبتها للمفقير لهما عا فانها اذا ضر رجل
 بين الزواة وبين الغرض فاصابهم وقد صدق الراي لم يعنى وان لم يعنى وكان

حينئذ على ولي الدم جيل من ضررهما ان يكون معه بينة او لا يكون فان كانت معه بينة حكم له جواز ان
تكن له بينة لم جيل من وجهين اما اقرض بر الدمعي عليه ولم يقرض فان اقرض وصححه فبر بئس
نشر وطرفي كان العقل والحركة والطوعية قبل حنة وحكم الدمعي بر وان لم يقرض لم جيل من
وجهين اما يكون معد لوث او لا يكون فان كان معد لوث واقام القسامة حكم له به وان لم يقرض
القسامة ولم يكن معد لوث كان حكمه حكم سائر الدعاوى وانما يثبت العقل والجراح والشجاج
باعد ثلث اشياء بالاقوال وقد ركنوا حكمه وبالبينة فتشاهدة عدلين فيما يوجب القصاص واحدة
ثلث اشياء وبما يوجب المال وهي شهادة عدلين او شهادة عدلين ولو امر اثنين او شهادة عدلين وبما
وقبل شهادة الصبيان الذين يوافقون الشجاج وقد ركنوا ذلك في ابار الحكم الشهادة
وانما قامت البينة على القتل اقبل اما تشهد على الاطلاق او على التعيين وان شهد على الاطلاق
وامنعوا وقالوا ان هذا مثل فلان او مثل فلان من فلان من فلان ثبت القتل حسب فان كتبها
الشتم عليه لم يقبل من الزمان بانه فانما بين لم جيل ما بين بما يوجب القصاص او بما يوجب المال
ومعد قوله فلان ذلك ولم يرد له الدية كان القتل خطأ او خطأ وان كذب كان عليه العتق
وان شهد على التعيين لم جيل اما اتفاق الشهادة فحضر امتيا او اختلفا فان اختلفا فنيا
نزع القتل او عينين فان اختلفا نزع القتل وشهد احداهما بما يوجب القصاص والاخر بما
يوجب المال لم جيل اما اختار ولي الدم ما يوجب القصاص او ما يوجب المال فان اختار ما
يوجب القصاص واقام القسامة لان الشاهد الواحد لو كان اختار ما يوجب المال كان
له ان يقيم اسرته لشهده الله او يحلف فاذا اقام وحلف ثبت له ما ادعاه ولم يرد له الدية وقال
القتال ان كان القتل خطأ عتقنا وعلى العاقلة ان كان عدي الخطوان اختلفا وغير ذلك
من الوجوه الباقية كان على الولي القسامة وان شهد له شاهد واحد بالعدل المحض كان
ذلك لو ثاب ويثبت بالقسامة وان شهد بالخطأ المحض ومهد الخطأ كان محضاً بغير افتاتر
المراشع واليمين على ما ذكرنا واما القسامة فهي عبارة عن كثرة اليمين او عن تقلب اليمين

بالعلة ولا يكون لها حكم اليمين واللوث واللوث احد ستة اشياء وهي الشاهد الواحد او حيدان قبل
في حوزة قوم او علم او يمينهم الصغيرة او حلقهم الخ لا يخلط بهم غيرها وان اخلط بهم
غيرهم ليك او بنا وكان ثوبنا في الوقت الذي لا يخلط بهم غيرهم هذا الا ان بينهم وبين القتل او امله
مدان او اوايل اقوم في مدان او مدونة او شدة من قتل وان لم يكن بينهم مدان او حيدان قبل
في برية والدم جاد وبالضم يندر رجل في يد سكين عليها دم او على الرجل ولا يكون عنده سحر
ولا رجل عن ول القتل بدم سكين والدم ترشيش وغيره بغيره او حيدان قبل من كان
وقا ناله كما قلنا من ان كان بينا وقرأنا حيث يقتل سهام احدهما الى الاخرى او شهادة
جماعة كثيرة لا يصح عليهم التواطؤ من قبل شهادتهم في القتل واللوث ما يقر في القتل
بعدن الدعي ويصدق في القلب فان كان بعد لوث واعي جناية توجب القصاص واقام
القصاص ثبت ما رده فان كانت الجناية على النفس كان مقتله حكمة كانت القصاص حكمة بينا
وان كان معرثا احد واحد كان القصاص خمسة وعشرين مينا وان كانت الجناية على العرق
او حيت دية النفس كان مينا ست ايمان وان حيت نصف الدية في مينا ثلث ايمان وان اوص
سدن الدية في مينا مينا واحدة فاذا وجبت حكمة بينا وكان الولي الدم جنون رجل لا يخلط
بغيره ان الدعي عليه او عليهم قتل صاحبهم وان كان له اقل من حكمة رجل كره عليهم
الايمان بالحكمة فان لم يكن له من حكمة كره عليهم جنون مينا وان كان من حكمة ثلث حلف
كل واحد سبعة عشر مينا كان اليمين لا تنقسم والولد والمرة في اليمين سواء فاذا اخلعوا
ثبت لهم القود وان رد الولي اليمين كان له ووجب على الدعي عليه اقامة القصاص على ما ذكرنا
فان اقام اسقط وعواه وان كمل الزعم ادعى عليه الدعي وان كان الدعوى بما يوجب المال وكان
لوث غير الشاهد واقام قصاص خمسة وعشرين مينا ثبت له ما رده وان كان اللوث
شاهداً واحداً فقد ذكرنا حكمه ولا يستجيب الدعوى في ذلك الا المحرم وقا ناله القصاص في

الاكر او على ما ذكرنا وفي الكنية على حد العتسامة في النفس والتمتع بقيلنا ضمة على ما انكرنا او اقرنا
 انكر جليس ثلث ايام فان قامت عليه بيته والا على سبيله وان لم يتم واعترف بطلوع الرقة
 وان جاء اخرها وقر بانته هو الذي قتل دون التهم المقر على امار مع الاول من الاقرار وثبت
 عليه الاول سقط العقوبه منها والدية معا وكانت الدية في بيت المال والثاني كان الولي
 تحيل بين قتلها معا وبين مثل واحد مما هو بين العقوبات قتلها مردية واحدة على ورثتها
 وان قتل واحد والاخر على ورثته العقول نصف دية وان قامت بيته معا على يده
 قتل اخرها وبما اخرها قتلها كان الحكم بغير على ما ذكرنا الا في شيء واحد وهو انه اذا قتل القر
 لم يرد الشهود على شئنا على ورثته هذا اخر الكتاب واسم للوقف للصواب
 سهام الرد عليه ومن حصة مضار الجميع ثلثين منها المبتة خمسة عشر والكل واحد
 من الابوين خمسة فحق حصة منها المبتة ثلثين على قدر نصيبها ولكل واحد من الابوين واحد
 فان لم يستحق الام رد لكونها تجزية ودرا اثنان على الاب فان كان مع النصف سدس كل
 الفريضة اية من ستة وهما سهم البنت مع سهم احد الابوين او سهم الاخت لا بد ولم او
 مع سهم واحد من كلالة الام وسهم الزوج مع سهم واحد من كلالة الام فان انقسم
 عليها بالفرض والرد على من يستحق الرد فكل من سهم سهمه ومن استحق الرد ما بقي مثاله
 زوج واحد كلالة الام فان لم يجرى الزوج ثلث بالفرض والكلالة ثلث واحد بالفرض واثنين
 بالود وان كانت كلالة الاب وان كانت في المسئلة بنت واحد الابوين استحقا الردعا
 ولم ينقسم بالقر من الفريضة بين علي الصفة عليها من بيت خراج الفريضة في عدد مما
 ويصح منه المسئلة فاذا من بيت الستة اشياء حصل مائة اشياء عشر منها المبتة ستة
 والا من الابوين اثنان فبقي اربعة منها المبتة ثلث واحد الابوين واحد فان اجتمع مع
 النصف ثلثين وهما سهم البنت مع الزوج والزوجات كان من ثمانية منها الزوجية واحد

بالفرض والبنات سبعة منها اربعة بالفرض وثلث بالود وان كان مكان زوجة واحدة اثنان او
 ثلث او اربع من اصل المسئلة في عدد من فاحصل منها انقسم على صحة وان اجتمع مع النصف
 ربع وهما سهم البنت مع سهم الزوج حصة المسئلة من اربعة مع الفرض والود وان اجتمع ثلثان
 وثلث وهما سهم البنت مع صاعد الابوام او لا بد مع الابوين وسهم كل البنين لا بد فاعدا
 كان اصل المسئلة من ستة وتنقسم على صحتها ان تزد كلالة على اثنين وكان لكل واحد من
 الابوين او كل الزام واحد ولكل واحدة من البنين او كلالة الاب اثنان فان زاد كلالة
 من احد الطرفين او كليهما على اثنين من بيت خراج الفريضة في عدد الكلالة وحصل
 المعقود مثاله ثلث اخوات من قبل الاب وثلث من قبل الام من بيت الستة وثلث خرج منها
 ثمانية عشر منها ستة كلالة الام لكل واحد اثنان واثني عشر كلالة الاب لكل واحدة
 اربعة فان كان عدد الكلالة من جانب اكثر ولم ينقسم على الصفة من بيت المبلغ الحاصل منه
 الطرب الاول في عدد الكلالة من الطرفين الاخر فكل واحد من ذلك مثاله خمسة اخوات لا بد
 واربعة من بيت ثلثه التي يخرج الثلث في خمسة التي هي للاخوات للاب فحصل ثلث
 خمسة عشر منها عشرة للاخوات من قبل الام لكل واحدة اثنان وبقية خمسة لا ينقسم على اربعة
 على الصفة وقربت خمسة عشر فاربعة فحصل منها ستون منها الاخوات من الاب اربعون
 فالحل واحدة خمسة وان اجتمع ثلثاها ومن كان يخرج البش من الثمانية ويخرج الثلثين
 من ثلثه فربط هذا في ذلك فحصل ثلثاها اربعة وعشرون منها البنات مائة وستة عشر
 وللزوجة ثلث مائة وخمسة لا ينقسم على اثنين ولا على ثلث ولا اربعة على الصفة وتنقسم على
 خمسة فان لم يقرب اربعة وعشرين في عدد من لا تنقسم عليه فحاصل ذلك مائة وستة عشر
 بنات مع الزوجة فاذا من بيت اربعة وعشرين في خمسة حصل مائة وستة عشر منها ثمانية
 البنات بالفرض لكل واحدة ستة عشر وللزوجة خمسة عشر بالفرض فبقية خمسة وعشرون

الحل واحدة حصة بالوردان كانت مع الزوجة ثلث بنات متزويات اربعة وعشرين وثلث خصل
من اثنتان وسبعون منها الزوجة تسعة حق البنات ثمانية واربعون بحق الثلثين
لكل واحدة ستة عشر بنقي حصة عشر لكل واحدة من البنات حصة حق الادوان اجتمع في الفريضة
اثنتان وسبعون وعاشق احد الوالدين وفرض الزوجة تسعة وجود الابنة كان ذلكا ايقم من اربعة
وعشرين لافنا اقل عدد لها اثنتان وسبعون فكانت الابنة الام اربعة وللزوجة ثلث ورايو فلان
فان كان الابن اكثر من واحد ولم ينقسم عليهم حصة المبلغ في عدمهم وقدم ام اردون اجتمع
بمع وثلث في الفريضة وحاسم الزوجة مع الام ومع الكلا الشين فضاء من قبلها ضربت
تخرج الريع ويخرج الثلث خصل منها اثنا عشر منها الزوجة ثلث بحق الريع والكل البين
فضاء اربعة اولام فاه كانت مع الزوجة ام اخذت الزوجة ثلث والام اربعة ودر الباقي
على الام وان كان مع الزوجة كلالا لالام ولم ينقسم المال على الحق حصة من المبلغ في عدمه من
يكره عليه وخبرها مرسوم على الحق مثاله زوجة وثلث من كلالا الام فان الزوجة ثلث وكلالا
الام اربعة بنقي حصة وتنكر حصة على ثلث حصة بنات اثنا عشر وثلث خصل من ستة عشر وثلث
من الزوجة تسعة بالفرض ولكل واحدة من الكلالا اربعة بالفرض بنقي حصة عشر لكل واحد
من الكلالا حصة بالوردان اجتمع في الفريضة سبع وسبعون وحاسم الزوجة مع احد الابوين
انما كان معهما ابنة وسهم الزوجة مع احد كلالا الام وذلك يخرج من اثني عشر اقل
عدد له السبعون والريع ويكون منه للزوجة ثلث ولواحد الابوين اثنتان وللزوجة ثلث و
لاحد كلالا الام اثنتان والباقي لالبنة او البنين حصة المبلغ في عدمهم وانقسم عليهم
وان اجتمع في الفريضة مع الريع ثلثان وحاسم الزوجة مع البنين فضاء وسهم الزوجة
مع الاختين الا بضرمت يخرج هذا في ذلك خصل منها اثني عشر منها للبنين والاختين
ولم ينقسم من حصة المبلغ في عدمهم فيقسم عليهم وقد انقسم وسائل الفريضة كبيرة لا يحتملها

كانا هذا وقد افترقا على عرف من انما نامل فغير تنبر بربر الكثير

الناسخه ان يموت انسان ويترك الا وورثه
ويوت واحد من ورثته تملق حصة الميراث واذا مات من ورثته اليه واحد قبل تسعة
الميراث وكان ورثته الثاني بينهما ورثه الاول على احد في حصة من غير ان يدخل عليهم ورثه
اخر من حصة ما يعينه يموت الثاني وينقسم المال بينهم مثاله رجل مات وخلف بنين
او بنين وبناات ام واحد ثم مات بعد ذلك احد البنين والبنات كان المال بينهم للذكر
مثل حصة الاثنتين كان الميت الثاني لهيكن معهم حصة الميراث وان كان بعض ورثته الاول
ميراث الثاني من بعض ويصح في بعض الثاني من فريضة الاول قد انما يصح من مائة احد
الفريضة في الاخرى وصحت من الفريضة مثاله رجل مات وخلف ثلث بنين اثنا
ولكل واحد من البنين واحد فان مات احد البنين واحد البنين كان فرض الابن وهو
اثنتان واحد لا حد اقصيه وزاد الاخر وفرض البنت وهو واحد الاخرى فان الكلالا لالاب
لا يورث مع الكلالا لالاب وام ومثالا الثاني رجل مات وخلف ابنتين وثلث بنات لام
وبنات اخرى لم غير هاشم مات بنت من البنات الثلث وكان فريضة امين من ثمانية
فان مات احد البنات لم تنقسم فريضة وام واحد على ابويه واخته على الصخر حصة
فريضة وام ستة في الفريضة الاولى وهي ثمانية كان لكل واحد من الابنتين اثني
عشر ولكل واحدة من البنات ستة فان مات احد بها كان فريضة وام هو ستة ينقسم
على اخويها واختها لكل واحد من الاخويين اثنتان ولكل واحدة من الاختين واحد وان
كان ورثته الميت الثاني غير ورثته الميت الاول وصح مسئلة ورثته الثاني من مسئلة
الاول قد انما مثاله رجل مات وخلف اما وابنتين وبناات ثم مات احد الابنتين قبل
الفريضة وخلف ابنتين او بنين فان يكون الفريضة من ستة منها لالاب واحد للبنت

فاعلم ان لكل واحد من الابنين سهمين اشانه فان مات احداهما وحلف والا لشيخ الامام الكبير السعيد
 عماد الدين فكان الاسلام محمد بن علي بن حمزة بن محمد بن علي الطوسي قدس سره ووجه ونور
 مفعليه
 السهام السادة فكذلك بايه تتم ستة النصف ونصف نصفه والثلاثون ونصفه و
 نصف نصفه وخارج هذه الستة خمسة عشر اشان والثلاثون ونصفه وخارج النصف اثنا
 وخمسة عشر اشان اربعة عشر اشان السدس ستة وخمسة عشر اشان ثمانية فان اجمع في الفريضة نصف
 ونصف واحد سهم الزوج مع الاخت لا بدولام ولا باحقابه من ابنتين وان اجمع مع النصف
 ثلث وحده سهم الزوج ومع كلا الفتي الام والاكثرا سهم الاخت لا بدولام ولا باحقابه او سهم البنت
 مع سهم والديها فخرج من ستة فان اقتسم عليهم على الصحة اعطى كل ذي حق حقه ودر الباق
 على من يستحقه فان لم يقسم الورود على المحقق ضرب مخرج فريضة الام من مخرج سهم
 المحقق بالورود قد صحت المسئلة فقال ذلك المروءة ماتت ومكنت زوجا واثنين من كلا الفتي
 الام كان الزوج ثلث من ستة والحالات التي الام اثنا عشر في واحدة لا يقسم على اثنين على عشرة من
 الستة والاشين فصار ثلث عشر هذا الزوج ستة والحالات التي ابنتان بعين في اثنا عشر والحالات
 وان لم يقسم السهام على من استحقه ضرب مخرج الفريضة في عدد من لا يقسم عليه وهو ثلث
 المسئلة المذكورة ان كان مكان الاثنين من الحالات ثلثة فانه لا يقسم اشان على ثلثة على
 الصحة ضربت الستة في الثلثة فحصل منه ثمانية عشر فاعند منها الزوج تسعة والحالات
 ستة فكل واحد اثنين وبقي ثلثه يوزع عليهم بالسوية وان كان مكان الزوج اخلا ب استحق
 في الورود ثلث في ذلك وان كان مكان الزوج ابنتان او ابنة واحدة والحالات الام بنتان او ابنة
 كل واحد منهم الورود ضرب مخرج الفريضة في مخرج ابنتيه فان نصيبه لكل واحد واحد وان
 يصح من ستة الاول مسئلة الثاني ضرب مخرج احد الفريضة في الاخرى وصحت منه

المثلثي

مرحوم صاحب
مجلس
العلم